



البنك المركزي العراقي

أبحاث في السياسة النقدية

مجلة علمية نصف سنوية متخصصة بالسياسة النقدية

تُصدرها دائرة الإحصاء والأبحاث

• رئيس التحرير:

- الأستاذ علي محسن إسماعيل

محافظ البنك المركزي العراقي.

• هيئة التحرير:

- د. منذر عبد القادر الشихلي

نائب المحافظ

- أ.د. محمود محمد داغر

مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين

- السيدة جنان البيروتي

مدير عام دائرة الاحصاء والأبحاث

• المتابعة الفنية:

- السيدة قسمة صالح علي

م.مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين

- السيد نبيل إسماعيل أحمد

م. ملاحظ

- السيد أحمد إياد طارق

م. ملاحظ

• العدد الأول: تشرين الثاني-2016.

• الآراء الواردة في الأوراق المنشورة لا يُشترط أن تُعبر عن الرأي الرسمي للبنك المركزي العراقي.

في ظل ظروف سياسية واقتصادية يعيشها العراق والمنطقة غاية في التعقيد، يُدير البنك المركزي العراقي سياسة نقدية توفر مصداً للأزمة ومحفزاً على تجاوزها في الوقت نفسه. لذلك لم تتوقف إجراءات البنك المركزي في ضمان إستمرارية النشاط الاقتصادي بل حاول النهوض والتجديد مُستعيناً بخبراته وإمكاناته المتوفرة والجديدة.

وقد إنعكس جُهد العاملين في البنك المركزي العراقي إبتداءً من مجلس إدارته إلى إدارته التنفيذية المختلفة في تحقيق العديد من الخطوات، أهمها:

- الإعلان عن استراتيجية البنك (2016-2020) والتي تُعد مرجعاً لمتابعة الاجراءات والتطورات المستقبلية.

- ممارسة دور بارز بالتنسيق مع الإدارات الاقتصادية الكلية في العراق في ايجاد مصادر تمويل الموزانة العامة وعبر أدوات مختلفة (حوالات الخزنة، حوالات البنك المركزي العراقي، سندات، نوافذ استثمارية).

- إنطلاق المشروع التنموي للبنك المركزي العراقي المتضمن تخصيص ستة ترليون دينار عراقي، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وجميعها تُنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي.

- إنجاز مشروع المتاجرة الالكترونية للأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية وعبر نظامي CSD و RTGS.

- تحقيق تطورات مهمة في الهيكل الإداري للبنك المركزي العراقي وبما يلائم التطور الحاصل عالمياً في إجراءات وأدوات ومستهدفات السياسة النقدية.

- إعادة تصميم وتطوير الموقع الالكتروني والاحصائي للبنك المركزي العراقي وبما يُساهم في توفير قاعدة نقدية تتلائم مع التوجهات المعاصرة.

ولكن سعي البنك المركزي العراقي وإدارته التنفيذية لم تكتفِ بذلك، بل من المؤمل تحقيق العديد من التغييرات القريبة، وأهمها:

- تطوير فني مهم في إدارة نافذة بيع العملة عبر التحول إلى أسلوب التوزيع القائم على المعايير النقيمية (الامتثال، الأداء، الجودة، التصنيف، البنوك المرسله، الاعتماد المستندي....ألخ) وكل ذلك يتم إجراءه إلكترونياً دون تدخل، وتُجدد المعايير فصلياً.

- مع بداية عام 2017 يبدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق معايير بازل 3 (NSFR، LCR) وبمراحل ضغط تصل أقصاها عام 2019 وتُمثل جزء من الإنتقال إلى اتباع إجراءات السياسة النقدية الحصيفة

.Prudential

- تطوير أنظمة المدفوعات وإستكمال البنى التحتية والبرامجيات للمقسم الوطني الذي سينقل التعاملات المصرفية إلى مرحلة متقدمة.
 - البدء بعمل المكاتب المختلفة (المتقدم، الوسط، الخلفي) لإدارة واستثمار الاحتياطي الأجنبي للعراق عبر أعمال Dealing Room.
 - إدخال أدوات إدارة السيولة الاسلامية ومنها شهادات الايداع الاسلامية ICD وبتعاطي الكتروني عبر أنظمة البنك المركزي العراقي مع المصارف الاسلامية العراقية التي توسعت في رأس مالها ضمن الهيكل المصرفي العراقي.
- واليوم تُمثل هذه الأوراق التي تقدم بها العاملون في البنك المركزي العراقي بُنَّةً لبناء مستقبلي سليم واعد للسياسة النقدية.

The unconventional monetary policy to stimulate Economic growth in Iraq

Ali Muhsin Ismail- The governor of Central Bank of Iraq -2016

Aftermath spark of the financial global crisis, economies witnessed new and creative measures to deal with bad consequences, and correct the economic deviations.

The measures emerged from creation economic policies, especially monetary policy.

So in recent years, central banks in several important countries adopted unconventional monetary policy measures (UMPM) (IMF, 2013), ranging from large scale purchases of public and private debt securities to direct lending to banks, this measures designed for many purposes including: repair the monetary transmission, by ensuring depth and liquidity in financial markets, and provide monetary accommodation at the Zero lower bound of policy interest rate.

One distinguishing feature of UMPM, which has also been referred to as quantitative easing (QE), is that central bank actively use its balance sheet to impact market prices and conditions beyond the use of a short-term or “policy” interest rate or monetary aggregate (conventional monetary policy).

The crucial different between the economic crisis consequences in developing countries and in development countries was:

The problem in 1st, happen on demand side of the economy, but it strike. The supply side of the economic in the 2nd

So for these different central banks in the development countries (as in Iraq) must adopt measures convenience for its crisis consequences.

Iraqi economy suffered a lot from the slowdown of global economic growth (after 2014), and before, from financial crisis (After 2009), and both events accumulated to emerge economic problem describe as:

Slowdown growth, liquidity shortage, pessimistic expectations, significant decline in government expenditure (60% at 2015 compare with 2014).

Central bank of Iraq (CBI), respond for this circumstances by arrange and declare new initiative at (March 2015), it contain two measures:

1- Lending the private banks (48 banks) with one trillion ID (around 833 million and 333 thousand\$) to activate these banks for lend: youth, graduates, unemployed with micro loans or what we call SME.

Maximum limit for this loans (50 million ID around 42 thousand \$) with easy guarantee and long payback period.

The borrowers must use on this fields: (industry, agriculture, retail commerce) moreover these loans must cover all Iraqi regions.

2- lending the Iraqi Specialist banks (Agriculture bank, Industrial bank, Real estate bank, Housing fund) within (5 trillion ID around 4 billion and 2 hundred million\$) .

Targeted large loans (medium and large projects) on the real sector of Iraqi economy.

Upper limit of this loans (20 billion ID around 16 million and 666 thousand\$) with small cost and long payback period.

At Jan, 2016 all mechanism and regulations and rules of supervision settled from CBI, since this time began the implementation of CBI initiative.

The CBI new measures targeted:

- 1- Provide the market with new liquidity, to facilitate the transactions and pass the shortage.
- 2- Support the unemployed person to obtain job and expanding labor market.
- 3- Stimulate the supply side by create addition value add in Iraqi real sector.
- 4- Enhance the small banks to fund project and diversify their portfolios.
- 5- Motivate the private sector by large finance, to permit for extra extending in whole Iraqi economy, and upgrade participation of private sector with more share of GDP.



علي محسن إسماعيل / رئيس التحرير / محافظ البنك المركزي العراقي

الصفحة	أسماء الباحثين		الموضوع	ت
	من	إلى		
16	1	الاستاذ علي محسن إسماعيل	الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي	1
40	17	أ.د.محمود محمد داغر	التحديات التي تواجهها السياسة النقدية، وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية.	2
54	41	مصطفى محمد إبراهيم	تحليل اثر تغير مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في عرض النقود للمدة (2003-2014)	3
64	55	هوازن قيس حميد	أثر استخدام طريقة الفائدة الفعالة على القوائم المالية / إطفاء السندات باستخدام طريقتين مختلفة	4
94	65	حسين عطوان مهوس	سعر صرف الدينار العراقي ما بين تارجح أسعار النفط العالمية والضغط على الاحتياطيات الدولية.	5
108	95	زينب أحمد محمد	انعكاس اثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في العراق.	6
121	109	نزار رافع محمد	أثر اسعار الفائدة على حجم الائتمان المصرفي في العراق للمدة من (2006-2014)	7
141	122	نزار حميد شرقي	مدى تطبيق المعايير الدولية وأثرها في دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي (دراسة تحليلية لأراء عينة من العاملين في قسم التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي)	8
155	142	أ.د. محمود محمد داغر كرامة مهدي عباس وفاء نزار عبد الله أركان بدران صبر عدي سعدي إبراهيم محمد محسن علي	استخدام كل من نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR كاجراء رقابي وقائي لسيولة المصارف العاملة في العراق	9

الاحتياطات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي

الأستاذ علي محسن إسماعيل / محافظ البنك المركزي العراقي

تتناول الدراسة الاجابة والتوضيح على التساؤلات الآتية :

- ما هية الاحتياطات الدولية واسباب تكوينها واهداف استخدامها ! وما هي المعايير التي تقيس كفاية تلك الاحتياطات ؟ واين تقف احتياطاتنا من ذلك.
- ما هي القواعد التي تحكم عمليات بيع (الدولار) من خلال نافذة البنك المركزي العراقي .
- ما هي حدود ومحددات رقابة البنك المركزي على عمليات بيع الدولار .
- ما هي الخيارات الممكنة لتحديد دور البنك المركزي في عملية بيع العملة الاجنبية ؟ وما هي الخيارات في تحديد كمية البيع : كمأ ورضأ ؟ وما هي السلبيات و الايجابيات ازاء كل خيار .
- ما هي الاستنتاجات التي تصل اليها الدراسة ؟

الأستاذ علي محسن إسماعيل / محافظ البنك المركزي العراقي

القواعد التي تحكم بيع العملة الأجنبية :

1. ان عملية بيع العملة الاجنبية (الدولار) من خلال نافذة البنك المركزي العراقي تحكمها القوانين والمبادئ الآتية :
 - أ- قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 ، الذي حدد في المادة (28) منه عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة ، والتي منها ما ورد في الفقرة (ب) : الشراء او البيع البسيط غير المشروط (النقدي او الأجل) للنقد الاجنبي .
 - ب- المبادئ التوجيهية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، والتي وافقت عليها الدول الأعضاء (ومنها العراق) ، وكان من بين تلك المبادئ عدم وضع قيود على عمليات بيع او شراء العملة الاجنبية .
 - ج- دستور جمهورية العراق الذي وضع الاقتصاد العراقي في اطار اقتصاد السوق والمنافسة وحرية ودعم نشاطات القطاع الخاص ، ويترتب على ذلك تفعيل قوانين السوق ومنها العرض والطلب .
 - د- قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004 ، والذي يلزم المؤسسات المالية كافة (المصرفية وغير المصرفية) بالتحري عن هوية الزبون عند فتح حساب او اجراء عمليات مالية ، وابلاغ البنك المركزي عن المعاملات التي يشتبه بها ، ويراقب البنك المركزي مدى التزام تلك المؤسسات بذلك .
- إستناداً الى ما سلف يتعامل البنك المركزي مع عمليات بيع وشراء العملة الاجنبية على انها :
 - أ- عمليات مفتوحة ويتوجب على البنك المركزي عدم تقييدها بقيود .
 - ب- مراقبة المصارف والمؤسسات المالية الاخرى للتأكد من مدى التزامها بقانون مكافحة غسل الاموال وتحريها عن العملاء ومصادر الاموال لمنع استخدام القنوات المصرفية او المالية لتمير معاملات مشبوهة قد تتطوي على جرائم غسل الاموال او تمويل الارهاب.
2. إضافة الى القوانين والقواعد التي مر ذكرها _ التي تحكم عمليات بيع وشراء العملة الاجنبية ، فإن طبيعة ايرادات وتمويل الانفاق الحكومي ، وتمويل التجارة الخارجية وسد العجز في ميزان المدفوعات ، تفرض واقعاً معيناً ومحدداً لعمليات بيع وشراء العملة الاجنبية ، حيث ان معظم واردات وزارة المالية هي بالعملة الاجنبية (الدولار) ، ومعظم نفقاتها بالدينار العراقي _ كما هو ملاحظ في الموازنة العامة للدولة _ فتقوم الوزارة ببيع الدولار الى البنك المركزي ، الذي يتولى بدوره اعادة بيعه الى القطاع الخاص ، للحصول على الدينار حيث يغطي القطاع الخاص استيراداته بالدولار المشتري ، إضافة الى تغطية الطلبات الاخرى بمختلف انواعها ، وهكذا فإن ما يقوم به البنك المركزي تفرضه احتكارية مصدر الدولار بشكل اساسي ، ومن خلاله يتم تمويل موازنة الدولة وتغطية العجز في ميزان المدفوعات ، وعندما يكون الطلب على الدولار اقل مما يحصل عليه البنك المركزي يذهب الفائض (الفرق) الى احتياطي العملة الاجنبية ، وعندما يكون الطلب على الدولار اعلى من المورد الدولار يستخدم البنك المركزي احتياطي العملة لتغطية العجز (الفرق) ، لذلك فالاحتياطي يرتفع وينخفض تبعاً لتلك العلاقة وضمن هذه العملية يتحقق

الحفاظ على سعر الصرف ، وتحقق الوظيفة الأساسية للاحتياطيات الأجنبية . وليس لدى البنك المركزي من أدوات لخفض الطلب على العملة الأجنبية سوى رفع سعر الصرف الرسمي للدولار تجاه الدينار ، والذي يمثل خياراً صعباً لأن الزيادة تنعكس في الاسعار وتزداد معاناة الفئات واطئة الدخل ، فضلاً عن تأثيره على الجوانب الأخرى .

كما ان تقليص مبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص ، وبغض النظر عن تكيفه القانوني والتنظيمي ، يعني اتساع الفجوة بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليها في السوق ، ومن نتيجته زيادة الفارق بين السعر الرسمي وسعر المشتري الأخير ، وارتفاع اسعار المستوردات ، وبالتالي ترتفع مكاسب فئة الوسطاء الى مستويات غير معقولة على حساب الاقتصاد الوطني والموازنة العامة والمواطن .

ومثلما ان البنك المركزي لا يستطيع التأثير في الطلب على العملة الأجنبية ، كما تقدم ، فهو ايضاً لا يستطيع التحكم بحجم العملة الأجنبية التي تصله من وزارة المالية او الجهات الأخرى (على ضآلة اسهامها) ، ولهذا السبب نقول ان البنك المركزي لا يتحكم بحجم الاحتياطيات الأجنبية . اي ترتفع وتنخفض لعوامل خارج سيطرته ، وبالتالي يتوضح مما مر بأن عملية بيع العملة الأجنبية تحكمها طبيعة دورة الموارد المالية وعوامل الطلب والعرض ، ويؤدي البنك المركزي دور التوازن بينهما حفاظاً على سعر الصرف وبالتالي حفاظاً على الاسعار العامة والقوة الشرائية .

3. ان الكلام يدور في الغالب حول سبب مبيعات البنك المركزي من الدولار (العرض) ، ولا يتم الحديث عن سبب المشتريات من الدولار (الطلب) ، في حين أن البحث والتحليل في جانب الطلب يؤدي إلى تصحيح الفجوات والاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الكلي والسياسة المالية ، وغيرها من الظواهر المؤثرة ، ان قوة الطلب على شراء الدولار يعود إلى عدة أسباب خارج إرادة البنك المركزي ، ومنها :

- ضعف أو محدودية القاعدة الإنتاجية وأحادية الموارد ، وعدم وجود رؤية أو نموذج للاقتصاد الكلي ، ومن تبعات ذلك الاعتماد على استيراد السلع والخدمات بشكل يكاد يكون كلي .
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، استثماراً أو ادخاراً بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، والتحديات الكبيرة التي تواجه بيئة العمل .
- ضعف وفساد الأجهزة الضريبية والجمركية ، مما يخلق دخولاً عالية تتجه نحو الاستهلاك المفرط أو الهروب إلى الخارج وكلاهما يشكلان ضغطاً مباشراً على الطلب لشراء الدولار .
- محدودية التحويلات من الخارج ، الأخفاق في جذب الاستثمارات إلى داخل العراق .
- ضعف الجهاز المصرفي وعجزه عن تعبئة الموارد لأغراض تنشيط القطاعات الاقتصادية ، وارتفاع نسبة السيولة لديه لإحجامه عن تقديم القروض بسبب الأوضاع واقتصر نشاطاته وخدماته على عمليات هامشية واستثمارات محدودة .
- قصور الخدمات الصحية والتعليمية والسياحية في داخل العراق ، مما يدفع الكثير للسفر خارج العراق لتلقي تلك الخدمات .

- هجرة اعداد كبيرة من المواطنين إلى دول أخرى بعد بيع ممتلكاتهم وتحويلها إلى الخارج ، خاصة بعد ما تعرضت العديد من المناطق إلى جرائم الإرهاب والعمليات العسكرية .
- التلكؤ الشديد في تطبيق القوانين التي تحد من سياسة إغراق السوق العراقية بالسلع المستوردة وتحفيز الإنتاج الوطني ومن تلك القوانين :
 - قانون التعرفة الجمركية .
 - قانون حماية المنتج المحلي .
 - قانون حماية المستهلك .

إضافة إلى الخلل المزمن في إدارة المنافذ الحدودية الذي ينجم عنه الضعف الشديد في تطبيق القوانين والتعليمات ومعايير السيطرة النوعية .

4. ان تحليل مبيعات البنك المركزي من الدولار وتحويلها إلى الخارج على أنه يتعلق حصراً بالاستيرادات وان ارتفاع مبلغ المبيعات عن الاستيرادات المقدره يوضع تحت طائلة الشبهات ، تحليل يهمل الأغراض الأخرى للتحويل ، فهناك نسبة مهمة من التحويلات تمثل هجرة الأموال إلى الخارج إضافة إلى أغراض متنوعة شخصية أخرى وحتى حيازة العملة الأجنبية داخل العراق.
5. من الأخطاء الشائعة مقارنة إيرادات الحكومة من الدولار بالمبيعات من الدولار ، حيث يفترض البعض بأن المبيعات يجب أن تتطابق أو تقل عن الإيرادات من الدولار ، من منطلق أن واردات الحكومة تتحدد بشكل أساس من بيع النفط ، وبالتالي يكون التفكير بأن الحكومة لا تنفق أكثر من مواردها النفطية ، وبالتالي من أين يأتي الطلب على الدولار .

وهنا نوضح : بأن الطلب على الدولار يأتي من العملة المحلية (الدينار) ، والكمية التي تعرض من العملة المحلية ليس مصدرها فقط استبدال وزارة المالية موردتها الدولار بالدينار ، بل أن هناك انفاق حكومي يُغطى من حوالات وسندات الخزينة والقروض المحلية (من المصارف الحكومية) والقروض الخارجية ، وعلى سبيل المثال فأن مجموع ما اقتترضته الحكومة (من المصادر المذكورة) يبلغ حوالي 15 ترليون دينار لتغطية العجز الحاصل هذه السنة ، وهذا المبلغ في غالبية يتحول إلى طلب على السلع والخدمات وهي في الغالب مستوردة ، وهكذا فأن ربط مبيعات البنك المركزي بالمورد النفطي ربط غير دقيق لأنه لم يأخذ بنظر الاعتبار عرض النقد (بالدينار) المتأتي من المصادر المذكورة ، إضافة إلى القروض التي تمنحها المصارف إلى القطاع الخاص والجمهور ، ونشير هنا إلى أن مشروع قانون الموازنة لسنة 2016 ، تضمن تمويل الموازنة بقروض وسندات وأخرى بمبلغ يزيد على 20 ترليون دينار تقريباً لسد العجز المتوقع .

6. ان انخفاض أسعار النفط الكبير لا يصحبه انخفاض في حصة الشركات الأجنبية المستخرجة للنفط ، لأن تلك الشركات تتقاضى حصتها من كمية الإنتاج بغض النظر عن سعر البيع للبرميل

وهذا يعني انخفاضاً مباشراً وحاداً في المورد الدولار للحكومة وبالتالي انخفاض الوارد من الدولار إلى البنك المركزي (حيث يذهب حوالي 10 دولارات لكل برميل بغض النظر عن سعر البيع من إيرادات النفط إلى تلك الشركات) وإذا اخذنا بنظر الاعتبار أن هناك ما نسبته حوالي 25% من المورد الدولار يذهب مباشرة من وزارة المالية إلى تسديد استيرادات الحكومة والتزاماتها وديونها الخارجية فأن حجم الانخفاض في الدولار المستلم من البنك المركزي سيكون كبيراً ، ومع الاستمرار بصدور الموازنة العامة للدولة بعجز كبير يمول بشكل أساس من القروض والحوالات والسندات الداخلية ، فأن ذلك يعني انخفاضاً في الواردات من الدولار لا يقابله انخفاض في الانفاق بنفس الدرجة وتغطيته بتلك الإصدارات بالعملة المحلية أي أن الطلب على الدولار سيبقى مرتفعاً (بارتفاع الانفاق) لا يقابله وارد دولاري بنفس المستوى ، وهذه ظاهرة مزمنة في الدول النفطية ، تغطيها عندما تحدث باستخدام احتياطي العملة الأجنبية ، كما حدث في سنة 2009 ، حيث بلغت نسبة مبيعات البنك المركزي من الدولار إلى واردات البنك من الدولار ، بلغت نسبة 148% ويتم تعويضها في السنوات التي ترتفع فيها الموارد النفطية .

الاحتياطات الدولية :

رغم كل المظاهر والتحديات التي تحيط بالواقع الاقتصادي والمالي والنقدي ، فأن العراق مازال يحتفظ باحتياطي جيد وفقاً للمعايير الدولية .

لقد حددت المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في سنة 2001 مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العامة يمكن الاسترشاد بها للدلالة على مدى ملائمة أو امثليه حجم الاحتياطات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة وهي :

- 1 -نسبة تغطية الاحتياطات للاستيرادات كافية لتغطية استيراد 6 أشهر .
- 2 -نسبة تغطية الاحتياطي (العملة الأجنبية) للمعروض النقدي (بالعملة الوطنية) : تكون بحدود 1:1.
- 3 - نسبة تغطية الاحتياطات للدين الخارجي : مساوياً لواحد (الدين التي تستحق في غضون سنة) .

وطبقاً للمعايير المذكورة يعتبر العراق من الدول عالية الاحتياطي ، بل أن بعض الدراسات ومنها دراسات صندوق النقد العربي تعد العراق من الدول العربية التي تتبالح في حجم الاحتياطي (إضافة إلى السعودية والجزائر ولبنان) ، حيث من غير هذه الدول يحتل العراق المرتبة الأولى بين الدول العربية في تغطية الاحتياطي للاستيرادات مقاسة بعدد الشهور التي يغطيها (قبل انخفاض اسعار النفط) .

وكما موضح:

عدد شهور الاستيرادات التي تغطيها الاحتياطات (شهر) البلد

العراق	16,1
قطر	15,7
الكويت	14,9
الأردن	7,6
عُمان	6,3
المغرب	5,2
البحرين	4,5
تونس	3,9
الامارات	3,4
مصر	3,4

كما أن نسبة تغطية الاحتياطي للمعروض النقدي حوالي 170% وتُعد من النسب العالية (حيث في العادة تتراوح بين 70% - 100%) ونسبة تغطية الاحتياطي للدين الخارجي القصير الأجل ، فهي نسبة عالية جداً .

ان البنك المركزي وفي إطار الرقابة على عمليات بيع الدولار والتحويلات الخارجية ، ينطلق من فهم موضوعي لماهية وطبيعة وأهداف احتياطي العملة الأجنبية والتي مر ذكرها ، واستناداً إلى ذلك الفهم (المتفق عليه دولياً والمتطابق مع المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي) ، يكون دور البنك المركزي هو الرقابة الوقائية بالدرجة الأولى منعاً لاستخدام عمليات البيع لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب ، والرقابة الردعية باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن المخالفين طبقاً للقوانين النافذة وتعليمات البنك المركزي ، وأن جوهر عملية الرقابة في هذا الصدد ينصب على شفافية وشرعية الأموال التي يتم شراء الدولار بها ، دون وضع قيود على عمليات البيع لان في ذلك أثار ونتائج خطيرة وتصب في النهاية في صالح المنتفعين والمضاربين وتضرر المواطنين (بارتفاع سعر البضائع) ، فضلاً عن مخالفة ذلك لالتزام العراق بتحرير عمليات البيع من القيود (طبقاً لقبوله بالمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي) .

رقابة البنك المركزي : الوقائية والردعية

إن الرقابة المصرفية الفعالة تستند الى شروط وظروف يؤثر وجودها بشكل مباشر على فعالية الرقابة المصرفية ، وتشير دراسات وتجارب الدول والمنظمات المعنية بذلك الى ان مدى فعالية الرقابة تتوقف على الشروط الآتية:-

- سياسات اقتصادية كلية سليمة ومستدامة .
- اطار وخطة وطنية تستهدف الاستقرار المالي (بإشراك كافة الاطراف المعنية) .

- بنية قانونية وتنظيمية ، ومما تشمله : قوانين الاعمال ، قواعد محاسبية متقدمة ، مهنيون مستقلون في مجالات المحاسبة والتدقيق والمحاماة ، انظمة فعالة وآمنة لمقاصة وتسويات المدفوعات ، مكاتب فعالة للاستعلام الائتماني ، بيانات واحصاءات اقتصادية ومالية واجتماعية ، سلطة قضائية مستقلة وفعالة .
 - الترابط والتكامل بين مؤسسات الدولة في اطار تبادل المعلومات ، والتنسيق المشترك في الامور ذات الطبيعة المتعددة الاطراف .
- رغم العوامل والظروف التي مر ذكرها ، اعطينا الاهمية والاولوية لاتخاذ الاجراءات الوقائية والردعية التي تحد من ظواهر التجاوزات والمخالفات المتعلقة بعمليات بيع وشراء العملة الاجنبية ، وندرج ادناه اهم تلك الاجراءات :
- أ- تفعيل دور مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال في البنك المركزي ، وتم منح المكتب لأول مرة الاستقلال المالي والإداري والمكاني وابدينا استعدادنا للاستجابة إلى كافة المتطلبات المادية والبشرية والفنية التي يحتاجها المكتب لتقوية وتعزيز دوره ، وقد حضي ذلك بتقدير من منظمة العمل المالي (المختصة بإجراءات مكافحة غسل الأموال) .
- ب- تفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، واستطاعت اللجنة وبجهود مكثفة واستثنائية من اعداد مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتهريب الأموال والذي تم اعداده على وفق احدث المتطلبات والاتفاقيات الدولية وبتنسيق مباشر مع منظمة العمل المالي والبنك الدولي ، وتم التصويت على المشروع في مجلس النواب ، وسيوفر القانون اطاراً تنظيمياً وقانونياً على درجة عالية لمواجهة النشاطات المالية الإجرامية .
- ج- تكثيف الجهود مع المنظمات الدولية المعنية من أجل بناء قدرات عراقية ودعمها بالخبرة والمعلومات من أجل التعاطي مع تلك الجرائم الخطيرة ، وهناك استجابة دولية وتجري عمليات التدريب والتأهيل حالياً بشكل مكثف لموظفي البنك المركزي وموظفي المصارف المعنيين ، كما يجري السعي لإدخال كافة الجهات المعنية في المكافحة (الأمنية ، الرقابية ، القضائية والجهات الساندة) .
- د- العمل على تطبيق مقررات لجنة بازل (I,II,III) ، حيث الزم البنك المركزي المصارف كافة باستحداث وحدات لإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال ، و تنفيذ قرار رفع رؤوس أموال المصارف إلى 250 مليار دينار ، إضافة إلى مراجعة مهام وقواعد الأشراف ومتطلبات الانضباط لتحسين الأداء في سوق الائتمان والعمل المصرفي .
- هـ - التعاقد مع شركة ارنست ويونغ ، لتدقيق إجراءات بيع الدولار للمصارف وشركات التحويل وشركات الصيرفة ، وتحديد نقاط الضعف وسبل ضبط تلك العمليات .
- و -التعاون والتنسيق مع دول الجوار بشأن الحوالات، وتم مؤخراً توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الأردني بشأن التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات .

ز - الزام المصارف وشركات التحويل بتقديم كشف تفصيلي بالمبالغ المحولة يتضمن كافة المعلومات المطلوبة ، ويقوم البنك المركزي بتزويد مكتب المفتش العام في وزارة المالية ، والهيئة العامة للضرائب وهيئة الجمارك بنسخ من تلك الكشوفات لأغراض التحاسب الضريبي والمتابعة.

ح- استطاع البنك المركزي القضاء على ظاهرة ما يسمى (بالصكوك الطيارة) من خلال تطوير أنظمة المدفوعات التقنية والإجراءات الأخرى ، ومنها الزام المصارف بإيقاف العمل بتمرير الصكوك بعد مرور (3) أيام في حالة عدم تأكيد النظام على توفر الرصيد ، ولايجري الآن تمرير أي صك مالم يحصل التأييد بتوفر الرصيد بغض النظر عن الفترة التي يستغرقها ، وتجدر الإشارة إلى ان البنك المركزي استطاع قبل أشهر إيقاف عمليات احتيال بهذا الشأن كان مجموع صكوكها أكثر من 400 مليار دينار ، وقد ابلغنا ديوان الرقابة المالية عن بعض الحالات السابقة التي تنطوي على شبهات، ويعمل البنك المركزي بالتنسيق مع الديوان للتحري عن أية عمليات سابقة قد تنطوي على عمليات احتيال باستخدام المال العام للانتفاع الخاص في عمليات مصرفية ، مع العرض ان البنك المركزي يستقطع مبالغ الحوالات بالدينار العراقي من ارصدة المصارف المفتوحة لديه مباشرة وقبل تنفيذ الحوالة وبالتالي فإن تلك الصكوك اذا كان المقصود منها (صكوك بدون رصيد) فأنها معاملات تخص المصارف الخاصة والمصارف الحكومية .

ط - من أجل توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية المحلية بما يخفف من حجم الاستيرادات وبالتالي التقليل من الطلب على الدولار ، بعد أن عجزت ومع الاسف سياسات الانفاق من تعزيز وتحفيز الإنتاج المحلي ، وكانت في غالبيتها مغالاة في الانفاق الاستهلاكي وبالتالي المزيد من الاستيرادات ، من أجل ذلك قام البنك المركزي بخطوة تاريخية بإقراض المصارف المتخصصة والمصارف الخاصة بمبلغ قدره (6) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والعقارية والمشاريع الصغيرة ، وإذا تم إدارة تلك القروض بشكل مناسب فأنها ستكون قاعدة مهمة لتحفيز النشاطات الاقتصادية داخل البلد وخلق قاعدة إنتاجية كبيرة .

ك - طوّر البنك المركزي ويطور أنظمة المدفوعات ومقاصة الصكوك الكترونياً واعتماده بديلاً عن غرفة المقاصة اليدوية لكافة المصارف الحكومية والخاصة في بغداد والمحافظات ، وكذلك اطلاق البنية التحتية لأنظمة الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني ، وتوحيد المواصفات الأمنية للصكوك المسحوبة على جميع المصارف لغرض توفير حماية أكبر للصكوك والحد من عمليات التزوير .

ل -تم التعاقد مع شركة عالمية (أرنست ويونغ) لغرض تقييم المصارف وفق نظام (CAMELS) ، وستقدم الشركة نتائج التقييم لكافة المصارف في وقت قريب ، ويوفر هذا التقييم للبنك المركزي وللمتعاملين مع هذه المصارف الوقوف على أوضاع تلك المصارف وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح أوضاعها أو تقرير مصيرها.

م- تم إبلاغ المصارف وشركات التحويل بالوصف الجديد لمهنة مدير مكافحة غسل الأموال ومعاونيه، باعتبار أن هاتين الوظيفتين من الوظائف المهمة لأي مؤسسة مالية أو مصرفية.

ن- وفي إطار الإجراءات الردعية ، يواصل البنك فرض العقوبات والغرامات المالية طبقاً لتقارير هيئات التفتيش الميداني والمكتبي من خلال لجنة فرض العقوبات التي تضم عدد من ممثلي تشكيلات

البنك المركزي ، ونشير هنا إلى أن المخالفات التي تم تشخيصها للسنوات الماضية فيما يتعلق بالتصاريح الجمركية قد أعطيت لها الأهمية والأولوية عند تكليفنا ، واستناداً إلى عمليات المراجعة وتشخيص المخالفات فرض مجلس إدارة البنك المركزي عقوبات مالية كبيرة تصل إلى أكثر من 15% من رأسمال بعض المصارف. ولا يتردد البنك المركزي في اتخاذ الاجراءات الرادعة بل عقوبات صارمة وبشكل مستمر وغرامات بقدر لم يعرف لها في تاريخ البنك مثيلاً. كما ان هناك العديد من القضايا امام القضاء منذ فترة طويلة .

لقد تخلف العراق عقوداً من الزمن في مواكبة التطورات الحاصلة في الانظمة المصرفية والمالية وعن مواكبة المعايير الدولية لتحقيق الاستقرار المالي وادارة المخاطر وضبط الليات السوق وعن استخدام الانظمة التقنية المتطورة في ادارة العمليات والمعاملات والخدمات .

معوقات رقابة البنك المركزي العراقي :

تولي ادارة البنك المركزي حالياً أولوية كبيرة للرقابة الفعالة ومنتخذ خطوات مهمة وجادة من اجل الارتقاء بمستوى كفاءة وفاعلية الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية لكن هذا الامر يستغرق عادة مدة من الزمن لبناء القدرات المحلية وتوفير ادوات فعالة للرقابة نمضي قدماً في بنائها. ويواجه البنك المركزي صعوبات جمة في تطوير العمل المصرفي والرقابة على المصارف والسيطرة وذلك لجملة اسباب من أبرزها :

أ- ضعف البنية التنظيمية والادارية والتقنية للمصارف وبقية المؤسسات المالية، وهي تتكفى على انشطة محدودة لتلك الأسباب، وايضا لارتفاع مخاطر منح الائتمان والتسهيلات بالارتباط مع عدم اكرثاات المقترضين والمتعاملين معها بالوفاء بالتزاماتهم، إضافة على اثر العوامل السياسية والأمنية في بيئة الأعمال بصفة عامة. وان تخلف تلك المصارف في الانظمة الرقابية الداخلية وادارة المخاطر، ومنها مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب، يلقي كل ذلك على البنك المركزي ، مهمات صعبة وتحديات كبيرة .

ب- عزوف المستوردين عن اتباع الاعتمادات المستندية كوسيلة افضل في عمليات الاستيراد، ورغم الحوافز التي منحها البنك المركزي للدفع بهذا الاتجاه فإنها لم تفلح ، حيث اعتاد التجار منذ التسعينات على هذا الاسلوب خاصةً ان اغلبهم من صغار التجار الذين يجدون في التحويل المباشر سبيلاً سهلاً لا يكلفهم جهداً ، ولا يخضعهم لإجراءات ضريبية او غيرها في ظل غياب دور السلطات الضريبية .

ج- ونتيجة لما تقدم نلاحظ شيوع التعامل بالنقد بدلاً من استخدام الجهاز المصرفي ، ويمتد ذلك حتى للمعاملات التجارية الاستيرادية ، وعلى سبيل المثال فأن التجارة مع ايران تقدر بـ 8 مليار دولار سنوياً ، تتم عبر معاملات نقدية. ان ظاهرة التعامل بالنقد عائق كبير امام تحقيق رقابة فعالة على كافة الحلقات. كما ان العديد من معاملات التحويل تجري عبر الهاتف، حيث يستلم المحول مبلغاً نقدياً داخل العراق ، ويسلم المبلغ نقداً لطالب التحويل في البلد الاخر، وتتفاقم هذه السلبيات مع تزايد هجرة المواطنين واموالهم الى الخارج .

د- القصور والضعف في الاجهزة ذات العلاقة بعمل البنك المركزي او المكملة لدوره الرقابي لا سيما في تسجيل الشركات ، واجازات الاستيراد ، والسلطات الجمركية والضريبية وجهاز مكافحة الجريمة الاقتصادية ، وغيرها .

هـ- عدم توفر البيانات او عدم دقتها والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتجارية والضريبية وغيرها من البيانات الوطنية التي تساعد البنك المركزي في الدراسة والتحليل والرقابة.

و- ضعف القدرات والخبرات في الاجهزة المعنية بالرقابة والتحري والتحقيق في كافة التشكيلات المعنية سواء داخل البنك المركزي او في القطاع المصرفي او المؤسسات المالية غير المصرفية ، او الاجهزة المعنية الاخرى في اجهزة الرقابة او القضاء او مؤسسات مكافحة الجريمة والجرائم الاقتصادية. خاصة ان بعض الجرائم التي تدرج ضمن غسل الاموال لا تمتلك اجهزة الدولة خبرة وقاعدة للاستخبارات المالية او التحريات المالية للتعامل معها، ولا توجد لديها خلفية في المفاهيم والممارسات والاحكام التي تخص تلك القضايا، مع عدم وجود قانون يستوعب كافة الجوانب المتعلقة بجرائم غسل الاموال كالذي صادق عليه مجلس النواب مؤخراً .

ز- سبق وان منح البنك المركزي موافقات لتأسيس مكاتب صيرفة وبتحديود 2000 رخصة (قبل تولينا التكاليف) ، وهذا العدد الكبير يشكل عبئاً كبيراً على البنك المركزي في الاشراف والسيطرة والرقابة، خاصة ان تلك المكاتب تدار من قبل افراد وليس لدينا انظمة الكترونية ولا انظمة ادارية ومحاسبية ورقابية يمكن الركون اليها او الوثوق بها . وهي تعتمد بشكل كلي على البنك المركزي في الحصول على العملة الاجنبية (الدولار) لأن القطاع الخاص في العراق لا يسهم في عرض العملة الأجنبية للخصائص المعروفة والتي اشرنا إليها آنفا .

ح- الاضطرابات السياسية والامنية التي تنعكس بشكل مباشر على مجمل الاوضاع الاقتصادية بما في ذلك الاستثمار والادخار الذي يتجه خارج البلد ، مع انعدام القاعدة الانتاجية واحادية الموارد المالية .

ط- ضعف كفاءة السياسة المالية والتي من مظاهرها :

- الانفاق الاستهلاكي والريعي الذي يؤدي الى استنزاف احتياطي العملة الاجنبية ولا يساعد في خلق قاعدة انتاجية حقيقية .
- ضعف كفاءة وتشريعات الجهاز الضريبي .
- تخلف نظام الادارة المالية ونظام اعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة للدولة .
- عدم وجود مرونة في تخفيض النفقات مع صعوبة زيادة الايرادات .

الخيارات او المقترحات بشأن بيع الدولار

الخيار الاول : تقييد عمليات البيع عن طريق :

- أ- تحديد سقف البيع حسب انواع البيع او الحوالات .
- ب- تحديد البيع بموجب وثائق ومستندات حسب كل نوع من انواع البيع او الحوالات و لاغراض محددة .

الإيجابيات : السيطرة على الكميات المباعة من الدولار .

السلبيات :

- قصور العرض عن تلبية الطلب مما يرفع سعر الصرف للدولار في السوق الموازية وبالتالي ارتفاع الاسعار وزيادة التضخم .
- تحقيق ارباح فاحشة من قبل الوسطاء والمضاربين .
- اللجوء الى عمليات التحايل وتزوير الوثائق والمستندات بالتواطئ مع موظفي المؤسسات المعنية او من خلال عصابات التزوير .
- صعوبة الرقابة والسيطرة على ما تستلزمه عمليات التوثيق المستندي خاصة وان عدد المصارف اكثر من 50 مصرف و30 شركة تحويل وحوالي 2000 شركة وساطة (مكاتب صيرفة) .
- استنزاف جهد البنك المركزي في تدقيق تلك العمليات ومدى استيفائها للشروط والوثائق والمستندات ، مع عدم تجاوب مؤسسات الدولة ذات العلاقة (الكمارك ، الضريبة ، التجارة ...إلخ) ، ومثال على ذلك ما فرضه البنك من فواتير وتصاريح جمركية وغيرها في سنة 2012 ما تزال لحد الآن قيد التدقيق والمخاطبات منذ اكثر من 3 سنوات .

الخيار الثاني : التقييد الجزئي :

ويتمثل في :

- أ. عدم طلب وثائق او مستندات لعمليات البيع والتحويل من المصارف والشركات مع تطبيق مبدأ " اعرف زبونك " اي التحقق من مشروعية الاموال التي تستخدمها المصارف والشركات في عمليات التحويل والبيع .
- ب. تقييد الكميات المباعة بحدود معينة حسب الاغراض وحسب مستوى الواردات الدولارية .

الإيجابيات :

- السيطرة النسبية على الكميات المباعة .
- عدم اقحام البنك المركزي والمصارف بوثائق ومستندات تصريحات الجمارك ، والضرائب.. وغيرها .
- الانسجام مع قانون البنك المركزي الذي نص على البيع البسيط غير المشروط (النقدي والأجل) للعملة الاجنبية وكذلك الانسجام مع المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي الذي وقعت الدول عليه (ومنها العراق) والتي منها عدم تقييد بيع العملة الاجنبية ، لكن هذا الانسجام يحقق فقط جانباً من حرية البيع (عدم وضع شروط مربوطة بوثائق ومستندات) ولا يحقق الحرية الكاملة من حيث اغراض التحويل (حالياً لا تنص التعليمات على السماح للتحويل او انتقال رؤوس الاموال او التحويلات الاخرى غير المنصوص عليها) .

كما انه لا يتحقق مبدأ حرية او اطلاق سقف التحويل ، طالما ان البيع بموجب هذا الخيار محددًا بسقف معين .

السلبيات :

- ارتفاع سعر الصرف كلما كان هناك تقييد اعلى لسقف المبيعات الكلية ، وما يتبعه من سلبيات ارتفاع الاسعار والمضاربة .
- لا يلبي المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي التي نصت على عدم التقييد ولا يستجيب لقانون البنك المركزي .
- لا يمنع ذلك من عمليات التحايل والتزوير من اجل جعل العمليات غير المسموح بها عمليات مشروعة بوضع غطاء مشروع لها ، اي استخدام عناوين مشروعة للتحويل لتغطية اغراض غير مسموح بها في التعليمات .
- يلقي ذلك على البنك المركزي مسؤوليات المتابعة والتدقيق للتأكد من سلامة العمليات ، وهو جهد يفوق قدرة البنك المركزي لاسباب يطول شرحها .

الخيار الثالث : اطلاق حرية الشراء لاغراض محددة .

يعني هذا الخيار :

- أ. عدم تحديد سقف لعمليات البيع .
- ب. لايسمح بتغطية العمليات غير الواردة في تحديدات البنك المركزي (مثل : التحويلات الرأسمالية وغيرها) .

الايجابيات :

- يساعد على الاستقرار النسبي لاسعار الصرف .
- يستجيب الى حد ما الى المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي وقانون البنك المركزي من حيث عدم تحديد السقف .

السلبيات :

- يؤدي الى استخدام اعلى لاحتياطي العملة الاجنبية .
- لايستجيب الى توجيهات صندوق النقد الدولي من حيث تقييد انواع التحويلات .
- اضافة الى السلبيات الاخرى الواردة في الخيار السابق - من حيث التحايل والتزوير ومسألة الرقابة والسيطرة .

الخيار الرابع : الاطلاق الكلي كماً ونوعاً .

يعني هذا الخيار :

- أ- عدم تقييد الكميات والاستجابة الكاملة للطلب .
- ب- عدم تقييد انواع التحويلات .

ج- الزام المصارف والشركات بتطبيق مبدأ " اعرف زبونك " للتحقق من مشروعية مصدر الاموال .
الايجابيات :

- استقرار سعر الصرف والاستقرار العام في الاسعار .
- منع المضاربات ومنع حصول فروقات كبيرة عن السعر الرسمي وبالتالي الغاء طبقة المنتفعين والمضاربين .
- عدم استنزاف جهود البنك المركزي في متابعة وتدقيق الكم الهائل من المعاملات والوثائق ، والاكتفاء بالتحقق من مشروعية الاموال بالزام ومراقبة المصارف والشركات بالالتزام بالتحقق من ذلك .
- الاستجابة الكاملة للمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي وقانون البنك المركزي والنظام الاقتصادي القائم على اساس اقتصاد السوق وقانون العرض والطلب .

السلبيات :

- انخفاض احتياطي العملة الاجنبية الذي قد يكون له اثاراً نفسية اكثر مما هي علمية او موضوعية ، فالاحتياطي الموجود قادر على الاستجابة للطلب .
- قد يشجع على المزيد من عمليات انتقال الاموال الى الخارج او الاكتناز بالعملة الاجنبية.

الخيار الخامس : خروج البنك المركزي من عمليات البيع .

- اي عدم اقدام البنك المركزي على شراء الدولار من وزارة المالية واعادة بيعه وتقوم وزارة المالية ببيعه مباشرة من خلال احد الخيارات الاتية :
- أ- تأسيس شركة تابعة للوزارة تتولى عمليات البيع الى منافذ البيع (المصارف ، مكاتب الصيرفة ..)، او تقوم بالبيع المباشر .
- ب- البيع من خلال المصارف التابعة لها (الرافدين ، الرشيد ، العراقي التجاري ..) .
- ويمكن للبنك المركزي الشراء مما يفيض عن حاجة السوق ، ويقوم بعملية الضخ للسوق عندما يحدث اختلال في السعر (زيادة سعر الصرف للدولار) او الشراء من السوق (عند انخفاض سعر صرف الدولار) .

الايجابيات :

- انصراف البنك المركزي لتأدية مهامه الكبيرة والواسعة ، لا سيما في تحفيز النشاط الاقتصادي .
- تبديد الانطباعات الخاطئة عن مفهوم الاحتياطي من العملة الاجنبية .
- تحقيق موارد افضل للخزينة العامة بالاستفادة من عمولات البيع وغيرها .
- الغاء دور العديد من الوسطاء والمضاربين .

السلبيات :

- يتحفظ صندوق النقد الدولي على ذلك ، بإعتبار ان وزارة المالية جهة غير مختصة بهذا الأمر .
- ربما يحتاج الى ترتيبات وموافقات من الخزانة الامريكية والبنك الفيدرالي الامريكي الذي يحتاج الى تامين بخصوص الرقابة والسيطرة على حركة الدولار وفقاً للقوانين الدولية والامريكية لا سيما في مجال الحظر على الدول والشركات والاشخاص ، وتمويل الارهاب ، والتي تجري السيطرة عليها ضمن انظمة رقابة وسيطرة بينه وبين البنك المركزي العراقي ، وهذا امر ضروري لان البنك الفيدرالي هو الذي يجهز البنك المركزي بالدولار .
- يحتاج هذا الخيار بناء القدرات والامكانيات اللازمة في وزارة المالية ، آخذين بنظر الاعتبار الضعف في تشكيلات وزارة المالية .
- قد تؤدي ظروف الوزارة وضعف خبرتها وانخفاض مواردها الدولارية في هذا المجال الى اضطراب البنك المركزي لضخ كميات اضافية من الدولار الى السوق وبالتالي انخفاض احتياطياته .

الخيار السادس : رفع سعر الصرف للدولار .

- الايجابيات : ان رفع سعر الصرف للدولار ربما يؤدي الى خفض الطلب على الدولار ومن ناحية اخرى يضيف للموازنة العامة مبالغ اعلى مما تتقاضاه وزارة المالية حالياً باستبدال الدولار بالدينار .

السلبيات :

- نظراً لعدم وجود مرونة في الطلب على الاستيرادات بسبب غياب القاعدة الانتاجية الوطنية سيؤدي ذلك الى ارتفاع عام في الاسعار وارتفاع مستويات التضخم .
- عادة ما يتم اللجوء الى هذا الخيار لتشجيع الصادرات الوطنية وهو امر لا ينطبق على العراق كونه بلد مستورد .
- إضعاف الثقة بالعملة المحلية وتأثير ذلك على الاستثمارات المحلية والاجنبية .
- ان الرفع يعني تخفيض الدخل بنسبة الزيادة في السعر ، لان الانفاق العائلي يعتمد على المستوردات ، ان الزيادة تعني ضريبة غير معلنة على الدخل ، وهذا يتطلب (ان تم) إعادة النظر بالضرائب المباشرة وغير المباشرة لان الاخذ بمبدأ تخفيض قيمة العملة المحلية وتطبيق الضرائب ايضاً يوقع ضرراً بالغاً على القوة الشرائية للمواطنين .
- ان السياسة الضريبية - لو استخدمت بشكل صحيح - هي الاكثر واقعية وعدالة ، وتلعب دوراً مهماً في اعادة توزيع الدخل دون الإضرار بالطبقات المتوسطة والضعيفة .

الاستنتاجات :

1. ان عملية بيع الدولار من قبل البنك المركزي تحقق غرضين هما :
 - تمويل نفقات الحكومة (بالدينار) وتغطية الاستيرادات والتحويلات الخارجية .وحيث ان الدولار المباع مصدره وزارة المالية (تصدير النفط الخام) والطلب على الدولار مصدره الانفاق الحكومي بشكل اساس ، فإن البنك المركزي لا يستطيع التحكم في العرض او الطلب ، وان تقييد عملية البيع تؤدي الى ارتفاع سعر صرف الدولار وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار إضافة الى المضاربات وتحقيق هوامش ربح عالية جداً.
- كما ان تقييد البيع يتنافى وقانون البنك المركزي والمبادئ التوجيهية لصندوق النقد ، وقانون العرض والطلب .
- من ناحية اخرى ، ان تقييد البيع : كماً او غرضاً او كلاهما يشجع على ممارسات التحايل والتزوير والفساد ، واستنزاف جهود البنك المركزي في الرقابة والسيطرة ، خاصة مع ضعف او فساد حلقات عديدة في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ، إضافة الى العوامل الاخرى التي اشارت اليها الدراسة .
2. ان الخيارات المتاحة لا تخلو من سلبيات ، خاصة عندما تتقاطع مع قانون البنك المركزي او المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي ، ويبدو ان خيار عدم التقييد : كماً او غرضاً هو الخيار الاقرب والاكثر انسجاماً مع القانون والمبادئ وقواعد وقوانين السوق ، مع التركيز على التحقق من مصادر الاموال والزام المصارف بتطبيق تعليمات وتوجيهات البنك المركزي في ما يتعلق بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، اضافة الى تفعيل اجراءات قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، بضمنه تفعيل دور الاجهزة والمؤسسات المعنية بالأمر .
3. لعل الامر الحاسم في تقرير الاجراءات والتعليمات والضوابط هو حسم الرأي بشأن تحويلات رؤوس الاموال الى الخارج ، والتي لم يدرجها البنك المركزي حالياً في الاغراض المسموح بها لاغراض التحويل الخارجي ، حيث ان هجرة الاموال الى الخارج ظاهرة واسعة أملتتها الظروف التي يمر بها البلد ، ومع عدم وجود تكييف قانوني محسوم بشأنها تلجأ المصارف والشركات الى شراء الدولار باغطية مسموح بها كاستيراد مثلاً ، مما يوقعها في محاذير ومخالفات ويحمل البنك المركزي ايضاً جهداً غير طبيعي في عمليات التدقيق والمراجعة خاصة في ظل قطاع مصرفي ومالي يعاني من تخلف ومشاكل عديدة ووجود اعداد كبيرة من مكاتب الصيرفة المجازة وغير المجازة .
4. إن الحفاظ على المستوى المطلوب من إحتياطيات البنك المركزي يعتمد على العوامل الآتية :-
 - أ- كمية الدولار الوارد من تصدير النفط الخام .

- ب- كمية الدولار او العملات الأجنبية الواردة الى العراق من استثمارات قادمة من الخارج او من السياحة او من تحويلات المقيمين في الخارج الى الداخل ، وغيرها .
- ج- قدرة الانتاج المحلي في الإستجابة للطلب المحلي (سلع وخدمات) ، وبالتالي مدى الاعتماد على الاستيرادات لتغطية الطلب والذي يحدد مدى الحاجة للطلب على الدولار .
- د- مدى الاستقرار العام ، حيث تؤدي حالة الاضطرابات وعدم الاستقرار الى هجرة رؤوس الاموال الى الخارج وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية .
- هـ- مدى كفاءة وفاعلية الأجهزة الضريبية والجمركية في جباية الضرائب والرسوم والتي تحد من ظاهرة الاستيراد المفرط الذي يستنزف العملة الاجنبية ، وكذلك تساعد عملية فرض الرسوم الجمركية على تحفيز الانتاج المحلي ويقلل الاستيرادات .
- و- إن الإنفاق الحكومي (من خلال تخصيصات الموازنة العامة للدولة) هو الأساس المحرك للطلب الكلي ، والذي يتحول في غالبية الى الطلب على السلع والخدمات وهي في الغالب مستوردة ، لذلك فإن إدارة الإنفاق وتوجيهه أمر ضروري لخفض الطلب على المستوردات ،
- ز- إن عدم كفاية الموارد المحلية (الإيرادات المحلية) لتغطية النفقات واللجوء الى تمويل العجز الناجم عن ذلك بأدوات الدين العام يؤدي الى زيادة عرض النقد وبالتالي تقل نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية الى العملة المحلية (الدينار) ، وهذه النسبة هي التي تحدد مدى كفاية تلك الاحتياطات .

وهكذا ، فإن الحفاظ على الإحتياطات يتطلب العمل على تصحيح الاختلالات والظروف المشار اليها ، وهي كما هو واضح - خارج سيطرة البنك المركزي الذي يحاول ومن خلال كل أدواته إمتصاص ما يستطيع من الآثار السلبية التي تولدها العوامل المذكورة .

التحديات التي تواجهها السياسة النقدية ، وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية

أ.د.محمود محمد داغر

1-تقديم

1-1 تقييم فاعلية السياسة النقدية وادارتها المتمثلة بالبنك المركزي من خلال الاقتراب او الابتعاد من حزمة أهدافها :

• الاستقرار السعري ← ويكاد ان يكون الهدف الرئيس للسياسة النقدية ، والذي تتفرد بادارته نسبيا، ويعد مقياساً لأدائها (ECB,2009,ch.3,ch.5).

• تحفيز النمو الاقتصادي ، توسع الاستخدام ، دعم السوق المالية ، توازن ميزان المدفوعات ← وهي أهداف تمارسها السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية الأخرى (السياسة المالية، السياسة التجارية، سياسة الاستخدام) من اجل تحقيقها ، وتعكس مدى انتقال تأثير السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي في الاقتصاد الكلي.

ولكن أداء البنك المركزي يرتبط بمدى استقلاليته(S.classens,IMF,2010, 1-14) التي يعبر عنها :

• مدى التحكم في الكتلة النقدية .

• مدى استقلال ميزانيته عن الموازنة العامة .

كما يمكن النظر لاستقلالية المصرف كونها : (Mbowen's,T.,2000,4(Daghir,2012, 8))

• استقلالية وظيفية ، وتتعلق بقدرة المركزي تقرير ما يتعلق بالأسعار .

• استقلالية شخصية ، وتتعلق بقدرته في اختيار أعضاء ورئيس مجلس الإدارة.

• استقلالية أدوات ، وتتعلق بقدرته استخدام الأدوات النقدية ، وعلى رأسها عرض النقود ومعدل الفائدة للسياسة في التأثير على الأسعار ومنع التمويل المباشر لعجز الموازنة العامة أو تقييدها .

1-2 تحاول الورقة عبر محطاتها تقييم بعض جوانب السياسة النقدية في العراق خلال السنوات الاخيرة

وعبر المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالاقتصاد الكلي والعاكسة لفاعلية السياسة النقدية، ومحاولة التحقق من فاعلية الاستقلال للبنك المركزي.

أ.د.محمود محمد داغر/مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين/البنك المركزي العراقي

dr_m_daghir@yahoo.com

لذلك في ظل فرضية بحث مركزة تتمحور حول " عانت السياسة النقدية في العراق خلال 1990-2003 من تبعية للسياسة المالية وهيمنتها ، بينما تمتع المركزي بالاستقلالية 2004-2014 المقترنة بعدم الفاعلية "، فان الاقتراب من اهداف البحث ستتم من خلال تناول المتغيرات النقدية، وأثار انتقال السياسة وتحليل مقارن يساعد في القبول أو الرفض للفرضية.

2- التثبيت من الهيمنة 1990-2004

ان محاكمة التحليل الاقتصادي للسياسة النقدية خلال هذه الحقبة تتم من خلال سلوك متغيراتها الرئيسية.

2-1 عرض النقد

توسع عرض النقد عبر ممارسة سياسة النقد الرخيص Cheap Money من خلال ربط توسع الكتلة النقدية بعجز الموازنة المطرد.

إذ أصبحت مديونية الخزنة (عبر حوالاتها) مصدر للإصدار أو ما يطلق عليه تنقيد الدين العام (Debt Monetization)، وولى خلق النقد (مطلوبات Liabilities) انعكاساً لحيازة (الاصول Assets) من الحوالات Treasury Bills.

ويساعد الجدول (2-1) في متابعة توسع الكتلة النقدية للسنوات (1991-2004). وحتى مع توقيع وسريان مذكرة التفاهم 1996 وتحقق إيرادات أجنبية فإن معدل نمو عرض النقد استمر بالنمو الواسع ولكن بوتيرة اقل. وبشكل مواز كانت معدلات نمو عجز الموازنة عالية جداً وكان الأقتراض المباشر من المركزي سبباً لردم العجز مما يسرع من وتيرة نمو الكتلة النقدية.

وكأن المركزي وسياسته النقدية وميزانيته العمومية تابعة للسياسة المالية ومتطلبات الموازنة العامة بغض النظر عن الاثار الناتجة عن ذلك : التضخم ، تقلب سعر الصرف.

رافق ذلك وعمق من تداعياته السالبة،خلل بنية الناتج وتدني اداء الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وجلبه ناتج خدمات (كون الناتج النفطي معطل بسبب الحصار) كونه مدخلاً لتوفير جزء من العرض الكلي مقابل موجات الطلب الكلي المحفزه بالمعروض النقدي المنفلت .

جدول (1-2)

معدلات نمو: عرض النقد، عجز الموازنة العامة ، GDP، NOGDP
100=1988

السنة	عرض النقد	عجز الموازنة	GDP	مليون/NOGDP	معدل التضخم
1990	-	-	-	13353.8	-
1991	60.6	133.2	56.4	7771.9	186.5
1992	77.9	109.7	32.6	136843	83.8
1993	96.8	115.4	30.3	15005.3	204.6
1994	176.8	189.8	3.8	187281.8	492.1
1995	195.1	391.3	2.1	14654.7	351.4
1996	36.2	57.3(11	16289	15.4(
1997	8	-46.4	21.2	13686.3	23.1
1998	30.2	104.8	34.8	14578.4	14.8
1999	9.7	21.8(17.6	16460.6	12.6
2000	16.4	16.2	1.4	16481.1	4.9
1020	24.9	113.2	2.3	17659.4	16.4
2002	39.5	76	6.9	18245.9	19.3
2003	91.5	19.5	33.1	13037.3	32.6
متوسط-1991 3200	64.28571	87.96923	21.97857	34877.79	103.8286

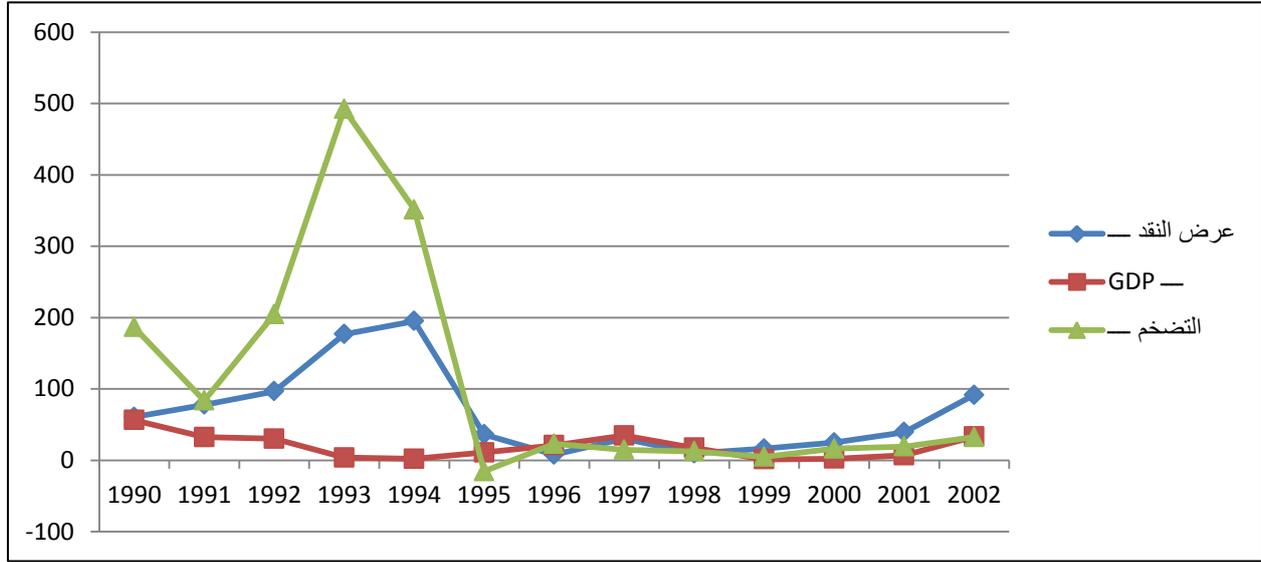
(*) الأرقام ما بين قوسين تعني سالبة المصدر: البنك المركزي العراقي، نشرات إحصائية مختلفة لسنوات متعددة. بغداد المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

2-2 الضغوط التضخمية

يلاحظ من الجدول (1-2) مستوى التضخم الجامح (Hyperinflation) الذي شهدته السنوات 1991-1995 ، وحتى بعد التدني النسبي لمستوى التضخم بعد عام 1996 إلا أن معدل التضخم احتفظ برقمين عشريين (Two digit) عاكساً استمرار الضغوط التضخمية . إن سيادة الهيمنة المالية للخزانة العامة العراقية على المركزي وسياسته النقدية ، وعدها رافعة مالية Leverage لسد عجز الموازنة ، انعكس بهذا النمط من التقلب السعري والاختلال التضخمي . وبالتالي انكفاء نشاط المركزي بتمويل الدين العام ولأكثر من عقد كان له تداعيات في الاستقرار الاقتصادي الكلي، طالما ضرب أساسه وهو الاستقرار السعري (صالح، 2000، ص 63). يساعد الشكل (1-2) في متابعة آثار التبعية المالية في متغير التضخم . أما معدلات الفائدة فكانت تسعر ادارياً من قبل السلطة النقدية ، مع هامش كبير وغير معقول ما بين الفائدة الدائنة والمدينة وبما يلغي دور الوساطة المالية للجهاز المصرفي ، بل إن ارتفاع معدل التضخم وجموحه اودى بدور الفائدة بعد ان جعل قيمتها الحقيقية سالبه وهو ما الغى اي دور للفائدة خلال هذه السنوات .

شكل (A-1-2)

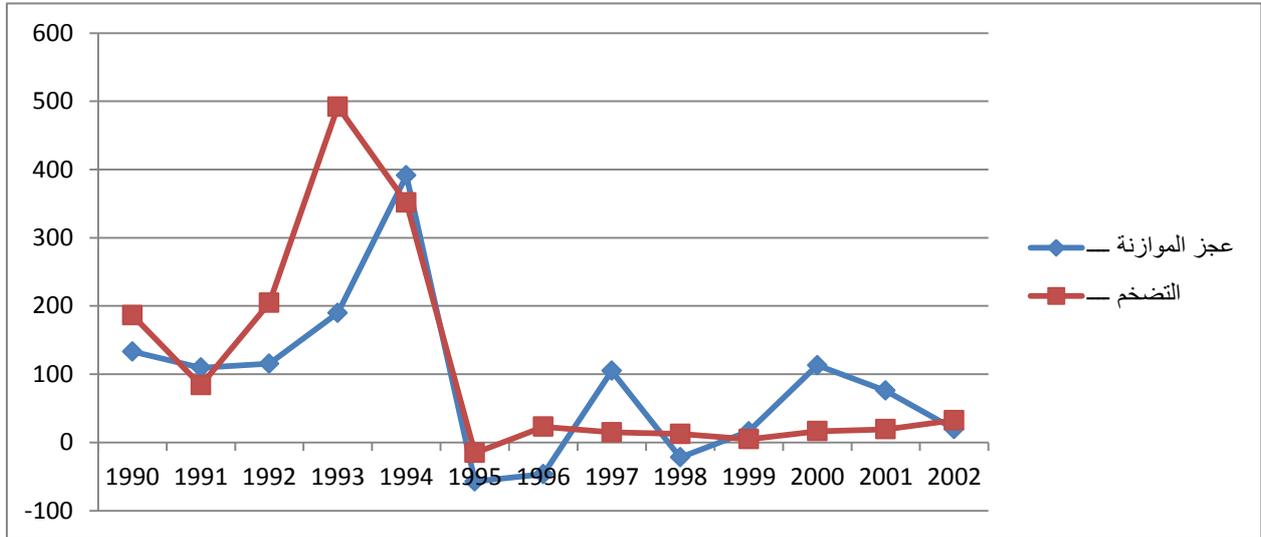
التضخم والناتج وعرض النقود للسنوات للمدة 1990-2003



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول (1-2).

شكل (B-1-2)

عجز الموازنة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2003



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول (1-2).

2-3 سعر الصرف :

يستورد العراق جل احتياجاته من الخارج وتكاد السلع والخدمات المستوردة تهيمن على معظم المعروض السلعي والخدمي، من جهة اخرى تعد الصادرات النفطية مصدراً للعملة الاجنبية ، لذلك فأن العقوبات الاقتصادية خلال هذه السنوات ادت الى :

- ارتفاع الرقم القياسي للاسعار كما تعكسه معدلات التضخم (جدول 2-1) بسبب ان معظم مكونات الرقم القياسي من السلع القابلة للتجارة (Tradable).

- تدهور في سعر صرف الدينار العراقي .

لذلك فإن الاصرار على العمل بنظام الصرف الثابت من قبل الحكومة، مع تعدد مستويات الصرف الرسمية الذي يمكن توصيفه بنظام تعدد الصرف الثابت (Fixed Multiple Regime)، ثم قبول الاستيراد بدون تحويل (1993) ترتب عليه مضاربات سوقية على القطع الاجنبية (اكرام عبد العزيز، 2002، 477-478) عندها برزت بوضوح سوق صرف موازية تقود النشاط الكلي، وتحول نظام الصرف المرن عملياً ، وبشكل يمكن وصفه بالتعويم الصافي Purely Floating (صالح، 2001، 36)، ويعد ذلك من اخطر الاختلالات التي واجهت الاقتصاد العراقي فضلاً عن عجز السياسة النقدية عن تبني اي نظام صرف قادر على تخفيض تقلبات الدينار.

وبتركيز فإن هيمنة المالية العامة على السياسة النقدية انعكست بشكل عميق في الاسعار ومعدلات تبادلها باسعار الشركاء التجاريين، وعجز نظام الصرف عن ممارسة دوره كمثبت Anchor لاقتصاد مفتوح عملياً محاصر شرعياً .

3- التحقق من جدوى الاستقلالية بعد 2004 :

3-1 سياسة نقدية تنزع للاستقلال

برزت ملامح رؤيا جديدة للسياسة النقدية منسجمة مع النزعة للتحويل نحو اقتصاد السوق ومن خلال القانون 56 لسنة 2004 ، والذي منح المركزي بموجبه الاستقلالية بنشاطه وادواته وادارته .

حيث جاء في الفقرة (2) من المادة (2) من القانون : تمتع المركزي بالاستقلال الكامل عن الحكومة في وضع خطته وتسيير عملياته المصرفية ، وان لا يتلقى اي تعليمات من أي شخص او جهة بما في ذلك الحكومة.

فضلاً عن ذلك اصبح المركزي وبموجب المادة (26) بمنأى عن ضغوط السلطة المالية وتمويل خزانتها العامة مباشرة أو غير مباشرة، وحصر ذلك فقط من خلال شراءه الاوراق المالية الحكومية عن طريق سوق الاوراق المالية . وبموجب ذلك لم يعد المركزي مصدراً لتمويل العجز الاتحادي عند حدوثه كما في الحقبة السابقة .

حتى المصارف الحكومية الخاضعة لرقابته وتسهيلاته فيتم التعامل معها من خلال قنوات وادوات السوق الثانوية (البنك المركزي العراقي، 2004، 51-53).

وحددت علاقة البنك المركزي بالحكومة (المادتين 24،25) بإطار التشاور والتنسيق وتبادل المعلومات وحضور الاجتماعات الحكومية ذات العلاقة بنشاطه .

كما يمثل المركزي الحكومة بفعل وظائفه في المؤسسات المالية والنقدية الدولية ولكن دون تحمل التزامات مالية نيابة عنها (صالح ، 22،2012). وعبر القانون الجديد عن اتجاه السياسة النقدية نحو اقتصاد السوق بفعل المواد (28،29،30) من الباب السادس ، حيث أشارت إلى الأدوات النقدية غير المباشرة كونها مدخلاً للتأثير والتحكم بالمتغيرات النقدية (البنك المركزي العراقي ، www.cbi).

جاء قانون المصارف الجديد (94 سنة 2004) ليعمق نموذج الاستقلالية ويرسي أسس جديدة لعلاقة المركزي مع المصارف، وإشارته الواضحة الى حرية المصارف في وضع معدلات الفائدة المختلفة وفق سياستها النقدية وبالتنسيق مع السياسة النقدية للمركزي، وتفعيل ذلك عبر ادوات نقدية بعيداً عن التحكم الاداري (البنك المركزي العراقي، 2004، 53-55).

3-2 عرض النقد:

على الرغم من محاولة السلطة النقدية في ظل تشريعها الجديد اللجوء الى تفعيل معدل الفائدة لجذب الودائع المختلفة وخاصة الادخارية بشكل منح المصارف حرية اقرار معدلات الفائدة الدائنة والمدينة ، واعتماد المزاد في السيطرة على الكتلة النقدية ، الا ان الذي تحقق هو تخفيض نسبة العملة في التداول لتتخفض من 70.5% عام 2004 الى 65% عام 2008 لتصل الى 45% عام 2011 لتعاود الارتفاع مرة اخرى الى 50% عام 2014. كما تحقق تدني نسبي في معدل نمو عرض النقود ليبلغ 20.2% عام 2011 ليحقق عام 2014 نمو سالب بنسبة-1.5% (جدول 3-1).

ولكن ما يزال معدل نمو عرض النقود مرتفعاً مقارنة بمعدلات نمو النشاط الكلي (معامل الاستقرار النقدي شكل 3-1).

أن هذا الخلل مرده طبيعة الاقتصاد الريعي وقيادة القطاع النفطي لمعظم الايرادات العامة (95%)، اي التأثير الكبير للطلب على النقود من قبل الحكومة بفعل العائد النفطي لتمويل الموازنة العامة .

حيث تتضخم الكتلة النقدية باستمرار زيادة الطلب الحكومي على العملة المحلية لتغطية نفقاتها المتنامية. واذ ما تابعنا تغيرات عرض النقود خلال (2004-2014) مع الحركة المناظرة والمحفزة لها للانفاق العام ، لتوصلنا الى ان استقلالية البنك المركزي تقنياً واجهة معضلة في التحرر من القيد الحكومي ليس بصورة تمويل العجز بل بصورة تمويل الانفاق العام المتنامي بشكل كبير جدول (3-1).

جدول (1-3)

تطور عرض النقد والإنفاق العام ومعدل التضخم ونسبة العملة في العراق 2004-2014 (مليون دينار)

السنة	الإنفاق العام	عرض النقد	نسبة العملة %	معدل التضخم
2004	32117491	10148626	70.5	27
2005	26375175	11399125	79.9	30
2006	38806679	15460060	70.9	31
2007	39031232	21721167	65.5	19
2008	59403375	28189934	65.6	13
2009	65658000	37700030	58.4	7.1
2010	83823000	51743489	47.0	2.9
2011	96662767	62473929	45	6.5
2012	105139576	63735871	48	5.6
2013	119127556	73830964	47	2.4
2014	83556226	72692448	50	1.6

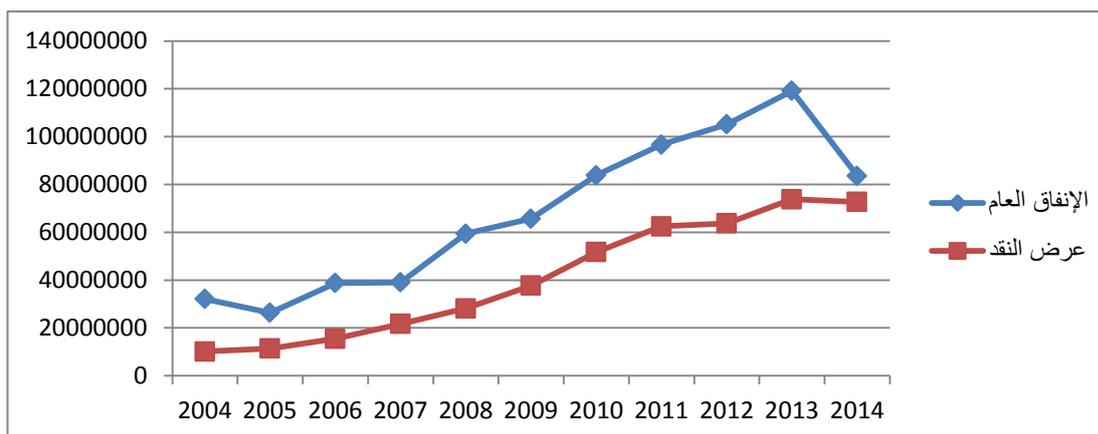
المصدر: البنك المركزي العراقي. (2004-2014). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث .

ومن ثم توسع الاساس النقدي Monetary Base بفعل موجات تنقيد الدولارات النفطية الى دنانير عراقية لصالح الموازنة العامة ودائماً وعملة خلال السنوات 2004-2014 .

ويعكس الشكل (1-3) هذه الحقيقة عبر تزامن الاتجاه التصاعدي لمنحنى عرض النقود والإنفاق العام خلال هذه السنوات.

شكل (1-3)

اتجاهات الإنفاق العام وعرض النقد في العراق 2004-2014



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول (1-3).

3-3 معدل الفائدة

أن التحرر المالي للأسواق يتطلب منح حرية واسعة للمصارف ازاء تحديد معدلات الفائدة تجاه وحدات العجز Debt Units ووحدات الفائض Surplus units مع أهمية قيادة المركزي لمنظومة الفائدة تأشيرياً. وهو ما دفع المركزي لتحرير الفائدة المصرفية بقرار منه عام 2004 ، وأعتما د سعر فائدة السياسة Policy rate كمعدل تأشيري قصير الامد للتأثير في مستويات السيولة وعبر التحويلات البنينة للمنظومة المصرفية.

إن اعتماد سعر السياسة هدفاً تشغيلياً جاء لتحفيز المصارف تجاه مجموعة التسهيلات القائمة اقراضاً وايداعاً، فضلاً عن عدا اداة لمواجهة التقلبات قصيرة الاجل (صالح، 2006: ص12) .

ويوضح الجدول (2-3) حركة معدل السياسة ومعدل الفائدة المصرفية الدائنة قصيرة الامد ، حيث ترتبط تقلبات المعدلين خلال السنوات 2004-2014 بشكل واضح ، وهو ما يدعمه ايضاً الشكل البياني (2-3).

ولاول مره منذ ثمانينات القرن السابق وبفعل السيطرة على معدلات التضخم نسبياً خاصة للاعوام 2008 وما بعدها كما سنوضح لاحقاً تحققت معدلات فائدة حقيقية موجبة تحفز على الايداع في الجهاز المصرفي.

جدول (2-3)

اتجاهات سعر السياسة والفائدة الدائنة قصيرة الاجل في العراق 2004-2014

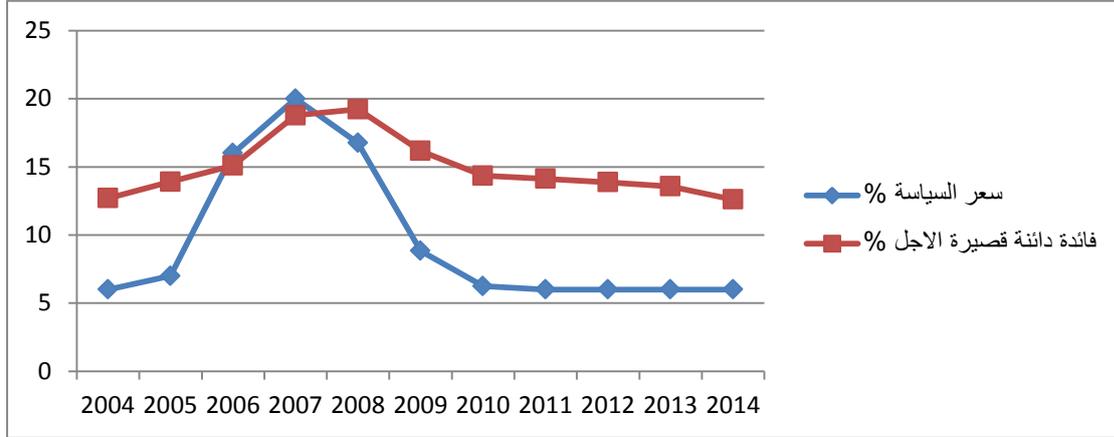
السنوات	سعر السياسة %	فائدة دائنة قصيرة الاجل %	سعر الصرف
2004	6.0	12.7	1453
2005	7.0	13.9	1472
2006	16.0	15.10	1467
2007	20.0	18.78	1255
2008	16.75	19.22	1193
2009	8.83	16.16	1170
2010	6.25	14.35	1170
2011	6.00	14.13	1170
2012	6.00	13.87	1166
2013	6.00	13.57	1166
2014	6.00	12.60	1188-1186

المصدر: البنك المركزي العراقي. (2004-2014). النشرات السنوية ، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث .

- عام 2014 يوجد سعرين للمزاد الاول (1186) هو للحوالات ، والثاني (1188) هو للبيع نقدا

(شكل 2-3)

علاقة سعر السياسة والفائدة قصيرة الامد 2004-2014



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول (2-3).

توجهت معظم البلدان المتقدمة والنامية الى استخدام معدلات الفائدة قصيرة الامد جداً كأداة رئيسة للسياسة النقدية بدلاً من المجملات النقدية (عرض النقود) (King, 1999, 44-17) وبالتالي اعتماد فائدة البنك المركزي قصيرة الامد جداً مثبتاً أسمياً Nominal Anchor. وهو ما حاول المركزي العراقي استهدافه الا ان تخلف الجهاز المصرفي، وضعف وساطته المالية وهيمنة القطاع العام على ما يقارب ثلثي GDP تاركاً الثلث للقطاع الخاص وبأنشطة خدمية في الغالب جعل من دور الفائدة منخفضة. لذلك فإن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واستحواد القطاع النفطي على 70% من GDP فضلاً عن كون إيراداته تساهم بأكثر من 94% من إيرادات الموازنة العامة دفعت هي الاخرى الى تساؤل دور الفائدة المصرفية والوساطة المصرفية في تسيير النشاط الكلي (صالح، 2010، 59)، لذا فإن سعر الصرف هو المتغير المرشح للعب دور المثبت الأسمي للسياسة النقدية في العراق.

3-4 استهداف التضخم:

إن التعامل مع التضخم هدفاً رئيساً للسياسة النقدية ينطلق من مفردات نظرية وعملية مرتبطة بجوهر الاستقرار الاقتصادي (Issing, 2011, 5-1) (Jone, 2008, 218-234) (Epstein & Yeldan, 2009, 4-28)، وخاصة في اقتصاد ريعي يعتمد عائدات ثروته النفطية محوراً في تمويل نشاطه الكلي. لذلك فإن استقرار التضخم يعني:

- استقرار المثبت الأسمي للسياسة النقدية (سعر الفائدة او سعر الصرف).
- التعامل مع متغيرات الاستهلاك والاستثمار والطلب الخارجي بقيمتها الحقيقية دون تقلبات Fluctuation تجعل مسارها الزمني خطراً (Risky) وغير مستقراً.
- حاولت السياسة النقدية في ظل قانونها الجديد الاهتمام بالاستقرار السعري كثيراً ساعدها في ذلك تنامي الاحتياطات من النقد الاجنبي، والادارة المستقلة عن تدخلات السلطة التنفيذية.

لذلك يلاحظ انتهاء ظاهرة النقد الرخيص والتبعية للسياسة المالية بشكل مباشر وزوال قيود التجارة وحركة الاموال.

وعند متابعة معدل التضخم (جدول 3-1) يلاحظ تحرك الاسعار للاعلى للسنوات (2004-2007) وبشكل متواز مع زيادة الكتلة النقدية وتحفيز الانفاق العام وضعف العرض المحلي في السلع القابلة للمتاجرة (Tradable) وتنامي محدودية السلع غير القابلة للمتاجرة (Non tradable) (مثل خدمات الادارة الحديثة ، والايواء والسكن والاراضي والبنية التحتية وغيرها) بشكل كبير لمواجهة الطلب الكلي المتنامي المحفز بالانفاق العام (جورج ، 2012، ص90-100).

اخذت اثار السياسة النقدية تتعمق ايجابياً بعد عام 2008 حيث شهد التضخم انخفاضاً واضحاً الى (7.1%) عام 2009 ثم 2.9% و6.5% لعامي 2010 ، 2011 على التوالي ويستمر بعدها بالانخفاض الى 2.4% عام 2013 ثم 1.6% عام 2014 (الشكل 3-3).

(شكل 3-3)

التضخم في العراق للمدة 2014-2004



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول (3-1).

وكانت لمزادات العملة اليومية Daily Auction التي يقيمها البنك المركزي جزءا من عمليات السوق المفتوح (OMO) دوراً في السيطرة على المعروض النقدي وثبات الاسعار.

لذلك فانه على الرغم من استمرار تنامي معدلات الكتلة النقدية 20%-30% خلال السنوات بعد 2008 وهو معدل مرتفع (ولكنه اقل من السابق) الا ان السياسة النقدية نجحت نسبياً بالحد من تصاعد الاسعار وهو ما انعكس على تحسن سعر الصرف للدينار .

ازاء هذا التحسن مازال الاقتصاد العراقي يعاني من تاثير تضخم سحب الطلب (Demand Pull) المعزز بالانفاق العام بشكل خاص، فضلاً عن تأثيرات اختلال بنية النشاط الكلي بتفرد القطاع النفطي، واستمرار معدل

البطالة عالياً، وبالتالي فإن مثل هذه الاختلالات يحتمل كثيراً توقع تعزيزها في ظاهرة الركود التضخمي .
Stagflation

بمعنى أدق إن السياسة النقدية نجحت في لجم **Depress** توسع الكتلة النقدية نسبياً ، وأنعكس في انخفاض الأسعار، دون ان تستطيع نقل أثر السياسة (**The Monetary Transmission Effect**) في الاقتصاد الحقيقي. وبقي القطاع العام وانفاقه مهيمناً من خلال نشاطه الريعي مع مستوى عرض محلي ينحصر في ناتج القطاع الخدمي (صالح، 2006، ص20).

3-5 سعر الصرف

أثبتت المسوحات والدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي بأن هنالك تبايناً ما بين واقع نظام الصرف **De Facto Regime** وما بين النظام المعلن شرعياً **De Jure** وعبر وثائق وكتابات المسؤولين الرسميين للمصارف المركزية.

لذلك اصبح من الصعوبة تشخيص طبيعة التعويم المزمع **Identified floating** ومن ثم اصبح القبول قائم بايراد نظام للربط يدعى بالربط الناعم (**Soft Peg**) لتمييزه عن الربط المحكم **Hard** المفضي الى الصرف الثابت .

ولكن تبقى ثمة صعوبة وتشويش في اطلاق التسمية واقعيأً، المحددة لنظام الصرف خاصة في الاقتصادات التي تتبنى سعر الصرف كمنثبت **Anchor** لسياستها النقدية ، ولا يشاركها بشكل واضح في التثبيت نظام استهداف التضخم عبر معدل فائدة السياسة او حتى المجملات النقدية بسبب التخلف النسبي المصرفي والضحالة المالية **Financial Shallowness** وغياب العمق المالي **Financial Depth** وكما هو حاصل في العراق.

لذلك كان نظام الصرف الواقعي في العراق **De Facto** (كونه الاساس في تقويم السياسة النقدية) نظاماً للصرف المحفز للاستقرار : **Stabilized (peg-like) Arrangements or Crawl-like arrangements** (IMF,2013,4-45).

بتركيز شديد فإن مستويات التدخل عبر السوق المفتوحة ومنها مثلاً في العراق نافذة العملة، هي التي تعكس حقيقة نظام الصرف بواقعيته وليس باعلانه عبر الوثائق الرسمية **De Jure** وهو حال نظام سعر الصرف للدينار العراقي بعد 2004.

ركزت السياسة النقدية الجديدة على استقرار سعر الصرف بشكل كبير وهو امر ينسجم مع ريعية الاقتصاد العراقي وطبيعة التدفق للعملات الاجنبية المولد للنشاط الكلي.

ولأجل نجاح سعر الصرف كمنثبت اسمي وصمام تحديد مستويات الكتلة النقدية ونقل الأثر للقطاع الحقيقي لجأت السلطة النقدية الى اسلوب نافذة العملة الاجنبية اليومية، من اجل السيطرة على مناسيب العرض من جهة والحفاظ على استقرار العملة الوطنية عند مستوى 1170دينار/ دولار تقريباً.

وتمكننا السلطة النقدية عبر مزادتها توحيد معدلات الصرف من خلال اشباع حاجة السوق من العملة الاجنبية، لتمويل استيراداته ومن ثم محاولة ضبط التوازن ما بين العملة الوطنية والعملة الاجنبية (الدولار). ارتفع معدل صرف الدينار خلال السنوات 2004-2011 بمعدل 19% ، وبدء الفرق يتلاشى تدريجياً بين سعر المزاد وسعر السوق للعملة (جدول 3-3) (شكل 3-4).

جدول (3-3)

اتجاهات تغير سعر الصرف بعد عام 2004 (دينار/دولار)

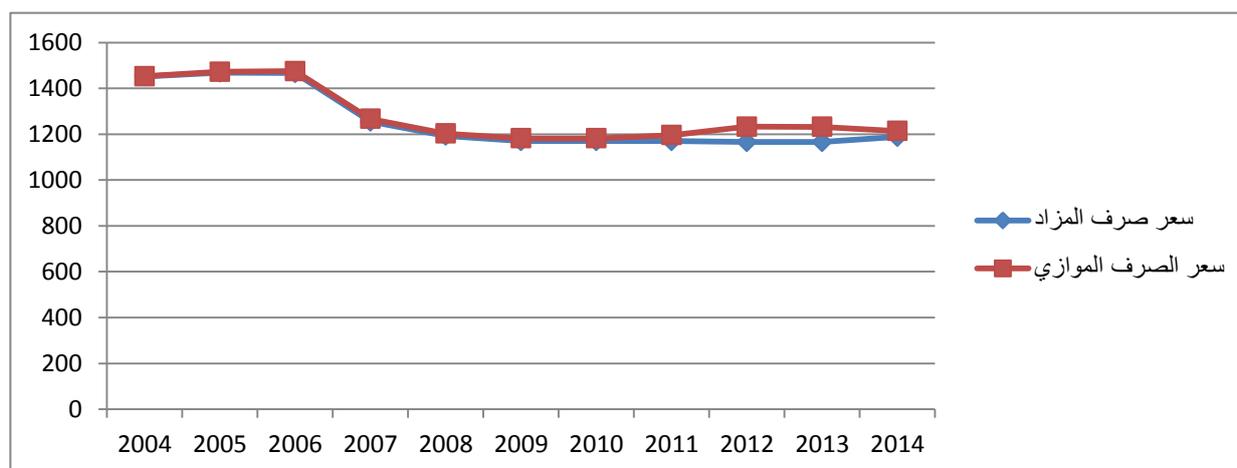
السنة	سعر صرف المزاد	سعر الصرف الموازي
2004	1452	1453
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1182
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1188-1186	1214

المصدر : البنك المركزي العراقي. (2004-2014). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث

- عام 2014 يوجد سعرين للمزاد الاول (1186) هو للحوالات ، والثاني (1188) هو للبيع نقدا

الشكل (3-4)

مسار سعري الصرف الرسمي والموازي للمدة 2004-2014



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول (3-3).

انعكس تحسن واستقرار العملة العراقية على مستوى المعيشة نسبياً من خلال تحسن واستقرار مستوى الاسعار، وساهم ذلك بانخفاض التضخم الى 3% بعد عام 2008 قبل ان يعاود التزايد النسبي بعد 2010، لاسيما وان معظم سلة الرقم القياسي لاسعار المستهلك من سلع وخدمات قابلة للمتاجرة (80%).

إن السبب الأهم وراء تحسن الصرف هو تزايد احتياطات المركزي الاجنبية التي وصلت اكثر من 60 مليار نهاية 2011 لتصل اعلى مستوى لها عام 2013 اكثر من 74 مليار دولار لتتخفف بعدها الى ما يقارب 67 مليار دولار عام 2014 اثر انخفاض اسعار النفط. ولكن في الوقت نفسه فان استقرار الصرف هو من النوع الحرج Critical بسبب كون الايرادات النفطية هي المصدر وهي معرضة لتقلبات السوق النفطية، فضلاً عن ان تنامي موجات الانفاق العام الدينامية التي تنعكس طلباً قوياً على الدولار وتسبب تقلبات صرف مفاجئة، وهي كثيراً ما تحدث في السوق العراقية . لذلك يبقى الاستقرار الذي سعت إليه السياسة النقدية عبر استقرار الصرف وبوابتها المزادات اليومية رهينة تنوع ايرادات النقد الاجنبي، وهذا لا يحدث الا بتنوع البنية الانتاجية في العراق .

بخلافه يبقى المركزي وبشكل يومي معقماً لفائض السيولة الناجمة عن الانفاق العام مستهدفاً الحد من الموجات التضخمية ولكن مستنزفاً لاحتياطياته الاجنبية.

4- السياسة النقدية بعد 2014:

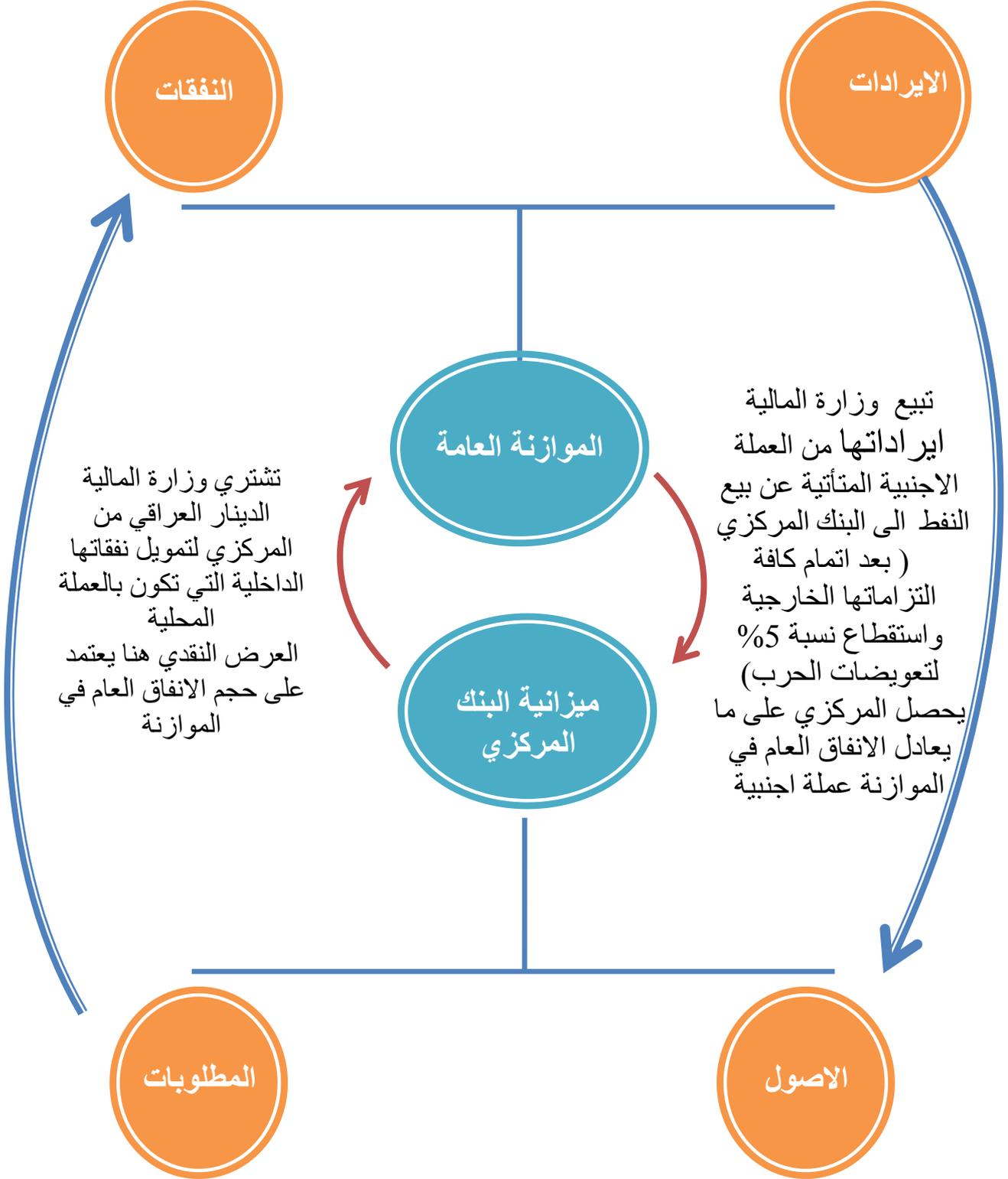
لابد من الاعتراف بأن هنالك تحول في السياسة النقدية بعد عام 2014 يعكس التحول السياسي والاقتصادي العام بفعل الاحداث السياسية والاقتصادية التي حدثت في الربع الاخير تقريبا من عام 2014. ولذلك يمكن تشخيص اهم التحديات التي واجهت السياسة النقدية خلال هذه المدة التي مازالت تفاعلاتها مستمرة بعد ان نستعرض بعض المؤشرات:

4-1 هنالك ارتباط وثيق بين الموازنة العامة للدولة بشقيها (الايرادات والنفقات) وميزانية المركزي، لتمثل ايرادات الموازنة (المتأتية بصورة رئيسة من بيع النفط) الاساس النقدي The monetary base في ميزانية المركزي ويصبح الانفاق العام هو المحدد للتوسع في العرض النقدي ، ويتحدد دور المركزي في تحييد الآثار السلبية للانفاق العام (جورج ، د.ت: 1)، وتعقيم Sterilized المعروض النقدي عن طريق النافذة .

ويُمكن ان نُمثل العلاقة بين الموازنة العامة وميزانية المركزي بالشكل 1-4 :

الشكل 1-4

العلاقة بين الموازنة العامة وميزانية البنك المركزي



يوضح الشكل 4-1 تأثير بنود الموازنة العامة على بنود ميزانية البنك المركزي وبالعكس ، فمن خلال مبيعات النفط تحصل الدولة على إيراداتها من العملة الاجنبية لتقوم بتنفيذ التزاماتها الخارجية (التعويضات والديون الخارجية وعمليات التسليح والصفقات الامنية والتجارية الاخرى) وتبيع الباقي الى المركزي مقابل الدينار لتمويل نفقاتها الداخلية .

4-2 عرض النقود والايرادات الحكومية

Money supply and Government revenues

تدخل الايرادات الحكومية من العملة الاجنبية المتأتية عن بيع النفط في حساب لوزارة المالية يُدار من قبل المركزي في الخارج بعد استقطاع نسبة 5% لتعويضات الحرب. (علي ، 2012: 99) ليتم تقسيمها بعد ذلك قسمين كما ورد سابقا ، القسم الاول يُستخدم لتغطية استيرادات الحكومة بصورة مباشرة وغيرها من المتطلبات الحكومية ، والقسم الثاني يُباع الى المركزي ليُستخدم في تمويل استيرادات القطاع الخاص عن طريق النافذة وما يتبقى يتم اضافته الى الاحتياطي الدولي لدى المركزي .

يوضح الجدول 4-1 مشتريات المركزي من وزارة المالية و النافذة ، ومبيعات المركزي في النافذة (النقدية منها والحوالات) ، والفرق بين مجموع المبيعات والمشتريات يمثل الاضافة او السحب من الاحتياطيات الدولية .

الجدول 1-4

يوضح مشتريات ومبيعات المركزي من العملة الاجنبية للمدة 2003-2015

مليون دولار

الاحتياطات	الفرق	Total	مبيعات المركزي Transfer-	مبيعات المركزي Cash-	Total	مشتريات المركزي للعلمة الاجنبية من النافذة	مشتريات المركزي للعلمة الاجنبية من وزارة المالية	السنة
21.1	608	293	—	293	901	1	900	2003
9395.7	4294	6,108	—	6,108	10,402	50	10,352	2004
13519.7	4468	10,462	—	10,462	14,930	76	14,854	2005
18012.2	-3693	20,605	—	20,605	16,912	112	16,800	2006
30163.3	12133	15,980	—	15,980	28,113	1,413	26,700	2007
48809.6	19981	25,869	—	25,869	45,850	350	45,500	2008
43884.9	-10979.394	33,992.394	29,421.081	4,569.310	23,013	13	23,000	2009
49939.2	2743.968	38,260.032	36,067.234	2,192.798	41,004	4	41,000	2010
59707.3	9744.886	41,258.114	39,800.539	1,457.575	51,003	3	51,000	2011
66505.2	8538.914	48,465.086	44,809.995	3,655.091	57,004	4	57,000	2012
74301.6	8161.833	53,838.167	41,499.782	12,338.385	62,000	—	62,000	2013
67000	-4213.46	51,728.460	37,165.470	14,562.990	47,515	—	47,515	2014
58000	-2898.39	4,004.756	3504.613	500.143	032,45	—	32,450	2015
		31343.63604	26948.67104	4394.965				2015*

المصادر:

- البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية (2003-2014)، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- البنك المركزي العراقي ، بيانات النافذة للمدة (2003- 2015) ، بغداد : المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- عام 2015 بعد 2/19 تم ايقاف عمل النافذة لمدة شهرين تقريبا لتعود بعدها للعمل في 4/6 وتم البيع فيها بأسلوبين الاول الاعتمادات المستندية والآخر نقدا Cash
- مشتريات المركزي + الاحتياطي الدولي لعام 2015 من (مهوس ، حسين عطوان ، 2016 ، [تغطية عجز موازنة 2016 من خلال تخفيض سعر صرف الدينار العراقي: التداعيات والآثار](#) ، البنك المركزي العراقي ، بغداد : <http://iraqieconomists.net>)
- البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية 2003 – 2012 ، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- الاحتياطي الدولي 2014 من (ميرزا ، علي ، 2015 ، [موازنة 2015 وتحديدها لسقف مبيعات الدولار في مزاد العملة: التبعات المحتملة للتطبيق](#) : <http://iraqieconomists.net>)

يلاحظ من الجدول 1-4 ارتفاع مشتريات المركزي من الدولار من وزارة المالية منذ بداية عمل النافذة حيث كانت 900 مليون دولار عام 2003 حتى وصلت لاعلى مستوى لها عام 2013 وبواقع 62 مليار دولار لتتخفف في 2014 الى ما يقارب 47 مليار دولار بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط لتصل بعدها الى 32.45 مليار دولار عام 2015 (ويمكن ملاحظة نسبة بسيطة لا تُذكر لمشتريات المركزي من خلال النافذة لتصل اعلى مستوى لها عام 2007 وبما يقارب المليار دولار) ، الا ان هذه المشتريات وفي ظل

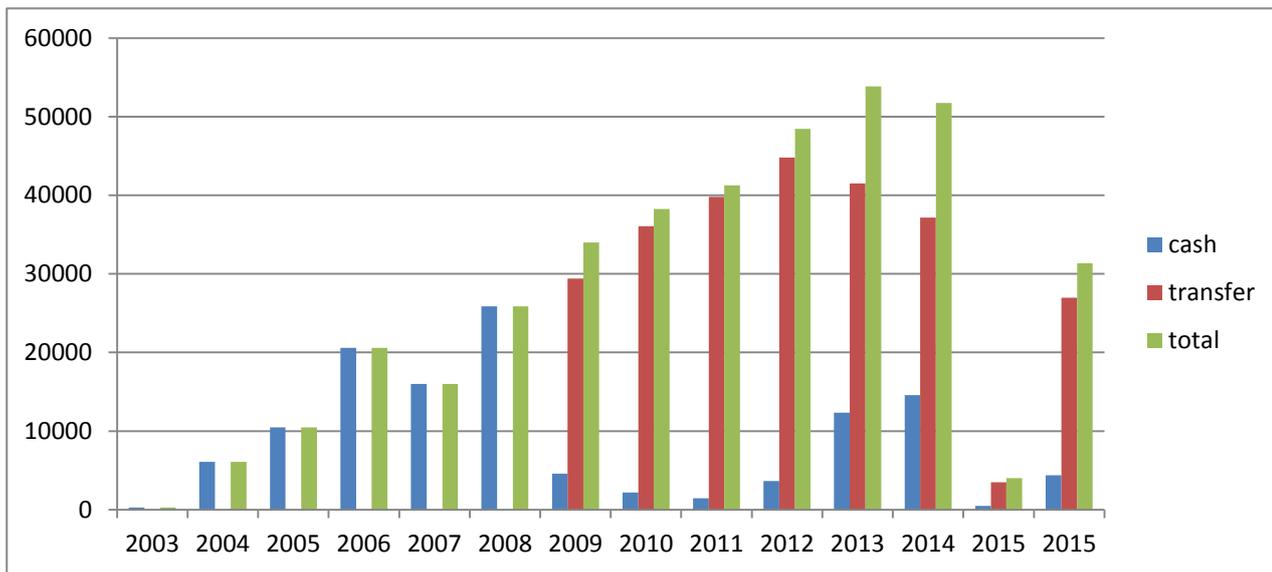
التعطل الملحوظ للقطاع التصديري غير النفطي وتخلف القطاع المالي. انما تمثل عمليات المضاربة الحاصلة في سوق الصرف كنتيجة للتحسن التدريجي الذي حصل في سعر صرف الدينار خلال المدة 2004-2008 وان كانت محدودة ، لكنها محاولة للاستفادة من فروق البيع والشراء .

يُلاحظ ايضا من الجدول 1-4 انه بعد عام 2008 قام المركزي بأستعمال الحوالات كأحد اساليب البيع في النافذة وبرسوم اقل من البيع النقدي لتحفيز التعامل المصرفي وتشجيع المصارف ضمن اطار دوره في عملية اصلاح وتطوير القطاع المصرفي حيث انخفض البيع النقدي نسبة لاجمالي المبيعات في النافذة بصورة كبيرة بعد عام 2008 وكما موضح في الشكل 2-4 .

الا انه ينبغي الاشارة الى ان التعامل بالنقد ما زال يحتل نسبة مُعينة ويعكس توجه عام يمتد حتى للمعاملات التجارية الاستيرادية ، إذ يمثل احد العوائق امام عملية الرقابة الفعالة على عمليات التحويل. فعلى سبيل المثال تقدر التجارة مع ايران بـ 8 مليار دولار سنويا تتم عبر التعاملات النقدية دون المرور بالطرق المصرفية ، اضافة لقيام العديد من عمليات التحويل عبر الهاتف ، حيث تقوم شركات التحويل باستلام مبلغ معين داخل البلد ، ويتم تسليم المبلغ نقدا لصاحب التحويل في البلد الاخر وعن طريق التأكيد الهاتفي . (العلاق ، 2015 : 10)

الشكل 2-4

الية بيع المركزي للعملة الاجنبية خلال المدة 2003-2015



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول 1-4

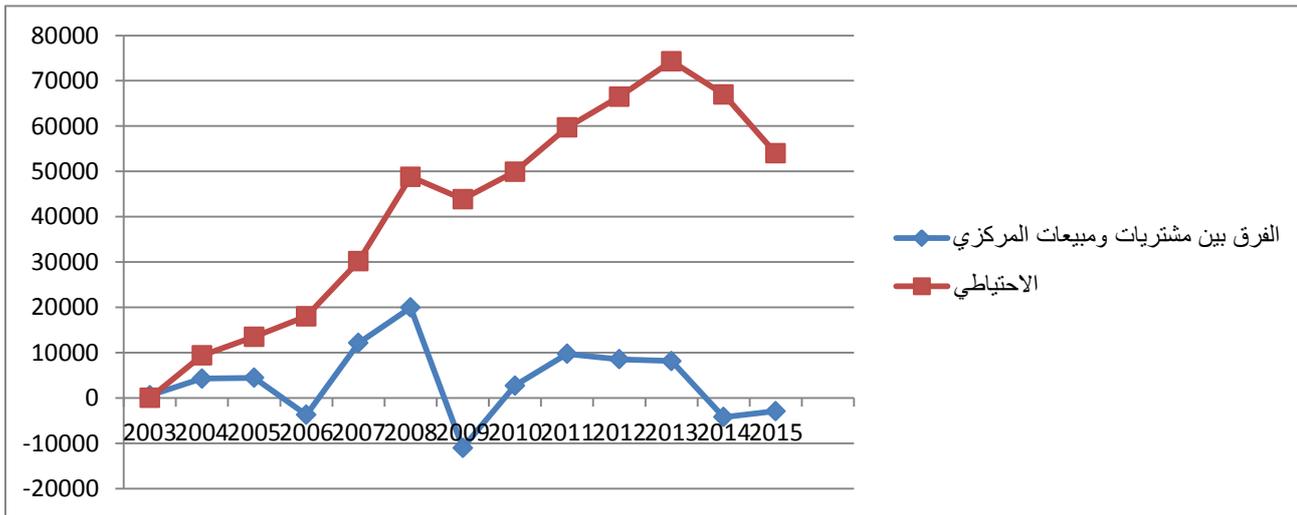
• عام 2015 ينقسم الى قسمين الاول من 1/1-2015/2/19 ، الثاني من 2015/11/18-4/6 (بسبب توقف عمل النافذة خلال المدة 2015/4/5-2/19) .

من جهة اخرى فإن مبيعات المركزي للعملة الاجنبية في النافذة كانت اقل من مشترياته مما جعل الفارق الايجابي يُضاف لرصيد الاحتياطي المتوفر لديه ليصل اعلى مستوى نهاية عام 2013

وبما يقارب اكثر من 74 مليار دولار (عدا احتياطات المالية) ، عدا الاعوام 2006 ، 2009 ، 2014 ، 2015 ، حيث تم السحب من الاحتياطي - اثر انخفاض اسعار النفط - للحفاظ على استقرار قيمة العملة . وكما يوضحه الشكل 3-4.

الشكل 3-4

الفرق بين مشتريات ومبيعات المركزي والاحتياطات الدولية للمدة 2003-2015



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول 1-4

3-4 كفاية الاحتياطات الاجنبية

The Adequacy of Foreign Exchange Reserve

ان تحليل جدوى عمل النافذة لا يكتمل بتحليل الايرادات العامة للدولة فقط دون التعرض لمدى كفاية الاحتياطات الدولية للمرحلة القادمة ، واذ يمثل الاحتياطي الاجنبي الجزء الاله من الاساس النقدي للمركزي، يمكن حساب كفايته حسب المعايير الدولية . وبما يوضح لنا مدة الامان التي يمكن ان يعيشها الاقتصاد جراء اي صدمة اقتصادية يمكن ان يتعرض لها ، وهنا وبشكل خاص انخفاض اسعار النفط التي تمثل القاعدة التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي في البلد . وكما يأتي :

1- نسبة الاحتياطات الى اشهر تغطية الاستيرادات :

وفق هذا المؤشر سيتم مقارنة اشهر كفاية الاحتياطات الدولية للاستيرادات الفعلية وفق عام 2015 (بإفترض ثبات نسبة الاستيرادات وعدم وجود ايرادات دولارية)، بمبيعات المركزي في النافذة بغرض تمويل الاستيرادات بصورة رئيسة اضافة لنسبة قليلة جدا لغرض السفر والعلاج والدراسة .

أ. نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات (R/IM) :

$$\begin{aligned} & \text{متوسط الاحتياطيات الدولية 2015} \\ & \text{المعدل الفصلي لقيمة الاستيرادات 2015} \\ & \frac{63,122,916,941.33}{3,249,833} = \text{كفاية الاحتياطيات} \\ & = 19,423.43206 \approx 19 \text{ شهر} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{متوسط الاحتياطيات الدولية بدون حساب وزارة المالية 2015} \\ & \text{المعدل الفصلي لقيمة الاستيرادات 2015} \\ & \frac{58,409,680,634.15}{3,249,833} = \text{كفاية الاحتياطيات} \\ & = 17,973.13112 \approx 18 \text{ شهر} \end{aligned}$$

- اي قدرة الاحتياطيات مع حساب وزارة المالية على تمويل نفس المعدل لاستيرادات عام 2015 ولمدة 19 شهر تقريبا في حين لو تم استبعاد حساب وزارة المالية تنخفض المدة الى 18 شهر تقريبا ، مما يعني ان الاحتياطيات الدولية حاليا تساوي 3 اضعاف القاعدة الاساسية التي تبلغ 6 أشهر. (البنك المركزي العراقي، 2016)

ب. نسبة الاحتياطيات الدولية لمبيعات المركزي في النافذة (R/Au.S.)

$$\begin{aligned} & \text{متوسط الاحتياطيات الدولية 2015} \\ & \text{معدل المبيعات الشهرية من العملة الاجنبية 2015} \\ & \frac{63,122,916,941.33}{3,691,983,331} = \text{كفاية الاحتياطيات} \\ & = 17,097.29197 \approx 17 \text{ شهر} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{متوسط الاحتياطيات الدولية بدون حساب وزارة المالية 2015} \\ & \text{معدل المبيعات الشهرية من العملة الاجنبية 2015} \\ & \frac{58,409,680,634.15}{3,691,983,331} = \text{كفاية الاحتياطيات} \\ & = 15,820.67832 \approx 16 \text{ شهر} \end{aligned}$$

- اي قدرة الاحتياطيات مع حساب وزارة المالية على تمويل نفس معدل المبيعات الشهرية من العملة الاجنبية لعام 2015 ولمدة 17 شهر تقريبا في حين لو تم استبعاد حساب وزارة المالية تنخفض المدة الى 16 شهر تقريبا .

يتبين ان هناك فارق 2 شهر تقريباً ، بين كفاية الاحتياطات الدولية لتغطية الاستيرادات و كفايتها لتغطية مبيعات المركزي من العملة الاجنبية في النافذة ، وهذا يوضح استعمال النافذة لاغراض اخرى فضلا عن دورها الرئيس في تمويل الاستيرادات . حيث ان غايات النافذة محددة بتمويل الاستيرادات والسفر والعلاج والدراسة ، ولكن لم تتطرق التعليمات الى تحويل رأس المال الى الخارج الناجم عن بيع الاصول الخاصة كالممتلكات والعقارات او الاصول الرأسمالية الخاصة كالشركات والمؤسسات(وهي بتوقع الباحث والمحللين كبيرة بسبب عدم الاستقرار الامني ولامد طويل) ، وهو ما يدعو اصحاب الاصول للجوء الى التحايل في المستندات الرسمية او الشراء من السوق مما يسبب ضغوطا على الطلب على الدولار مؤدياً الى انخفاض في قيمة الدينار ، داعياً المركزي لزيادة بيع الدولار في النافذة لتعويض النقص والحفاظ على استقرار الاسعار .

2- نسبة الاحتياطات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (R/M2) :

$$\frac{\text{الاحتياطات لـ} 2015}{2015 \text{ لـ} M2} = \text{كفاية الاحتياطات}$$

$$\frac{58.409,680,63415}{73.412527167} =$$

$$= 0.7956364245 \approx 79.5\%$$

• ان هذه النسبة هي اكبر بكثير من الحجم الامثل المقرر لهذا المؤشر وهي 5-20%.

3- نسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل:

يمكن حصر الديون الخارجية للعراق لغاية 2014/12/31 بالقروض المبينة في الجدول

2-4:

الجدول 2-4

تقسيمات الديون الخارجية للعراق لعام 2014

مليون دولار

الدين	قروض اعادة الجدولة	الدين الغير معالج بضمنها دول مجلس التعاون الخليجي	القروض الجديدة	الدين التجاري للدائنين	الدين التجاري الجديد	المجموع
الارصدة	10136.5	40902	3519.1	2789.6	0	57347.2

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2014 .

$$\frac{\text{الاحتياطات لـ} 2015}{\text{رصيد الديون 2014}} = \text{كفاية الاحتياطات}$$

$$\frac{58.409,680,63415}{57.3472} =$$

$$= 1.0185 \approx 1$$

• وبما ان الحجم الامثل للاحتياطات وفق هذا المقياس تساوي قيمة كافة الالتزامات من الديون الخارجية ولأثني عشر شهراً ، وهو ما تغطيه الاحتياطات المتوفرة لدى المركزي لمجموع الديون الخارجية المترتبة على العراق خلال مدة سنة (12 شهراً) . والتي الى نهاية 2014 كان العراق مُلتزم بتسديد مستحققاتها وفق تواريخ الاستحقاق. (وزارة المالية، 2015).

في ظل المؤشرات السابقة يُعد العراق من البلدان عالية الاحتياطي " بل ان بعض الدراسات ومنها دراسات صندوق النقد العربي تعد العراق من الدول العربية التي تبالغ في حجم الاحتياطي اضافة الى السعودية والجزائر ولبنان " (العلاق ، 2015: 5)، ويعود ذلك الى ان العراق يلجأ الى السيولة العالية مقارنة بالدول التي تستثمر احتياطاتها في صناديق سيادية وادوات ذات عائد عالي .

5-التحديات والاستجابة في اطار السياسة النقدية بعد 2014 :

1-5 التحدي المتجدد: اوضحنا ان هيمنة المالية العامة انتهت بشكلها القانوني، فضلا عن انتهاء تدفق المطلوبات الدينامية باتجاه الخزنة العامة بتغطية اصول ائتمانية عامة(حوالات الخزنة العامة غالبا)، وهذا ما تحقق بين 2004-2014 وكانت تغطية الدفع الدينامي للخزنة تتحقق باصول اجنبية لا ائتمانية.

ولكن بعد عام 2014 وبسبب الاحداث السياسية، والسوق النفطية، وانكشاف خطر السياسات الاقتصادية العامة السابقة، تجددت الهيمنة المالية ليس بصيغتها القانونية بل بفعل الارتباط بين ميزانية البنك المركزي (القاعدة النقدية) والموازنة العامة (فقرة 4-1) .

لذلك تدنى دفع الاصول الاجنبية في جانب موجودات المركزي مع استمرارية المطلوبات الدينامية للخزنة، لذلك اصبحت ميزانية المركزي مقيدة بجانب الاصل الاجنبي كون مصدره حكومي، وفي جانب المطلوبات كون مصبه حكومي، ومن ثم عاد الدور المؤثر والضابط للمالية العامة التي توسعت نفقاتها عبر 2004- ولغاية الان بشكل لا محدود بصورة عسرت العودة الى الانفاق الممكن والمتسق مع قدرات الاقتصاد العراقي وبكل الظروف.

الاستجابة : تبني مبادرة تناهز 6 ترليون دينار عراقي(5 مليار دولار) من قبل السلطة النقدية لتمويل القطاع الحقيقي عبر انشطته الصناعية والزراعية والخدمية ، ومن خلال القطاع الخاص.

وتمثل المبادرة سياسة نقدية غير تقليدية Unconventional لمواجهة ازمة اقتصادية لكنها استهدفت جانب العرض في وقت تركزت السياسات النقدية غير التقليدية بعد الازمة المالية العالمية في جانب الطلب.

2-5 تحدي الدين: بعد ان انتهت نسبيا ممارسة حوالات الخزنة دورها في اصول المركزي عادت لتشغل حيزا معنويا فيها بعد عام 2014 وبتسارع شديد سببته الاحداث انفة الذكر، مع التركيز على ادارة الانفاق العام غير المنضبطة ليس بسبب 2014 وما بعده بل بسبب تراكم السياسات الانفاقية العامة المسايرة للآثر السالب للاقتصاد الريعي Procycle منذ 2004.

لذلك اصبح جانب الموجودات لميزانية البنك يتضمن اصولا ائتمانية عامة من عمليات السوق الثانوية او ادارة الاوراق المالية الحكومية لصالح الخزنة العامة، ومن المؤكد ان ذلك ينعكس بتاثير في السياسة النقدية ويقيدها.

الاستجابة : محاولة تنويع اشكال الدين وامكانية اعلى في التنسيق مع وزارة المالية. لذلك تم التوجه الى عدم التوقف عند حوالات الخزنة المخصصة باتجاه حوالات النظام التداولي بين المؤسسات المالية، فضلا عن اختيار اداة السندات المخصصة وذات القسائم وبالعملة الوطنية والاجنبية، فضلا عن محاولات تحفيز سوق الاوراق الحكومية عبر التنسيق مع سوق الاوراق المالية في العراق.

3-5: تحدي الاحتياطات الاجنبية : على الرغم من كفاية الاحتياطات الاجنبية ضمن المعايير الدولية (فقرة 4-3)، الا ان عدم الانضباط في المالية العامة وانعكاسه في عجز سنوي عميق بميزان المدفوعات (الحكومة تعتمد على المشتريات من غير المقيمين، وهي تمتلك او تستدين من الخارج للعملة الاجنبية، واصحاب الدخول الدينامية يستهلكون ما يوفره غير المقيمين لهم بتحويل دنائيرهم الى دولارات) ، عندها فان حالة اللااستقرار النسبي تدفع الى تخفيض الاحتياطات الاجنبية، بصورة تنعكس على السياسة النقدية لتحاول الاخيرة تقييد المبيعات من النقد الاجنبي.

ونعود مرة اخرى لتأكيد احتكار الدولة للعملة الاجنبية وبالتالي التبعية لمبيعاتها الدولارية، ثم لطلب المقيمين للعملة الاجنبية عبر ماتمنحهم الحكومة من دنائير، وهذا المنح تراكمت اخطائه حتى بات خطايا.

الاستجابة : اتساقا مع الاستجابة للتحدي الاول وعبر التنسيق مع السياسة الكمركية استهدف تقليص عجز ميزان المدفوعات. كما تجري مراجعات مستمرة لالية توزيع العملة الاجنبية لتمويل المشتريات من غير المقيمين، وضغط حجم المبيعات الى المستوى القادر على ابقاء السعر السوقي تابعا لقيادة سعر البنك.

4-5 تحدي سعر الصرف : على الرغم من استقرار سعر الصرف وهو المساعد على استقرار التضخم عند مستويات تجعل الطلب الكلي مستقرا دون صدمات او سيادة التوقعات كما كان سابقا، فضلا عن كون اصحاب الرواتب والاجور المحدودة هم اكبر المستفيدين من هذا الاستقرار النسبي. الا ان اضطراب المالية العامة ومحاولة القفز على التغيرات التمويلية العامة الاساس واجبة التحقق، باتجاه تغيير سعر الصرف يولد تحديا للسياسة النقدية.

اذ دون ضغط النفقات وزيادة الإيرادات المعطلة لسنوات دون اكتراث، واجراءات السياسة الجمركية، وتحفيز القطاع الخاص: يضر تغيير سعر الصرف باتجاه تدني القوة الشرائية للدينار الجزء الاوسع من اصحاب الدخول، ويغذي التوقعات التضخمية ويفتح الباب لعودة المطالبة بالتخفيض اللاحق عند تجدد ضغط الانفاق العام.

لذلك يصعب القفز الى اجراءات نقدية مؤلمة جدا مثل تغيير سعر الصرف قبل تحقق مداخل التغيير التمويلي وعبر تعديل المالية العامة.

الاستجابة : محاولة تعديل الهوامش لشراء العملة الاجنبية من المالية باتجاه الرفع الى 1180 دينار/دولار مع الابقاء النسبي على سعر البيع للمصارف عند 1190 دينار/دولار، وتقليل الهامش السابق. والاتجاه نحو اشكال تمويل للمشتريات اكثر قبولا (الاعتمادات المستندية) والرقابة الصارمة بالتنسيق مع الجهات الدولية المتخصصة للتحويلات والبنوك المراسلة .

قائمة المصادر

المصادر العربية:

- 1- البنك المركزي العراقي - موقع البنك المركزي www.CBI.org .
- 2- جورج، حاتم. (2012). " دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للاسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، ع 59-60 .
- 3- صالح، مظهر محمد.(2006). "الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق" ، ندوة عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، معهد الاصلاح الاقتصادي ، 2006 .
- 4- صالح، مظهر محمد.(2010). مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق بغداد : بيت الحكمة ، .
- 5- صالح، مظهر محمد.(2012). -"الاقتصاد الريعي المركزي ، ومأزق انفلات السوق: رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن " ، البنك المركزي .
- 6- عبد العزيز، اكرام. (2002). " الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي خلال 1991-1995 " ، المؤتمر العلمي الثالث،بغداد : بيت الحكمة .

المصادر الاجنبية :

- 1- Dagher, M.(2012). "Indicative Supervision on the Monetary Business Organizations" ,**Journal of Eco. Research**, vol. 81, no.65.
- 2- Epstein, G. &Yeldan, A. (2009).**Beyond Inflation Targeting: Assessing the Impact and Policy Alternatives**, U.K: Edward Elgar.
- 3- European Central Bank.(2009).**price stability: Why it is Important for you?**, Frankfurt: ECB.
- 4- Issing. O. (2011). " Lessons For Monetary Policy: What Should the Consensus Be?" **IMF, WP/11/97**.
- 5- Jones, C.(2008).**Macroeconomics**,USA: Norton.
- 6- King, M. (1999). "Challenge for Monetary Policy: New & Old" **FB, Kansas**.
- 7- Mboweni, T.(2000). "Central Bank Independence" **Returns Forum Lecture**, Held in Johannesburg.
- 8- Simon Gray ,et al. (2013). **Monetary Issues in the Middle East and North Africa Region, A policy Implementation handbook For Central Bankers**, Washington: IMF.
- 9- Ueda, K. & Valencia, F. (2012). "Central Bank Independence and Macro-prudential Regulation" IMF, **working paper WP/12/101** .

تحليل اثر تغير مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في عرض النقود للمدة (2014-2003)

مصطفى محمد ابراهيم

المستخلص :

اظهرت لنا نتائج التحليل ان مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي تؤثر في عرض النقود مما يعني إي تغير في الميزانية العمومية سيؤدي إلى تغير في عرض النقود وحجم المعروض النقدي ، وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث التي تبين ان مكونات الميزانية العمومية تتأثر بشكل كبير في عرض النقود وبدرجة معنوية بلغت (926). ، إما ابرز الاستنتاجات فكانت مقارنة F الجدولية مع المحتسبة نجد ان قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية ، وهذا يعني ان النموذج معنوي ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة (60.463) ، وبلغ معامل التحديد المحسوب (858). وهذا يعني هناك تأثير قوي على متغيرات الميزانية العمومية من خلال تأثير في عرض النقود ، إما التوصيات فكانت التأكيد على استخدام نموذج (Durbin-Watson) لتوضيح معنوية تباين الارتباط ، فقد بين ان هناك علاقة ارتباط قوي بلغت (789). وهذا يعني ان هناك تأثير قوي لموجودات ومطلوبات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في عرض النقود .

الكلمات الرئيسية : عرض النقود - الأساس النقدي - المضاعف النقدي -موجودات ومطلوبات البنك المركزي - التضخم - سعر الصرف .

Abstract:

The analysis results showed that the balance sheet of the CBI components affect the money supply , which means that any change in the balance sheet will lead to a change in the money supply and the size of the money supply and this confirms the validity of the hypothesis research showing that the balance sheet components is significantly affected by the process of money supply with moral degree reached (926), The major findings were comparing the spread sheet F with the calculated where we find that the calculated F value is larger than the spread sheet and This means that the model is moral, and the calculated value of F has reached (60.463), so the coefficient of determination was calculated (858). This means that there is a strong impact on the balance sheet variables by the money supply influencing, so the recommendations was an emphasis on the use of model (Durbin-Watson) to clarify the moral variation link and it has been shown that there is a strong correlation of (789) This means that there is a strong influence of the assets and liabilities of the balance sheet of the Central Bank of Iraq in money supply.

مصطفى محمد ابراهيم / ملاحظ / قسم ادارة الجودة والتطوير المؤسسي / البنك المركزي العراقي

mustafamohmad19@yahoo.com

تقديم : Introduction

يمثل عرض النقود جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات وتوسيعها ، إذ تعد دراسة عرض النقود أمراً مهماً وضرورياً، لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام ، لذلك نجد انه في مختلف الدول تولى السلطة النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية وهو ما يستدعي إن تدير السلطة النقدية (البنك المركزي) عرض النقود وتحاول التأثير في العوامل التي تدفع لزيادته أو تقليله ، لان الكتلة النقدية المتداولة هي نتاج لتداخل عدة قرارات وسلوكيات الوحدات الاقتصادية في المجتمع وليست نتاج قرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها، فالسلطة النقدية تقوم بتحديد حجم القاعدة النقدية أو الأساس النقدي (Monetary base) إي تأثير الميزانية العمومية للبنك المركزي في مضاعف الائتمان عن طريق عمليات السوق المفتوحة (Operation market open) وهو الأمر الذي يؤكد إن المصارف هي الخالقة للنقد عن طريق ذلك المضاعف ولكن بتأثير وسيطرة النقد الأساس عليه ، لذلك فان عرض النقود يعد متغيراً خارجياً (exogenous variable) بعبارة أخرى سيخضع مضاعف الائتمان إلى التأثيرات المباشرة للنقد الأساس عبر اشاره سعر الفائدة والميزانية العمومية للبنك المركزي، ويبين هذا البحث مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي من خلال عناصره الموجودة أو المطلوبات وتأثيرها في عرض النقود وتكمن هذه المشكلة بالاتي .:

- 1- هل تؤثر موجودات الميزانية العمومية للبنك المركزي في عرض النقود؟
 - 2- هل تؤثر مطلوبات الميزانية العمومية للبنك المركزي في عرض النقود؟
 - 3- هل إن مناسيب السيولة لعرض النقد الموجودة في الميزانية كافية لتغطية الاحتياطيات من العملة الأجنبية ؟
- ويقوم البحث على فرضيتين

H0: لا تؤثر مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في عرض النقود.

H1 : تؤثر مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في عرض النقود ،وقد كانت المدة الزمانية لعينة البحث من (2003-2014) .

ويشغل عرض النقود أهمية بالغة في السياسة النقدية من خلال السيطرة على مناسيب السيولة الموجودة في السوق ، ويهتم هذا الموضوع بمكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي في جانبي الموجودات والمطلوبات . وتعبر الميزانية العمومية للبنك المركزي عن مركزه المالي المحلي والدولي ومطلوبات الجمهور وحائزي العملة الوطنية والالتزامات المتبادلة مع الحكومة والمصارف والجهات غير المقيمة من حكومات ومؤسسات مالية دولية ، وعلى ضوء ماتقدم يهدف البحث إلى .:

- 1- تحليل التوازن في الميزانية العمومية للبنك المركزي في جانبي الموجودات والمطلوبات .
- 2- بيان تأثير مكونات الميزانية العمومية من خلال الزيادة والنقصان في عرض النقود .

3- يؤثر زيادة عرض النقود إلى زيادة الاحتياطات الدولية وهي العمليات التي تزاولها البنوك المركزية لان البنوك المركزي تشتري العملة الأجنبية بالعملة الوطنية وبالتالي يرتفع الأساس النقدي من جانب المطلوبات في ميزانية العمومية للبنوك المركزية وهذا ما يؤدي إلى التعقيم (Sterilization) ، وقد تناولت دراسات سابقة الموضوع .:

دراسة (داغر ، محي، 2014) تحت عنوان (إدارة السياسة النقدية من عرض النقود إلى أسعار الفائدة في الاقتصاد العراق للمدة (2004-2011) : تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص سعر الفائدة قصيرة الأجل وتأثيره في السياسة النقدية في العراق ومعرفة إستراتيجية السياسة النقدية وسلوكها إزاء المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية .

دراسة (صاري، 2014) تحت عنوان (سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013) بينت هذه دراسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مع الموجودات الخارجية التي احتل الصدارة في الجزائر .

دراسة (Ihsan,Anjum,2013) تحت عنوان (impact of money supply on GDP of Pakistan) توصف هذه الدراسة الدور الرئيس لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في باكستان ، وان عرض النقود يدير البلاد إلى نسبة عالية من التضخم ومؤشرات أسعار المستهلك ، معدل الفائدة وتأثير عرض النقود على الاقتصاد الوطني .

يعد المفهوم الضيق لعرض النقد M1 أكثر استخداماً من قبل البنوك المركزية لدول مختلفة فضلاً عن استخدامه من قبل صندوق النقد الدولي ، إما المفهوم الواسع M2 يساعد على تحديد التوظيفات المالية إلا انه لا يتسم بالدقة نتيجة تنبؤات الأفراد حول سعر الفائدة التي على ضوءها يتم إعادة تركيب جديد لمحفظة الأسهم والسندات كانتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع (Miles,Scott:2005,273). كما إن هناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع لعرض النقود الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة وهي M4 حيث إن $M4 = M3 +$ شهادات الودائع القابلة للتفاوض و $M5 =$ حيث إن $M4 = M5 +$ 100,000 شهادة الودائع القابلة للتفاوض . مع الإشارة إلى إن ليس هناك إجماع عام حول هذه المجمعات النقدية ما بين الدول (البنوك المركزية) كما إن تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من أهم المشاكل التي تتعرض لها السلطة النقدية في مختلف الدول (صاري:2014،23). وهناك صنف يسمى النقود فائقة القوة (High Powered Money) وهي مطلوبات للجمهور والمصارف على البنك المركزي وتلك النقود فائقة القوة هي الأساس النقدي B والذي يتكون من العملة في التداول C واحتياطات المصارف R واحتياطات المصارف بمكونين : ودائع تحتفظ بها المصارف في البنك المركزي ، وعملة لديها لمواجهة طلبات زبائنها وتلك الاحتياطات منها إلزامي ومنها الفائض وتسمى نسبة النقود إلى الأساس النقدي بالمضاعف النقدي (Money Multiplier)(علي: 2015: 25) .

$$m = M/B$$

الذي يقوم بقياس كمية النقود (الصكوك ، حساب الودائع مضاف إليها العملة) والتي ترتبط بالأساس النقدي (الاحتياطات في النظام المصرفي مضاف إليها العملة لدى الجمهور)، وان البنك المركزي يستطيع السيطرة على

كمية الأساس النقدي ، نرسم إلى كمية النقود M والأساس النقدي MB والمضاعف النقدي m ، وفقاً للعلاقة الآتية :

$$M = m \times MB$$

ولنشتق المضاعف النقدي (Cecchetti, James: 2011, 482-483) .:

$$M = C + D \quad \text{Money} = \text{Currency} + \text{Checkable deposits}$$

$$MB = C + R \quad \text{Monetary base} = \text{Currency} + \text{Reserves}$$

$$R = RR + ER \quad \text{Reserves} = \text{Required reserves} + \text{Excess reserves}$$

إذن المضاعف النقدي هو نسبة التغير في كمية النقود إلى التغير في القاعدة النقدية بوحدة واحدة ، ويتأثر المضاعف بمجموعة من العوامل تسمى " بالتسربات (Leaks) " والذي يقلل من قدرة المصارف على التوسع في القروض ومن ثم الحد من زيادة عرض النقود (PARKIN: 2012, 195-205). وهذه التسربات بالمعنى الواسع للمضاعف هي .:

rd: نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية .

rt: نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية .

a: مقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل ودائع زمنية .

Cr: مقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل عملة .

ER: مقدار ما يرغب المصرف الاحتفاظ به على شكل احتياطات فائضة .

ولتوضيح اشتقاق المضاعف النقدي نفترض إن (R) الاحتياطات الكلية تساوي مجموع الاحتياطات القانونية

(RR) والاحتياطات الفائضة (ER) وإن الاحتياطات القانونية تساوي الاحتياطي على الودائع الجارية (rd)

والاحتياطي على الودائع الزمنية (rt) ومن ثم يمكن إعادة صياغة معادلة القاعدة النقدية كالآتي .:

$$MB = CC + RR + ER$$

وبما إن عرض النقود $M = m + MB$ وإن عرض النقود بالمفهوم الضيق $M1 = DD + CC$ وبنسبة عرض النقود

إلى القاعدة النقدية ووضع m على الطرف نجد إن $m = M1 / MB$ وبتعويض قيمة M1 و MB فإن :

$$m = \frac{DD + CC}{CC + RR + ER}$$

ويقسمة البسط والمقام على الودائع الجارية DD نجد إن :

$$m = \frac{DD/DD + CC/DD}{CC/DD + RR/DD + ER/DD}$$

وبافتراض إن جزء من الودائع الجارية قد يحتفظ بها الأفراد على شكل ودائع زمنية (a) فإن:

$$m = \frac{1 + cr}{rd + rt + a + cr + er}$$

وذلك يعني إن مضاعف النقود ومن ثم عرض النقود يتأثر بعدة عوامل هي :.

1- مدى تفضيل الأفراد لحيازة النقود على شكل عملة أو في شكل ودائع وهي عملية تتوقف على درجة الوعي المصرفي وسعر الفائدة وانتشار فروع المصارف وغيرها .

2- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب وعلى الودائع الادخارية والآجلة وهي من أدوات السياسة النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان وعرض النقود .

3- نسبة الاحتياطي الفائض الذي تفضل المصارف التجارية أو تضطر إلى الاحتفاظ به لدى البنك المركزي (الهالي : 70، 2013-71).

عرض النقود والمعادلة النقدية :

كما هو معروف فان :

الموجودات = المطلوبات النقدية + المطلوبات غير النقدية

وهذا يعني إن:

المطلوبات النقدية = الموجودات - المطلوبات غير النقدية

إن عرض النقود يتحدد بصورة مباشرة بمقدار الموجودات والمطلوبات غير النقدية بما فيها حساب رأس المال والاحتياطي وان التغيرات في مكونات جهة اليسار للمعادلة النقدية تؤثر تأثيراً واضحاً في تحديد التغيرات في عرض النقود فالأخير يزداد إذا :

1- زادت موجودات الجهاز المصرفي .

2- انخفضت المطلوبات غير النقدية لدى الجهاز المصرفي .

3- انخفضت حسابات رأس المال والاحتياطي الرأسمالي للجهاز المصرفي .

والعكس يحدث في عرض النقود إذا جرى العكس بالنسبة للجانب الأيسر من المعادلة ، بمعنى إن عرض النقود يتغير عكسياً مع المطلوبات غير النقدية وحسابات رأس المال والاحتياطي وبصورة طردية مع الموجودات وتتألف موجودات الجهاز المصرفي من :

1- الذهب والعملات الأجنبية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي .

2- قروض البنك المركزي واستثماراته .

3- قروض المصارف التجارية واستثماراتها.

وأية زيادة في إي من هذه الموجودات تعني قيام الجهاز المصرفي بإصدار نقود ائتمانية بنوعها " كعملة أو كودائع " مقابل هذه الزيادة في الموجودات ويحدث العكس فيما لو قلص الجهاز المصرفي أياً من موجوداته هذه (الدليمي : 121، 1990-124) .

جدول (1)

المعادلة النقدية ومحددات عرض النقود

المطلوبات النقدية = الموجودات - المطلوبات غير النقدية			
العملة في التداول	الذهب	الودائع	حساب رأس المال والاحتياطي الرأسمالي
+	+		
الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي	العملة الأجنبية	ودائع	حساب رأس المال
	+	+	+
	قروض واستثمارات البنك المركزي	ودائع التوفير	الاحتياطي الرأسمالي
	+		
	قروض واستثمارات المصارف التجارية	الودائع الحكومية	
		+	
		الودائع الأجنبية	

المصدر: علي، عبد المنعم السيد، مدخل في علم الاقتصاد دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، الجزء الثاني، 1984، ص 171 .

وقد اتبعت العديد من البنوك المركزية للدول المتقدمة والنامية استهدافات وسيطة تركز على نمو الكتلة النقدية لمواجهة التقلبات السعيرية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وهذا الاتجاه نابع من قناعات قوية مرتكزة على النظرية النقدية المعاصرة لميلتون فريدمان التي تقتضي من البنوك المركزية الحفاظ على معدل نمو ثابت وضعيف للكتلة النقدية في حدود معدل نمو القاعدة النقدية 4% سنوياً، وبذلك حددت معظم الدول الصناعية لنفسها ابتداء من منتصف السبعينات استهدافات تخص أنواع مختلفة من عرض النقد للسيطرة على التضخم وتحديد هذه المجملات النقدية (Monetary Aggregates) مبني على فرضية استقرار الطلب على النقد ووجود علاقة وثيقة بين الهدف النهائي وعرض النقد المحدد (داغر، محي: 2014، 257).

علاقة عناصر الميزانية العمومية للبنك المركزي بعرض النقود :

إن سعي السلطة النقدية إلى تحقيق هدف الاستقرار النقدي وذلك عن طريق التحكم في عرض النقود والذي يتكون من عناصر بعضها يقع تحت تحكم السلطة النقدية والبعض الآخر يتم التأثير عليه أو التحكم فيه بطريقة غير مباشرة، لذلك لا بد من معرفة العلاقة بين العناصر المؤثرة التي يمكن التحكم فيها وتلك العناصر المتأثرة التي يمكن التأثير عليها ويحكم ذلك دالة عرض النقود، وهناك أربعة وحدات اقتصادية يؤثر سلوكها على حجم عرض النقود وهي البنك المركزي وسلوك المؤسسات المالية المصرفية والغير المصرفية وسلوك المودعين وسلوك

المقرضين من المصارف (لونيس :2011، 85). ويعد البنك المركزي أهم العناصر الداخلة في التأثير على عرض النقود في التأثير على عرض النقود ، فأن تشغيل البنك المركزي وإدارته للسياسة النقدية ينطوي على تصرفات تؤثر على ميزانيته إي تؤثر على مايمتلك من موجودات ومايقع عليه من مطلوبات وان عرض صورة مبسطة لميزانية البنك المركزي فأنها تنطوي على أربعة عناصر أساسية تؤثر على عرض النقود وهي الأوراق المالية الحكومية والقروض المخصومة كموجودات والأوراق النقدية المتداولة والاحتياجات كمطلوبات ، والجدول (2) يوضح ميزانية البنك المركزي العراقي

جدول (2)

خلاصة الميزانية العمومية النقدية للبنك المركزي العراقي

المطلوبات Liabilities	الموجودات Assets
<p>الاحتياطي النقدي</p> <p>التسهيلات المصرفية</p> <p>المطلوبات الأجنبية</p> <p>رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات</p>	<p>الموجودات الأجنبية</p> <p>السندات والحوالات الحكومية</p> <p>القروض والسلف للدوائر الحكومية</p> <p>القروض والسلف للمصارف التجارية</p>

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، 2014 ، ص 23 .

ولتوضيح علاقة عناصر الميزانية بعرض النقود نجد إن جانب المطلوبات يتمثل أهم بنوده في العملة المتداولة (التي يصدرها البنك المركزي والتي تكون في حوزة القطاع العائلي ومؤسسات قطاع الأعمال) والاحتياطيات لدى البنك المركزي وتسمى تلك العناصر بالمطلوبات النقدية على البنك المركزي لأنها تمثل العناصر التي يترتب على زيادة احدهما أو كليهما تغيير في مستوى عرض النقود مع ثبات العوامل الأخرى على حالها .

إما بالنسبة للموجودات فهناك نوعان من الموجودات في ميزانية البنك المركزي لهما صلة وثيقة بعرض النقود وهي الأوراق المالية الحكومية والقروض المخصومة وترجع أهمية هذين العنصرين إلى :

-إن التغيرات في عناصر الموجودات تؤدي إلى تغيرات في احتياطيات المصارف ومن ثم تؤثر في عرض النقود .
- إن هذه الموجودات من الأوراق المالية والقروض المخصومة تدر عائداً بالمقابل لايقدم التزامات البنك المركزي إي عائد .

مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود هو زيادة حيازة البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية سواء عن طريق شراء الأوراق المالية التي تصدرها الخزنة الأمريكية أو عن طريق تقديم احتياطيات إلى الجهاز المصرفي في مقابل شراء أوراق مالية (126-127,2012:mishkin)، كما إن القروض المخصومة المقدمة إلى المصارف على شكل احتياطيات نقدية يمكن إن تكون مصدراً لزيادة عرض النقود .

فتعد قروض البنك المركزي للأجانب هي موجودات أجنبية حتى لو قدمت بعملتنا المحلية ، وكذلك الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (SDR) والمركز الاحتياطي للبنك المركزي في صندوق النقد الدولي لها قابلية

التحويل دون عقبات على المستوى الدولي لذلك تضاف إلى الموجودات الأجنبية ليسي المجمع الموجودات الدولية ، وهنا ينبغي إن نميز بين الاحتياطات الأجنبية (Foreign Reserve) وصافي الموجودات الأجنبية ، فالاحتياطات الأجنبية هي إجمالي الموجودات الأجنبية ناقصاً المطلوبات الأجنبية قصيرة الأجل ، وعندما تضاف موجودات الذهب وحقوق السحب الخاصة والمركز الاحتياطي للبنك المركزي لدى صندوق النقد الدولي تسمى الاحتياطات الدولية ، فالاحتياطات الدولية سيولة جاهزة للمدفوعات الدولية لدى السلطة النقدية ، إما الائتمان المحلي فهو دين للبنك المركزي على الحكومة والمؤسسات المقيمة بأشكال مختلفة منها سندات حكومية وحوالات خزانة وقروض للمصارف لقاء ضمانات أو غيرها (علي : 2015، 201-202) .

الجانب الثاني الإطار العملي (التطبيقي)

يسعى هذا الجانب إلى تحليل الجانب النظري والذي يبين تأثير مجموع موجودات ومطلوبات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في عرض النقود من خلال المدة المذكورة أعلاه وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). ويبين الجدول (3) إن عرض النقود خلال المدة المذكورة، ورغم انتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية انكماشية بغية تحقيق التناسب بين معدلات نمو عرض النقود مع نمو التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ، فقد استمر بالارتفاع من (5773601) مليون دينار عام (2003) إلى (73858000) مليون دينار عام (2013) ، وقد انخفض عام (2014) إلى (72692010) نتيجة عدم توفر السيولة بالجهاز المصرفي محققه انخفاض سنوي (-1.57) . إما من حيث مكونات عرض النقود فقد ارتفعت خلال المدة المذكورة وبشكل كبير نصيب الودائع الجارية من إجمالي عرض النقود من (19.9%) عام (2003) إلى (50%) عام (2014) وبمتوسط بلغ (39.3%) ، قابلها انخفاض نصيب صافي العملة في التداول إلى (50%) عام (2014) بعد إن كان (80.1%) عام (2003) وبمتوسط بلغ (60.7%) .

جدول (3)

عرض النقود ومكوناته في العراق للمدة (2003-2014)

السنوات	عرض النقد بالمعنى الضيق (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %	صافي العملة في التداول (مليون دينار)	الودائع الجارية لدى المصارف (مليون دينار)	نسبة العملة من عرض النقود %	نسبة الودائع الجارية من عرض النقود %
2003	5773601	-	4629794	1143807	80.1	19.9
2004	10148626	75.7	7162945	2985681	70.5	29.5
2005	11399125	12.3	9112837	2286288	79.9	20.1
2006	15460060	35.6	10968099	4491961	70.9	29.1
2007	21721167	40.5	14231700	7489467	65.5	34.5

34	66	967432	18492502	29.8	28189934	2008
41.6	58.4	15524351	21775679	32.3	37300030	2009
53	47	27401297	24342192	38.7	51743489	2010
55	45.1	34187000	28287000	20.9	62473929	2011
52	48	33142000	30594000	1.75	63735871	2012
53	47.4	38836000	35022000	15.9	73858000	2013
50	50	36620000	36072000	(1.57)	72692010	2014

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعات الإحصائية والنشرات لسنوات مختلفة .
النسب تم استخراجها من قبل الباحث .
() وجود القيمة داخل القوس تعني ان القيمة سالبة .

ومن خلال التحليل الإحصائي باستخدام (SPSS) يبين تأثير مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي في عرض النقود ، باستخدام ارتباط بيرسون وجود تأثير طردي وقوي جداً بين عرض النقود والموجودات وبمستوى معنوية (0.92) ، والجدول (4) يوضح الارتباط بين الموجودات وعرض النقود .

جدول (4)

الارتباط بين الميزانية العمومية وعرض النقود

Correlation		
	Supply	Assets
Pearson Correlation supply	1.000	.926
Assets	.926	1.000
Sig (1-tailed) supply	.	.000
assets	.000	.
supply N	12	12
assets	12	12

تم استخراج مستوى المعنوية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .
والجدول (4) يوضح إن قيمة sig (1-tailed) بتأثير عرض النقود على الموجودات (0) واقل من (0.05) مما يعني هناك ارتباط قوي بين الموجودات والمطلوبات وعرض النقود فكلما تزداد كمية عرض النقود تزداد مكونات الميزانية العمومية من الموجودات والمطلوبات ، وهذا يدل على انها علاقة طردية .

إما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.858) وهذا يعني ارتباط قوي بين عرض النقود ومكونات الميزانية العمومية ،
 أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ (0.844) وهذا يبين وجود تأثير قوي بين مكونات الميزانية العمومية وعرض
 النقود . والجدول (5) يوضح معامل التحديد.

جدول (5)

استخراج معامل التحديد (R)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std.Error of the Estimate
1	.926	.858	.844	10200010.52

تم استخراج النسب من قبل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS) .

وعند مقارنة F الجدولية مع المحتسبة نجد ان قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية ، وهذا يعني ان النموذج
 معنوي ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة (60.463) ، وبلغ معامل التحديد المحسوب (0.858) وهذا يعني هناك
 تأثير قوي على متغيرات الميزانية العمومية من خلال تأثير في عرض النقود .

وباستخدام نموذج (Durbin-Watson) لتوضيح معنوية تباين الارتباط ، فقد بين إن هناك علاقة ارتباط قوي
 بلغت (0.789) وهذا يعني إن هناك تأثير قوي لموجودات ومطلوبات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في
 عرض النقود ، مما يدل إحصائياً $0.05 > 0.000$ النموذج معنوي وبدلالة إحصائية (0.000) لذلك نرفض فرضية
 العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والجدول (6، 7) يوضح تأثير مكونات الميزانية العمومية في عرض النقود
 باستخدام الأساليب الإحصائية المستخدمة في برنامج (Spss).

جدول (6)

استخدام أنموذج درين واتسن

Model	Change statistics					Durbin-Watson
	R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig.F Change	
1	.858	60.463	1	10	.000	.789

تم استخراج النسب من قبل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS) .

إما الجدول (7) من خلال معادلة الانحدار $y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2$ يبين معامل بيتا لتأثير مكونات الميزانية
 العمومية في عرض النقود وبدرجة معنوية (0.819) ، إما قيمة (t) المحسوبة فقد بلغت قيمتها عند الموجودات
 (7.776) مما يدل على وجود تأثير قوي لمكونات الميزانية العمومية في عرض النقود.

جدول (7)
استخدام معامل بيتا

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-1372391	5843433.9		-.235	.819
assets	.746	.096	.926	7.776	.000

تم استخراج النسب من قبل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) . ويتضح من التحليل أعلاه استبعاد مدة (2003 و 2004) من التحليل الإحصائي وذلك بسبب عدم المصادقة على بيانات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي من قبل شركة التدقيق الدولية بسبب الوضع الأمني والاقتصادي الذي مر عليه البلد في هذه المدتين ، وكذلك لم يتم استخراج المطلوبات كونها نفس مجاميع الموجودات وذلك بسبب إن كل ميزانية ينبغي وضروري إن تتساوى فيها الجانبان الموجودات والمطلوبات إي (دائن والمدين) .

إما بالنسبة للمدة (2005-2014) فقد اتضح إن هناك تأثير كبير لمكونات الميزانية العمومية في عرض النقود وباستخدام نموذج (Durbin-watson) إذ بلغ (.789) وبمستوى معنوية بلغ $(0.000) > (0.05)$ مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في عرض النقود .

الاستنتاجات :

- 1- يوجد مجموعة وحدات اقتصادية يؤثر سلوكها في حجم عرض النقود وهذه الوحدات هي البنك المركزي ، وسلوك المؤسسات المالية المصرفية والغير المصرفية، وسلوك المودعين ، وسلوك المقرضين من المصارف، ويعد البنك المركزي أهم الجهات المؤثرة في عرض النقود .
- 2- تتكون الميزانية العمومية للبنك المركزي من أربعة عناصر أساسية تؤثر في عرض النقود وهي الأوراق المالية الحكومية، والقروض المخصصة كموجودات ، والأوراق النقدية المتداولة ، والاحتياطات كمطلوبات .
- 3- هناك ارتباط طردي قوي بين مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي وعرض النقود وبمستوى دلالة معنوية $0.05 = 0.000$.
- 4- عند مقارنة F الجدولية مع المحتسبة نجد ان قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية ، وهذا يعني إن النموذج معنوي ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة (60.463) ، وبلغ معامل التحديد المحسوب (0.858) وهذا يعني هناك تأثير قوي على متغيرات الميزانية العمومية من خلال تأثير في عرض النقود .
- 5- باستخدام نموذج (Durbin-Watson) لتوضيح معنوية تباين الارتباط ، فقد بين إن هناك علاقة ارتباط قوي بلغت (0.789) وهذا يعني إن هناك تأثير قوي لموجودات ومطلوبات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي في عرض النقود .
- 6- إما قيمة (t) المحسوبة فقد بلغت قيمتها عند الموجودات (7.776) مما يدل على وجود تأثير قوي لمكونات الميزانية العمومية في عرض النقود .
- 7- نستنتج إن هناك توافق مع فرضيات البحث فنرفض الفرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي توضح إن هناك تأثير كبير لمكونات الميزانية العمومية في عرض النقود .

المصادر:

المصادر العربية.

1. البنك المركزي العراقي ، 2014 ، النشرة السنوية .
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعات الإحصائية والنشرات لسنوات مختلفة.
3. داغر، محمود محمد ، محي ، سيف راضي، (2014)، إدارة السياسة النقدية من عرض النقود إلى أسعار لفائدة في الاقتصاد العراق للمدة (2004-2011) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، العدد 79 .
4. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، (1990)، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر .
5. صاري، علي، (2014) سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 ، مجلة رؤية اقتصادية ، العدد السابع ، ديسمبر .
6. علي، احمد ابراهيم،(2015) الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب موزعون وناشرون، الطبعة الأولى .
7. علي، عبد المنعم السيد،(1984) ، مدخل في علم الاقتصاد دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي ، الجزء الثاني.
8. لونيس، إكن ، (2011)، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير .
9. موسى، سندس حميد، (2009)، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد.
10. الهلالي، سيف نضال كاظم، (2013)، فاعلية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه(بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)، جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في المصارف ،جامعة بغداد ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

المصادر الأجنبية

1. G.Cecchetti, Stephen, L.Schoenholtz, Fackler, James, (2011), *Money Banking and Financial Markets*, Global Edition 3rdEdition, McGraw-Hill Irwin.
2. Miles, devid, scott, Andrew, (2005), *macroeconomics understanding the wealth of nations*, TJ international Ltd padstow, Cornwall.
3. PARKIN, MICHAEL, (2012), *MACROECONOMICS, TENTH EDITION*, Addison-Wesley.
4. S. Mishkin, Frederic, (2012), *MACROECONOMICS POLICY AND PRACTICE*, Addison- Wesley.

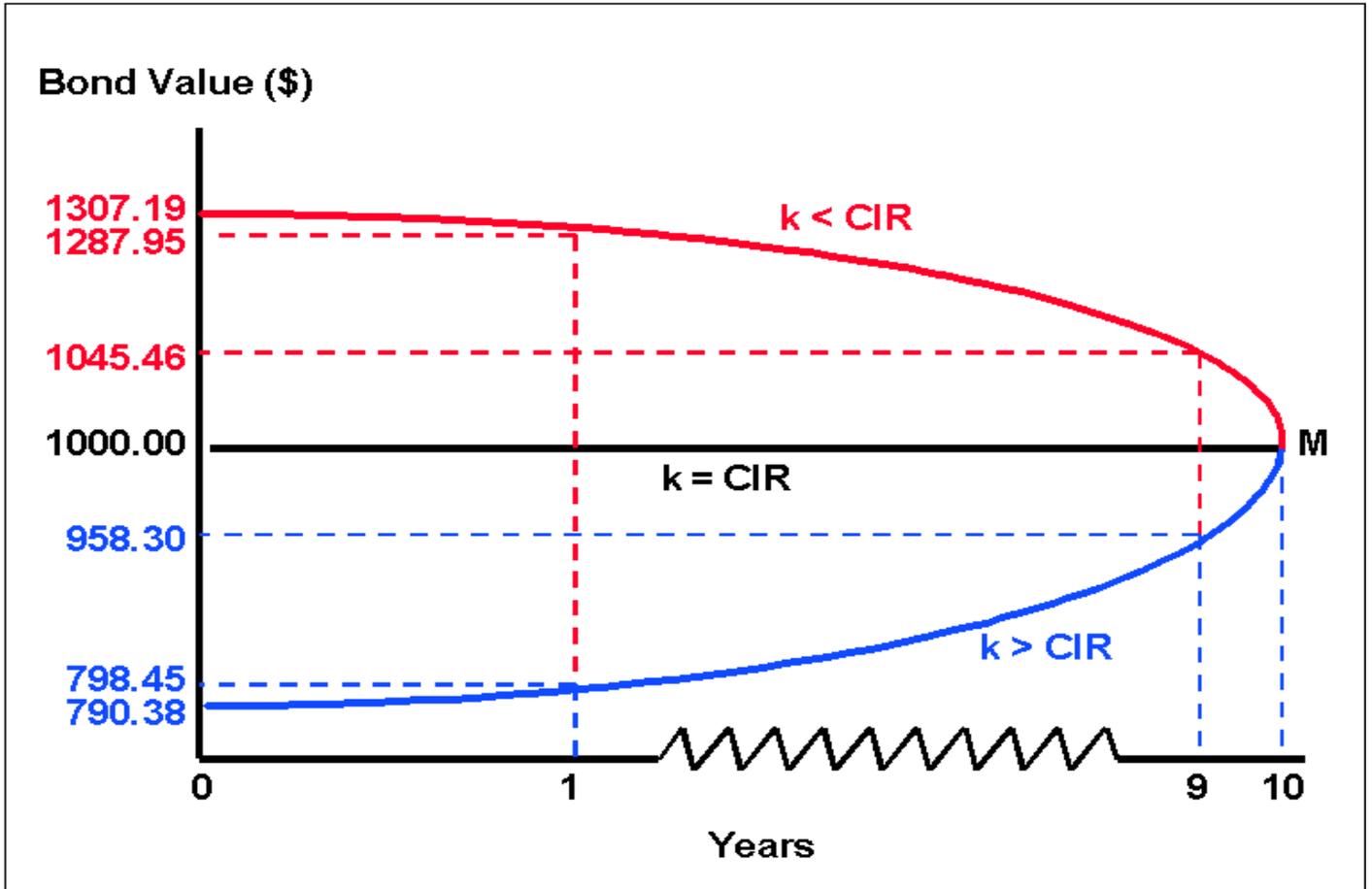
أثر استخدام طريقة الفائدة الفعالة على القوائم المالية

أطباء السندات باستخدام طريقتين مختلفة

هوازن قيس حميد

1. المقدمة

أن أحد استثمارات الأدوات المالية المهمة التي تقوم بها المؤسسات المالية ومن ضمنها البنوك المركزية في أسواق رأس المال ذو الدخل الثابت fixed-income capital market هو شراء الأوراق المالية (سندات أولاً ثم أدونات خزينة) التي تصدرها الحكومات المركزية أو المحلية علماً أن السندات نادراً ما تصدر بسعر يعادل القيمة الاسمية لأن سعر الفائدة الثابتة لهذا السند والذي يسمى (Coupon Rate) لا يساوي الفائدة الفعالة في السوق (Yield rate) والذي يعتبر العائد على الاستثمار الحقيقي (Bodie, 2009, page 456) ولتوضيح هذا الأمر: نفرض سند قيمته الاسمية 100 دينار أصدر بسعر فائدة كوبون تبلغ 5% سنوياً فإن كانت الفائدة في السوق تبلغ 4% فإن هذا السند سيباع بسعر أعلى من 100 دينار لتكون الفائدة الفعالة له تساوي سعر فائدة السوق. أي أن المشتري يرغب بأن يدفع مبلغ أعلى من 100 دينار قيمته الاسمية لأن عائدته أعلى من العائد السائد في السوق. ويمثل الفرق بين السعرين في هذه الحالة علاوة أصدار. والعكس صحيح أي إذا كان نسبة الكوبون لسند ما أقل من الفائدة السوقية فإن هذا السند سيباع بأقل من القيمة الاسمية له وسينتج عن ذلك خصم الأصدار. وفي حالة الخصم ستكون للسند نوعين من العوائد، العائد الأول من الكوبون والثاني من الخصم. وفي كلا الحالتين فإن العلاوة والخصم ستطفئان بالكامل عند تاريخ الاستحقاق، كما هو موضح في الرسم البياني في ادناه (Brigham, 2005, page 223). إذ أن العلاوة تنطفئ تدريجياً بنسبة معينة مما يؤدي عموماً الى هبوط قيمة السند في السوق لغاية الوصول الى القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق. كما وأن الخصم أيضاً يطفئ مما يؤدي الى ارتفاع سعر السند وصولاً الى القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق.



حيث أن k يمثل سعر العائد السائد في السوق

وأن CIR يمثل سعر فائدة الكوبون العائد من السند

أذن نلاحظ من خلال الرسم البياني المبين أنه عند تاريخ الاستحقاق فإن القيمة الدفترية للسند ستساوي القيمة الاسمية ولكلا الحالتين العلاوة أو الخصم. أن السند الذي تم بيعه الآن بمبلغ 1307.19 ستهبط قيمته بالتدريج حتى تصبح 1000.00 بعد 10 سنوات أي عند تاريخ الاستحقاق. كما وأن السند الذي تم بيعه الآن بمبلغ 790.38 ستزداد قيمته تدريجياً حتى تصبح 1000.00 أيضاً بعد 10 سنوات أي عند تاريخ الاستحقاق.

أن نسبة كبيرة من احتياطات البنوك المركزية ومن ضمنها البنك المركزي العراقي تستثمر في الاسواق ذات الدخل الثابت وفي أطر المحافظ الاستثمارية الآمنة والمتنوعة من أجل تقليل المخاطر والتحوط لتحقيق الركائز الثلاثة في عملية إدارة الاحتياطي وهي أولاً توفر السيولة وثانياً التحوط من المخاطر الأتثمانية و مخاطر تقلبات السوق وثالثاً العائد على الاستثمار (Bolder, 2015, page 8) ومن بين هذه الأدوات هي السندات الحكومية لذلك يجب أن يتم تسجيل القيود المحاسبية ومبالغ الاطفاءات Amortization وفق المعايير المحاسبية الدولية. حيث يتم احتساب القيمة الدفترية Carrying Value or Book Value بالإضافة الى الأيرادات و أطفاء العلاوة أو الخصم والفوائد المتحققة غير المقبوضة بأحدى الطريقتين المحاسبيتين وهما أما طريقة القسط الثابت Straight Line Method وهي المتبعة في البنك المركزي العراقي لغاية نهاية سنة

2015 أوطريقة الفائدة الفعالة Effective Interest Method والتي تتناول هذه الورقة أثر استخدامها على القوائم المالية.

سنتناول في هذه الورقة الفرق بين الطريقتين وأيهما أنسب في احتساب الأطفاءات مع بيان ذلك في مثال عن أحد السندات والتي تمت معالجته المحاسبية بأستخدام الطريقتين.

2. طريقة القسط الثابت Straight Line Method:

هي طريقة لأحتساب أطفاء خصم أو علاوة السندات والتي تكون مبالغ متساوية لفترات محاسبية على مدار عمر السند سواء ظهرت في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل. (المصدر: الموقع الإلكتروني للقاموس المحاسبي)

“Systematically moving the same amount each accounting period from a balance sheet account to an income statement account”

هي ببساطة حاصل قسمة الفرق بين القيمة الأسمية Par value وبين الكلفة Cost value على عدد السنين المتوقع أن تستخدم سواء كانت لغاية تاريخ الاستحقاق أو عند تاريخ البيع.

$$\frac{\text{Cost Value} - \text{Par Value}}{\text{duration of bonds}}$$

على الرغم من سهولة تطبيق هذه المعادلة إلا أنها في حقيقة الأمر غير دقيقة تماماً لذلك فإن المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards) رقم IAS39 رقم الفقرة 92، رقم الصفحة 22) والتي رفضت تطبيق هذه الطريقة في أطفاء السندات إلا في حالة وجود تغطية القيمة العادلة من مخاطر أسعار الفائدة من محفظة الأصول المالية. لأنها لا تأخذ بالحسبان القيمة الحقيقية للسند وسعر الفائدة الحقيقي في السوق عند احتساب الإيرادات وبالتالي الأطفاءات بل أن الاعتماد يكون على عمر السند في احتساب مبالغ الأستحقاقات والأطفاءات والتي تكون متساوية تماماً لجميع الفترات المحاسبية بالرغم من أن القيمة الدفترية للسند في تغير مستمر.

3. طريقة الفائدة الفعالة Effective Interest Method:

طريقة الفائدة الفعالة توزع الإيرادات المتأتية من السند بالنسبة الى مشتري السند أو المصاريف بالنسبة الى مصدر السند باستمرار على مدى عمر السند. ويمكن تعريفها حسب القاموس المحاسبي بالآتي:

“The effective interest method is a technique for calculating the actual interest rate in a period based on the amount of a financial instrument's book value at the beginning of the accounting period”. Accounting Tools.

"أي أن طريقة الفائدة الفعالة هو أسلوب لاحتساب معدل الفائدة الحقيقية لفترة بناءً على القيمة الدفترية

للأوراق المالية في بداية الفترة المحاسبية". (المصدر الموقع الإلكتروني: الأدوات المحاسبية)

هذه الطريقة تستخدم أيضاً في احتساب أطفاء العلاوة أو الخصم للسندات ومن أجل فعل ذلك تبدأ باحتساب الفائدة الفعلية أو الحقيقية لجميع الفترات المحاسبية (عادة بصورة شهرية كما هو المطلوب من قبل المعايير المحاسبية الدولية) بناءً على القيمة الدفترية أو القيمة المحمولة Carrying value or Book value في بداية كل فترة محاسبية. فإذا كانت القيمة الدفترية في تناقص لغاية الوصول الى القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق (في هذه الحالة فإن السند قد أصدر بسعر أعلى من القيمة الاسمية أي تم اصداره بعلاوة) لذلك فإن مبلغ الفائدة سيتناقص أيضاً فترة بعد الأخرى. أما اذا كانت القيمة الدفترية في تزايد لغاية الوصول الى القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق (في هذه الحالة فإن السند قد أصدر بسعر أقل من القيمة الاسمية أي تم اصداره بخصم) لذلك فإن مبلغ الفائدة سيتزايد أيضاً فترة بعد الأخرى. كما نود أن ننوه الى أن أغلب الكتب المحاسبية تفضل استخدام هذه الطريقة (Kieso, 2010, pages 289-290, 699-700) و (Hanson, 1993, page 611)

أي أن مبالغ الاطفاء والفوائد المترتبة عليها ستختلف من شهر الى آخر بناءً على اختلاف القيمة الدفترية للسند. أن معدل الفائدة الفعالة (Yield Rate) في هذه الطريقة هو المفتاح الرئيسي في احتساب باقي الأرقام والذي يضرب في القيمة الدفترية للسند خلال بداية الفترة المحاسبية. لذلك تعد طريقة الفائدة الفعالة أدق بكثير من طريقة القسط الثابت بالرغم من الصعوبة التي قد تنشأ نتيجة لاختلاف المبالغ بين الفترات.

بناء عليه فإن معايير المحاسبة الدولية رقم 39 (International Accounting Standards no. 39 page 5, paragraph 46a page 13) والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية رقم 9 لسنة 2014 (International Financial Reporting Standards 9) والتي سيتم تفعيلها في سنة 2018 تطلب من حاملي ومصدري السندات استخدام طريقة الفائدة الفعالة حصراً ولا تقبل غيرها حسب ما جاء في الفقرة 64 من معايير المحاسبة الدولية والتي تنص:

“Held-to-maturity investments as defined in paragraph 9, which shall be measured at amortized cost using the effective interest method”

والتي تكون ترجمتها الاستثمارات التي تُحْمَل لغاية تاريخ الاستحقاق كما هو معرف بالفقرة رقم 9 يجب

ان يتم أطفاء تكاليفه باستخدام طريقة القسط الثابت

هذه الفقرة أوجبت الجميع من استخدام طريقة الفائدة الفعالة لأنها تحتسب مبالغ الأطفاءات بصورة واقعية معتمدة على القيمة الفعلية للسند. وهنا نود نذكر بالأماكن استخدام طريقة القسط الثابت في حال كان الفرق بين الطريقتين غير مؤثر وهذا ممكن أن يكون إذا كان عمر السند قصير و المبالغ المستثمرة قليلة فسيكون الفرق في المبالغ بين استخدام الطريقتين غير كبير لذلك يمكن أن يتم استخدام اي من الطريقتين. لذلك في البنك المركزي العراقي يجب أن يتم استخدام طريقة الفائدة الفعالة في السندات لأن مبالغها كبيرة وان عمر السند أكبر من سنتين. بينما يمكن استخدام طريقة القسط الثابت في أدوات الخزينة لأن عمرها ستة أشهر أو أقل أي سيكون الفرق بين الطريقتين غير مؤثر (Immaterial). ان المبلغ المتراكم لأطفاء سند ما عند تاريخ الاستحقاق سيكون نفس

المبلغ في كلتا الطريقتين لأن عند تاريخ الاستحقاق سيكون سعر السند مطابق للقيمة الاسمية أي لا توجد علاوة أو خصم.

4. الفروقات التطبيقية بين الطريقتين وفي حالتها العلاوة والخصم:

4.1: العلاوة - طريقة القسط الثابت.

تم شراء سند في 2015/1/1 بسعر 110,000 دينار حيث ان قيمته الاسمية 100,000 دينار وبسعر فائدة كوبون 8% علماً أن تاريخ استحقاق السند في 2025/1/1.

أجابة السؤال تكون وفق الجدول المنشأ في برنامج الأكسل كما مبين في أدناه:

Bond Reference	Settlement Date	Last coupon (Interest received)	Maturity date	Face value - EUR	Cost - EUR	Interest rate
Bond 1	1-Jan-15	1-Jan-15	1-Jan-25	100,000.00	110,000.00	8.0%

Face Value 100,000

Yield 6.60%

Cost 110,000

Couponre 8.00%

Settlemet Date 1-Jan-15

Maturity Date 1-Jan-25

Ref	Date	Period	Cash Received	Interest Revenue	Amortization	Carrying amount
	1-Jan-15					110,000
	1-Jan-16	360	8,000	7,000	(1,000)	109,000
	1-Jan-17	360	8,000	7,000	(1,000)	108,000
	1-Jan-18	360	8,000	7,000	(1,000)	107,000
	1-Jan-19	360	8,000	7,000	(1,000)	106,000
	1-Jan-20	360	8,000	7,000	(1,000)	105,000
	1-Jan-21	360	8,000	7,000	(1,000)	104,000
	1-Jan-22	360	8,000	7,000	(1,000)	103,000
	1-Jan-23	360	8,000	7,000	(1,000)	102,000
	1-Jan-24	360	8,000	7,000	(1,000)	101,000
	1-Jan-25	360	8,000	7,000	(1,000)	100,000

Total

Amortization (10,000)

4.2: العالوة – طريقة الفائدة الفعالة

أجابة السؤال بأستخدام طريقة الفائدة الفعالة لنفس المثال

Bond Reference	Settlement Date	Last coupon (Interest received)	Maturity date	Face value - EUR	Cost - EUR	Interest rate
	1-Jan-15	1-Jan-15	1-Jan-25	100,000	110,000	8.0%

Face Value	100,000
Yield	6.60%
Cost	110,000
Coupon rate	8.00%
Settlement Date	1-Jan-15
Maturity Date	1-Jan-25

Ref	Date	Period	Cash Received	Interest Revenue	Amortization	Carrying amount
	1-Jan-15					110,000
	1-Jan-16	360	8,000	(7,263)	(737)	109,263
	1-Jan-17	360	8,000	(7,214)	(786)	108,476
	1-Jan-18	360	8,000	(7,162)	(838)	107,638
	1-Jan-19	360	8,000	(7,107)	(893)	106,745
	1-Jan-20	360	8,000	(7,048)	(952)	105,792
	1-Jan-21	360	8,000	(6,985)	(1,015)	104,777
	1-Jan-22	360	8,000	(6,918)	(1,082)	103,695
	1-Jan-23	360	8,000	(6,846)	(1,154)	102,541
	1-Jan-24	360	8,000	(6,770)	(1,230)	101,311
	1-Jan-25	360	8,000	(6,689)	(1,311)	100,000

Total Amortization (10,000)

من خلال المقارنة بين الطريقتين المستخدمتين لنفس المثال نلاحظ الآتي:

1. أن القيمة الدفترية أصبحت مساوية للقيمة الاسمية بمبلغ 100,000 دينار عند تاريخ الأستحقاق وبأستخدام كلتا الطريقتين.
2. أن مبلغ الإيرادات من الفائدة Interest Revenue كانت ثابتة في كل فترة زمنية عند تطبيق طريقة القسط الثابت وهو 7,000 دينار بينما كانت إيرادات الفائدة في طريقة الفائدة الفعالة عالية في أول سنة حيث بلغت 7,263 دينار وأستمرت بالتناقص حتى بلغت في السنة الأخيرة 6,689 دينار نتيجة لتناقص القيمة الدفترية Carrying Amount سنة بعد الأخرى.

3. مبلغ العلاوة المطفأة Amortization لكل فترة زمنية هي ثابتة في طريقة القسط الثابت والبالغ 1,000 دينار بينما كان مبلغ الأطفاء في طريقة الفائدة الفعالة قليل في السنة الأولى بمبلغ 737 دينار وأستمر في الزيادة حتى بلغت في السنة الأخيرة 1,311 دينار .

4. أن القيمة الدفترية Carrying Amount تتناقص بمقدار ثابت 1,000 دينار كل سنة في طريقة القسط الثابت بينما تتناقص بشكل تصاعدي في طريقة الفائدة الفعالة أستناداً الى مبلغ العلاوة المطفئ سنوياً .
5. نلاحظ الدقة التي تنتج من استخدام طريقة الفائدة الفعالة حيث تكون الفائدة من الأيرادات والأطفاءات مستندة على القيمة الدفترية للسند بينما طريقة القسط الثابت تهمل هذا المعيار المهم .

4.3: الخصم - طريقة القسط الثابت.

تم شراء سند في 2015/1/1 بسعر 90,000 دينار حيث ان قيمته الاسمية 100,000 دينار وبسعر فائدة كوبون 8% علماً أن تاريخ أستحقاق السند في 2025/1/1.

أجابة السؤال تكون وفق الجدول المنشأ في برنامج الأكلسل كما مبين في أدناه:

Bond Reference	Settlement Date	Last coupon (Interest received)	Maturity date	Face value - IQD	Cost - IQD	Interest rate
Bond 1	1-Jan-15	1-Jan-15	1-Jan-25	100,000.00	90,000.00	8.0%

Face Value	100,000
Yield	9.60%
Cost	90,000
Coupon rate	8.00%
Settlement Date	1-Jan-15
Maturity Date	1-Jan-25

Ref	Date	Period	Cash Received	Interest Revenue	Amortization	Carrying amount
	1-Jan-15					90,000
	1-Jan-16	360	8,000	9,000	1,000	91,000
	1-Jan-17	360	8,000	9,000	1,000	92,000
	1-Jan-18	360	8,000	9,000	1,000	93,000
	1-Jan-19	360	8,000	9,000	1,000	94,000
	1-Jan-20	360	8,000	9,000	1,000	95,000
	1-Jan-21	360	8,000	9,000	1,000	96,000
	1-Jan-22	360	8,000	9,000	1,000	97,000
	1-Jan-23	360	8,000	9,000	1,000	98,000
	1-Jan-24	360	8,000	9,000	1,000	99,000
	1-Jan-25	360	8,000	9,000	1,000	100,000

Total Amortization 10,000

4.4: الخصم - طريقة الفائدة الفعالة

أجابة السؤال باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لنفس المثال

Bond Reference	Settlement Date	Last coupon (Interest received)	Maturity date	Face value - IQD	Cost - IQD	Interest rate
Bond 1	1-Jan-15	1-Jan-15	1-Jan-25	100,000.00	90,000.00	8.0%

Face Value 100,000
Yield 9.60%
Cost 90,000
Coupon rate 8.00%
Settlement Date 1-Jan-15
Maturity Date 1-Jan-25

Ref	Date	Period	Cash Received	Interest Revenue	Amortization	Carrying amount
	1-Jan-15					90,000
	1-Jan-16	360	8,000	(8,640)	640	90,640
	1-Jan-17	360	8,000	(8,701)	701	91,341
	1-Jan-18	360	8,000	(8,768)	768	92,109
	1-Jan-19	360	8,000	(8,842)	842	92,951
	1-Jan-20	360	8,000	(8,923)	923	93,874
	1-Jan-21	360	8,000	(9,011)	1,011	94,885
	1-Jan-22	360	8,000	(9,109)	1,109	95,994
	1-Jan-23	360	8,000	(9,215)	1,215	97,209
	1-Jan-24	360	8,000	(9,332)	1,332	98,541
	1-Jan-25	360	8,000	(9,459)	1,459	100,000

Total Amortization 10,000

5. الخلاصة:

قمنا في البنك المركزي العراقي بالعمل على أعداد جداول لأحتساب الأطفاءات من خلال برنامج الأكسل مستخدمين طريقة الفائدة الفعالة وقد أنهينا من تطبيقها على جميع المحافظ الاستثمارية ولذلك من المفيد أن نستعرض الفرق هنا من استخدام الطريقتين على إحدى المحافظ الاستثمارية لشهر كانون الثاني 2016 ولكل من الحسابات التالية:

1. الفائدة المتحققة غير المقبوضة.
2. العلاوة
3. الخصم (علماً أن هذا الحساب لا يظهر في هذه المحفظة، لعدم وجود سند قيمته الاسمية تفوق القيمة الدفترية عند الشراء)
4. الأيرادات

جدول يبين الفروق في البيانات الناتجة من تطبيق الطريقتين لنفس المحفظة كما في 31 كانون الثاني 2016								
الفروقات			طريقة الفائدة الفعالة			طريقة القسط الثابت		
الأيرادات	العلاوة	الفوائد المتحققة غير مقبوضة	الأيرادات	العلاوة	الفوائد المتحققة غير مقبوضة	الأيرادات	العلاوة	الفوائد المتحققة غير مقبوضة
6,991	283,051	290,042	1,304,602	13,613,683	14,918,285	1,311,593	13,896,734	15,208,327

نلاحظ من خلال الجدول أنه يوجد فرق في جميع الحسابات المقيدة والتي تظهر في نهاية المطاف في القوائم المالية التي يصدرها البنك وأن هذه الفروقات قد تصل الى أكثر من 2% كما هو الحال في حساب العلاوة. لذلك تم تطبيق طريقة الفائدة الفعالة في احتساب الأطفاء لجميع السندات التي يقوم بها المكتب الخلفي (قسم الودائع) بدايتاً منذ 30 حزيران 2016 بعد إجراء القيود التعديلية للشهور الممتدة من ك2 - آيار 2016.

REFERENCES

1. Zvi Bodie, Alex Kane, Alan J. Marcus (2009). *Investments* 8th. New York: McGraw-Hill,.
2. Eugene F. Brigham, Michael C. Ehrhardt (2005). *Financial Management theory and practice* 11th. Ohio: South-Western.
3. David Jamieson Bolder (2015). *Fixed-Income Portfolio Analytics, 1st*. Switzerland: Springer.
4. Donald Kieso, Jerry Weygandt, Terry Warfield (2010). *Intermediate Accounting* 13th. Asia: John Wiley & Sons.
5. Ernest I. Hanson, James C. Hamre, Paul H. Walgenbach (1993). *Principle of Accounting* 6th. Florida: The Dryden Press.
6. Accounting Dictionary. <http://www.accountingcoach.com/terms/S/straight-line-method-of-amortization>
7. Accounting tools, accounting dictionary. <http://www.accountingtools.com/dictionary-effective-interest>
8. IAS 39 — Financial Instruments: Recognition and Measurement <http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias39>

سعر صرف الدينار العراقي ما بين تراجع أسعار النفط العالمية والضغط على الاحتياطات الدولية

حسين عطوان مهوس

مستخلص.

يُعدُّ فهم سياسة سعر الصرف مسألة جوهرية في الاقتصادات المنفتحة على العالم عبر تبادلات الاصول، والسلع والخدمات، وعوامل الانتاج، لذا تهدف السلطات النقدية انتهاج سياسات من شأنها ضمان استقرار + سعر صرف عملاتها لتجنب اقتصاداتها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من مدة لأخرى. ويتعاطم دور السلطات النقدية في الدول النامية التي تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ومن اختلالات أكبر في موازين مدفوعاتها مما يجعلها أكثر عرضةً للتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضةً للأزمات والمشاكل الخارجية، الامر الذي ينعكس سلباً على درجة الاستقرار المحلي فيها.

شهدت السياسة النقدية في العراق بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية عام 2004 تحولاً كبيراً، لكن في ظل نظام مالي يفتقر للتطور وارتفاع السيولة المصرفية تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي غير فاعلة، وبالتالي، فإنَّ الأداة الرئيسية المتاحة للبنك المركزي العراقي هي سعر الصرف، إذ تبنى الأخير سعر الصرف مثبتاً إسمياً Nominal anchor لسياسته النقدية، كما قامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر الصرف الموعوم المدار (كما معلن)، ولأجل النجاح في تطبيق هذا النظام إتبع البنك المركزي العراقي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار)، و تمكن المزاد من إشباع الطلب على العملة الأجنبية خلال المدة (2004-2015)، وأصبح القائد في تحديد سعر الصرف، وبالتالي ولى مزاد البنك المركزي الوعاء الذي منح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قدرة في التدخل لفرض الاستقرار في قيمة الدينار العراقي متبوعاً بالاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من معدلات التضخم، إلا أن هذا الاستقرار كان على حساب استنزاف قدر مهم من الاحتياطات الأجنبية، لكنها السياسة والأداة الوحيدة في ظل غياب شبه تام للسياسات الأخرى (مالية، تجارية وغيرها).

الكلمات المفاتيح: المثبت الإسمي - نظام الصرف - الاستقرار السعري - الطلب على العملة الأجنبية - المرونة السعريّة.

حسين عطوان مهوس / ملاحظ / دائرة الاستثمارات / البنك المركزي العراقي.

1- مفهوم وأنواع وأنظمة سعر الصرف.

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، وهذا ما يطلق عليه سعر صرف العملة المحلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية وهذا ما يطلق عليه سعر الصرف الاجنبي(خليل، 2007، 838). وتوجد ثلاثة انواع لأسعار الصرف:

أ- سعر الصرف الاسمي Nominal Exchange Rate (العباس، 2003، 2).

ب- سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate (Kesriyeli & Ahmet , 1997 , 1-2).

ج-سعر الصرف الفعال Effective Exchange Rate(EEXR) (مطوق، 2009، 33-36).

1-1 أنظمة سعر الصرف.

هناك قسمان لأنظمة سعر الصرف تتضمن في طياتها أطراف من المقاربات وهي: نظم سعر الصرف الثابت

Fixed exchange rate، نظم سعر الصرف المعوم Floating exchange rate.

1-1-1 نظم سعر الصرف الثابت Fixed exchange rate regimes.

عند اتباع السلطات النقدية نظم الصرف الثابت فإنها لا تسمح لسعر الصرف أن يتقلب في سوق الصرف الاجنبي استجابة لقوى العرض والطلب على العملة الاجنبية، بدلاً من ذلك تقوم السلطات النقدية بتثبيت قيمة العملة المحلية عند مستوى معين، أو يتم وضع حدود عليا ودنيا لسعر الصرف إلا أنها تكون ضيقة جداً، وتحافظ السلطة النقدية على بقاء سعر الصرف عند ذلك المستوى أو داخل تلك الحدود عبر التدخل في سوق الصرف الاجنبي ببيعاً وشراءً للعملة الاجنبية مستخدمة بذلك احتياطياتها الدولية (موردخاي، 2010، 277).

تتسم نظم الصرف الثابت بأسعار صرف مربوطة الى عملة واحدة أو سلة من العملات أو أشكال أخرى من الربط، ويكون الربط اما مباشراً direct peg (يربط البلد A عملته بعملة البلد B و/أو يربط البلد B عملته بعملة البلد A) أو غير مباشر indirect peg (يربط كل من البلدين A و B عملتهما إلى عملة مشتركة ولتكن عملة البلد S، ويتم التمييز بين سبعة أنواع من نظم الصرف الثابت مقسمة إلى فئتين (Atish R. Ghosh, et.al., 2014, 7-8 كالاتي:

1-1-1-1 نظم الربط الجامد Hard peg:

أولاً- الاتحاد النقدي Monetary Union: يكون البلد في ظل هذا النظام عضواً في اتحاد نقدي، مثل الاتحاد النقدي لمنطقة اليورو، إذ تكون هناك عملة واحدة متداولة في كل البلدان الأعضاء، فضلاً عن عدم وجود سياسة نقدية مستقلة للبلد العضو(الهنداوي، 2011، 9).

ثانياً- الدولار Dollarization: يقتضي مثل هذا الترتيب أن تكون العملة القانونية المتداولة هي عملة بلد آخر، إذ يتم في ظل هذا النظام التخلي تماماً عن التعامل بالعملة المحلية للبلد لصالح عملة أجنبية مثل الدولار (الصادق، 2003، 24).

ثالثاً- **مجلس العملة currency board**: يقوم هذا النظام على التزام قانوني صريح يحدد من خلاله سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية معينة، وفرض قيود على سلطة الإصدار لتغطية العملة المصدرة بالكامل بالذهب أو بالنقد الاجنبي، لذا فإنَّ أي ارتفاع أو انخفاض في الاحتياطيات الدولية يفضي إلى توسع أو انكماش في عرض النقود وعلى التوالي (دوتاغوبتا وآخرون، 2006، 2).

1-1-1-2. نظم الربط المتوسط (الربط الناعم)

Intermediate Exchange Rate (soft peg):

تسمح هذه النظم بدرجات متفاوتة من المرونة منها:

أولاً- **الربط إلى سلة من العملات Basket peg**: تربط العملة المحلية للبلد في ظل هذا النظام بسلة عملات تعبر عن أهم الشركاء التجاريين والماليين لذلك البلد، وقد يكون الربط لعملات معيارية مثل حقوق السحب الخاصة، ويسمح لسعر الصرف بالتقلب بحدود ضئيلة ($\pm 1\%$) حول سعر التعادل (par value) للعملة، إذ يتيح هذا النظام قدرًا محدوداً من المرونة للسياسة النقدية (الهنداوي، 2011، 9).

ثانياً- **المنطقة المستهدفة Target Zone**: هي عبارة عن مقترح تقدم به Williamson⁽¹⁾ يقضي بوضع نطاق مستهدف، ويحدد سعر الصرف عند مستوى معين، لكن يسمح له بالتقلب بحدود ($\pm 10\%$) ويمنع التقلب خارج هذا النطاق المستهدف بواسطة التدخل في سوق الصرف، إذ ينبغي أن يكون النطاق المستهدف مرناً يمكن تغييره في حال تحرك سعر الصرف خارج هذا النطاق (خليل، 2007، 1317-1318).

ثالثاً- **الربط الزاحف Crawling Peg**: يتم في ظل هذا النظام ربط العملة المحلية مع عملة رئيسية أو سلة من العملات وتحدد قيمة تعادل معينة، وتُعدَّل قيمة العملة وفق هذا النظام تعديلاً دورياً طفيفاً، وهو نظام مناسب للبلدان النامية التي تواجه هزات حقيقية ومعدلات تضخم متغيرة.

رابعاً- **النطاق الزاحف Crawling Band**: يماثل هذا النظام إلى حد كبير نظام الربط الزاحف، لكن يختلف عن سابقه بأن يكون التغيير في قيمة التعادل يزحف في نطاق حدود عليا ودنيا (خليل، 2007).

1-1-2. نظم سعر الصرف المعوم Floating exchange rate regimes.

تنقسم هذه النظم إلى ثلاثة أقسام⁽²⁾ وهي:

1-1-2-1. **التعويم النقي Pure Floating**: يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام بظروف العرض والطلب على العملة الأجنبية من دون أي تدخل من السلطة النقدية.

1-1-2-2. **التعويم غير النقي Impure Floating**: يماثل هذا النظام التعويم النقي، لكن يوجد تدخل من السلطة النقدية للحد من التقلبات العالية فقط (الهنداوي، 2011، 11).

⁽¹⁾ (Oliver E. Williamson) (ولد في 27 سبتمبر 1932 م) هو عالم اقتصاد أمريكي مشهور حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 2009.

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل يُنظر : (Atish R. Ghosh, et.al., 2014, 8) و (Bofinger, & Wollmeshauser, 2001, 4-5).

1-1-2-3. **التعويم المدار Managed Floating**: تتدخل السلطة النقدية في ظل هذا النظام بتحديد مستوى معين لسعر الصرف، من ثم تعطى مرونة لهذا السعر بأن يتحرك وفق قوى العرض والطلب على أن تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من التقلبات غير المرغوب بها (باشأغا، 2009، 21).

يضع معظم الباحثين الأقسام الثلاثة سابقة الذكر تحت عنوان سعر الصرف الموعوم (Floating)، إلا أن وصف صندوق النقد الدولي IMF لهذه الأقسام يوضح فرقاً مهماً جداً، يتجسد في أن سعر الصرف في ظل نظام الصرف الموعوم المدار يتحدد من خلال البنك المركزي أو الحكومة، بينما يتحدد سعر الصرف من خلال السوق في ظل نظامي التعويم النقي وغير النقي (Bofinger & Wollmeshauser, 2001, 5).

1-2. أنظمة الصرف الرسمية و الفعلية De jure & De facto.

يُعد فهم سياسة سعر الصرف مسألة جوهرية بغية التعرف على الآلية التي يعمل بها الاقتصاد الكلي، كما أنه من الحيوي للتحليل الاقتصادي الكلي والعمل التجريبي التفريق بين أنظمة اسعار الصرف المعلن عنها عبر الوثائق الرسمية De jure (وهي الأنظمة التي تعلن الدول رسمياً عن انتهاجها) وأنظمة الصرف بحكم الواقع De facto (وهي أنظمة الصرف التي تطبقها الدول فعلياً).

تُعبّر الأنظمة المعلن عنها عبر الوثائق الرسمية De jure عن رغبة وتوجه السلطات المحلية فيما يتعلق بسياسات الصرف، إذ تلعب هذه الأنظمة دوراً فاعلاً فيما يخص التوقعات، وتعد الأخيرة ضرورية لمصادقية أهداف السلطات النقدية، ومؤثرة في قرارات المشاركين في الاقتصاد، إذ تمكنهم من تكوين صورة حول تطورات سياسة الصرف والسياسة النقدية (جبوري ، 2013 ، 109).

أما على صعيد الواقع العملي فقد تعلن الدول عن انتهاجها أحد أنظمة الصرف بينما تطبق من الناحية الفعلية نظاماً مغايراً، وبذلك يصبح هناك تباين ما بين نظام الصرف بحكم القانون De jure ونظام الصرف بحكم الواقع De facto .

يلاحظ أن معظم الدول التي تعلن عن انتهاج نظام الصرف الثابت هي لا تطبق ذلك النظام فعلياً (بحكم الواقع)، إذ إن هذه الدول غالباً ماتتخلى عنه، كما أشار (Obstfeld & Rogoff 1995)، إلى ما يسمى بـ "سراب أسعار الصرف الثابتة" Mirag of Fixed Rates ، إذ أنه ليس هناك سوى ستة من الاقتصادات الكبرى حافظت على ربط عملاتها أكثر من خمس سنوات عن طريق وضع بعض القيود على حركة رؤوس الأموال.

كما يلاحظ أن معظم الدول التي تعلن عن تعويم عملاتها، هي ليست في الواقع كذلك، وهذا ما أطلق عليه (Calvo & Reinhart , 2002) "الخوف من التعويم" Fear of Floating، إذ أن العديد من الدول تعلن رسمياً عن انتهاجها نظام سعر الصرف العائم Floating، في حين أن النظام المطبق هو نظام الصرف الثابت Fixed، هذه الدول تتدخل في سوق الصرف بشكل كثيف للحد من التقلبات التي تحدث في سعر صرف عملاتها، وبالتالي يتحول النظام إلى نظام سعر الصرف الثابت (Frankel & Wei, 2008, 385).

أظهرت الدراسات بأنَّ التغيرات في احتياطات النقد الأجنبي نسبة إلى تغيرات سعر الصرف لأولئك اللذين أعلنوا التعويم نظاماً لسعر صرف عملاتهم، لم تكن كبيرة فحسب بل أنَّها مالت إلى أن تكون ثابتة تماماً كما هو الحال بالنسبة لأولئك الذين أعلنوا رسمياً تطبيق نظام الصرف الثابت³.

لذا يُثار تساؤل مفاده: لماذا لا تقوم السلطات النقدية بالإعلان عن نظام الصرف الثابت عندما ترغب بتطبيقه فعلياً؟ بعبارة أخرى لماذا تعلن السلطات النقدية عن نظام صرف أكثر مرونة عندما ترغب بتثبيت سعر صرف عملاتها المحلية؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول أنَّ السبب الكامن وراء عدم الإعلان عن نظام الصرف الثابت عند الرغبة بتطبيقه في الواقع هو الخوف من أنَّ هذا الإعلان قد يجعل العملة المحلية للبلد محط إهتمام المضاربين Speculators ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعتقد المصرف المركزي أنَّ الاقتصاد يتأثر في بعض الاحيان بصدمات مفاجئة، الأمر الذي يتطلب تعديلات هامة في سعر الصرف، في هذه الحالة فإنَّ المصرف المركزي لا يريد أن يكون مرتبطاً بالتزام مسبق يجعل التعديلات في أسعار الصرف إجراءً أكثر صعوبة (Genberg & Alexander, 2004, 7).

فضلاً عن ذلك تستدعي طبيعة نظام الصرف المعلن وجود تفاعل وشراكة اقتصادية ما بين الجمهور والسلطات النقدية، لذا يَصُعب على السلطات النقدية الإعلان عن نظام سعر صرف معين وتحيد عنه بعد ذلك بشكل نظامي، فإدراك الشركاء الاقتصاديون بتخَلّي السلطات النقدية عن التزاماتها يدفعهم إلى عدم إيلاء إهتمام لتصريحات السلطات النقدية مستقبلاً، لذلك فإنَّ التضارب بين نظام الصرف المعلن والمطبق في الواقع العملي يُضعف مصداقية سياسات سعر الصرف، بالتالي، تُعطي دلالات خاطئة عن النتائج والسياسات المترتبة على أنظمة الصرف المعلن عنها رسمياً (جبوري، 2013، 120).

وتوجد هنالك دراسات تطبيقية عديدة صنفت أنظمة الصرف الفعلية De facto ، ومن أبرزها (Atish, et.al., 2014, 9):

(Levy-Yeyati & Sturzenegger (2005), Reinhart & Rogoff (2003, 2004).

2. الاحتياطات الدولية International Reserves:

يقصد بالاحتياطات الدولية الأصول الأجنبية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة، و/ أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يُستند إليه في الاقتراض الخارجي، فضلاً عن إمكانية الحصول على عائد بإدارة مكانية و زمانية و نوعية مناسبة مع غلبة المنهج قصير الأجل)(صندوق النقد الدولي، 2009، 111).

وبالتالي يساعد السحب من هذه الاحتياطات التي تكون في حيازة البنوك المركزية على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف، وتجنب السياسات الاقتصادية غير المرغوبة اجتماعياً.

³ للمزيد راجع (Frankel & Wei, 2008)

تلجأ الدول التي لاتملك مستوى آمناً ومرغوباً فيه من الاحتياطات، أما إلى تطبيق بعض السياسات المفروضة من المؤسسات المالية الدولية التي تكون في أغلب الأحيان غير مقبولة اجتماعياً، أو الأقتراض من الخارج، أو تخفيض قيمة عملتها الخارجية حتى تقلل من الطلب على الاستيرادات، الامر الذي يؤدي إلى زيادة الاسعار والتعرض للتضخم ومشكلاته(بلقاسم ، 2009 ، 8) .

2-1. عناصر الاحتياطات الدولية

Elements of international reserves:

تتكون الاحتياطات الدولية كما عُرِّفت من الأصول الأجنبية التي تمتلكها السلطات النقدية، أما عن عناصر الاحتياطات، فيُشار إلى أنَّ المفهوم الواسع للاحتياطات الدولية أصبح يشمل في عالمنا المعاصر البنود الآتية:

2-1-1. الذهب النقدي Monetary gold:

هو الذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية (أو أطراف أخرى خاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية) وتحتفظ به اصولاً احتياطية (صندوق النقد الدولي، 2009، 113-114).

2-1-2. حقوق السحب الخاصة (SDR) Special Drawing Rights :

تعد حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي إستحدثه صندوق النقد الدولي عام 1969 ليصبح مكماً للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتماداً على سلة من أربع عملات دولية أساسية (الدولار ، اليورو، الين، الجنيه الإسترليني) ، ويمكن مبادلتها بأي من العملات القابلة للتداول الحر (IMF، 2013).

2-1-3. العملات الأجنبية Foreign currencies:

الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية القوية ، كالدولار والاسترليني والين واليورو وغير ذلك من العملات الموجودة في حيازة المصرف المركزي .

ولكي تستوفي العملة دور الاحتياطي الدولي، و تؤدي دور النقد العالمي يجب أن تتوفر فيها الشروط

التالية (بلقاسم ، 2008 ، 11):

- أن تكون لهذه العملة سوق عالمية يتوافر فيها العرض والطلب عليها (مكانة عالية في مجال التجارة الدولية).
- أن تتمتع قيمة هذه العملة بقدر كبير من الثبات، أو في الأقل بقدر أكبر من الأستقرار.
- الاعتماد على نظام نقدي ومصرفي محلي ، وعلى درجة كبيرة من من التقدم والخبرة في مؤسساته وكفاءة عالية في طرق إدارته.
- يجب أن لا تخضع هذه العملة للندرة الدورية في حال العجز أو الفائض على مستوى ميزان المدفوعات.

2-1-4. حق الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية.

2-1-5. الهبات والمساعدات بالعملة الأجنبية:

يمكن لمركز الاحتياطيات الدولية للبلد أن يزيد من خلال المعونات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول الاخرى (بلقاسم ، 2008 ، 12-13) .

2-2. المستوى الامثل للطلب على الاحتياطيات الدولية

Optimal level of demand for international reserves:

ينطوي الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية على تكلفة (لأن هذه الاحتياطيات يجب أن تكون سائلة أو اقرب للسيولة حتى تكون جاهزة للجوء إليها عند الضرورة و بالسرعة المطلوبة)، يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة احتفاظه بهذه الاحتياطيات تتمثل في التضحية بالاستخدامات أو (الفرصة البديلة Opportunity) للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطيات، فلا بد أن يكون هناك تعادل بين التكلفة و العائد الاجتماعي حتى يمكن تقدير المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية. بعبارة اخرى، يجب ان يكون هناك تعادل بين حجم المنافع المتوقعة و بين التكلفة (بلقاسم ، 2009 ، 47):

- إذا كانت المنافع المتوقعة أقل من تكلفة هذه الاحتياطيات: فيكون هناك حالة إفراط في هذه الاحتياطيات (Excess Reserves) .
- إذا كانت المنافع المتوقعة أكبر من كلفة هذه الاحتياطيات: فيكون مستوى تلك الاحتياطيات أقل من الفرصة (Deficit) .
- الوضع الامثل (Optimal) بالطبع هو ان تحرص البنوك المركزية على المعادلة بين المنافع والتكلفة. كما يمكن تحديد أربع مجموعات من المتغيرات بصورة عامة بغية الحكم على مدى كفاية أو ملائمة adequacy الاحتياطيات الدولية، تعد هذه المجموعات الاربعة محددات لملاحظة تفضيلات الاحتياطيات الدولية عبر البلدان (Mwase , 2012, 6):

- أ- تعرض الحساب الجاري للمخاطر **Current account vulnerabilities**.
- ب- تعرض حساب رأس المال للمخاطر **Capital account vulnerabilities**.
- ت- نظام سعر الصرف **Exchange rate regime**.
- ث- تكلفة الفرصة البديلة **Opportunity cost**.

وتوجد أيضاً عدداً من الضوابط للحكم على مدى كفاية الاحتياطيات الاجنبية منها (Mwase , 2012):

- **حجم الاقتصاد Economy size**: حجم المعاملات المالية الدولية، إذ أنه من المتوقع أن حجم الاحتياطيات يزيد مع زيادة حجم الاقتصاد.
- **حدوث الازمات Crisis episodes**:
- **المؤسسات Institutions**: تؤثر نوعية أو جودة المؤسسات في الطلب على الاحتياطيات الدولية، إذ أن البلدان التي لديها مؤسسات ضعيفة قد تحتاج إلى حيازة المزيد من الاحتياطيات من اجل تعزيز الثقة ، ولكن

يمكن أن تكون المؤسسات الضعيفة مرتبطة مع حيازات أقل من الاحتياطيات و قد تستخدم الحكومات الفاسدة احتياطياتها.

حظيَّ الحجم الأمثل من الاحتياطيات الدولية الذي يجب أن تمتلكه السلطات النقدية مزيداً من النقاش في الاوساط الاقتصادية ودارَ النقاش حول المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد الحجم، أو المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية. وقامت على ذلك الكثير من الدراسات بوضع معايير يتم على أساسها تحديد الحجم الأمثل من الاحتياطيات الدولية التي يجب أن تمتلكها السلطات النقدية (بلقاسم، 2009، 13).

فما هو المستوى الأمثل و الملائم للاحتياطيات الدولية الذي يتعين أن تسعى إليه السلطات النقدية حتى تكون في وضع آمن و سليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة وغير المتوقعة، التي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات (ارتفاع أسعار الواردات، نقص حصيلة الصادرات، صعوبات الاقتراض الخارجي وتقلبات الفائدة نسبياً...الخ) و يجعل - في الوقت نفسه - تكلفة هذه الاحتياطيات عند حدودها المقبولة اقتصادياً؟ (بلقاسم، 2008، 48).

توجد عدة مقاييس مقترحة في الأدب الاقتصادي تعد مؤشراً على كفاية الاحتياطيات من أهم هذه المقاييس:

❖ نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الاستيرادات (R/IM):

ويعتقد أنصار هذا المقياس أن نسبة تدور حوالي 30% من قيمة الاستيرادات سنوياً أو تغطية حجم الاحتياطيات مدة ثلاثة أشهر من الاستيرادات تعد مستوى ملائماً للاحتياطيات الدولية.

ويرى بعض الكتاب أن نسبة الاحتياطيات إلى الاستيرادات يجب أن تتراوح فيما بين (30 - 40 %)

(بلقاسم، 2009، 48).

ويعد هذا المؤشر أكثر المؤشرات ملائمة لواقع البلدان الريفية وحيدة الجانب إذ يعتقد الباحث متواضعاً

أن النسبة تزداد كثيراً في هذه الاقتصادات بسبب التقلبات المفاجئة والمستمرة في سعر موردها الريعي.

❖ استخدام نسبة الاحتياطيات إلى عجز ميزان المدفوعات:

تعد الاحتياطيات رصيذا لمواجهة العجز Confront Deficit ولتجنب ما عسى أن تضطر إليه الدولة من

سياسات غير مرغوبة

❖ من المؤشرات الأخرى التي تم استخدامها دلالة على كفاية الاحتياطيات خاصة في السنوات الأخيرة في الدول

ذات الأسواق الناشئة Emerging Market Countries هي ما أطلق عليها أنظمة التحذير المبكر لوقوع أزمة

مالية (EWS) Early Warning Systems و تشمل نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع

(R/M2)، و نسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل (R/STED) (بلقاسم، 2009، 49-51)

أ- نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (R/M2)

يمكن من خلال هذه النسبة معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها هي الأخرى أن تضغط

على الاحتياطيات أو قياس درجة الثقة في العملة، و مدى كفاءة النظام المصرفي (بلقاسم، 2009).

لذلك فان الحفاظ على احتياطات دولية بما يعادل 5 - 20% من عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) يعد حجم أمثل للاحتياطات الدولية لتكون قادرة على دعم الثقة في قيمة العملة المحلية في حال حدوث أزمة العملة Currency crisis وهذه النسبة مهمة خصوصاً بالنسبة للدول التي يتميز فيها النظام المصرفي بالضعف (Dominguez, 2011, 3).

ب- نسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل (R/STED)

يعادل الحجم الأمثل للاحتياطات الدولية في ضوء هذا المعيار، قيمة كافة التزامات الديون التي يَحِينُ موعد استحقاقها خلال مدة ألاثني عشر شهراً (في حالة حدوث الاختفاء المفاجئ لتدفقات رؤوس الاموال قصيرة الاجل (Dominguez, 2011, 3).

3. نظم وسياسات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2015).

بعد أحداث عام 2003، وحصول البنك المركزي العراقي على استقلالته في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004، وبدأ عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء مرتكزات قوية لهذا الاقتصاد في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق، كان يتوجب على صناع السياسة النقدية اللجوء إلى نظام صرف يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة ويستطيع تحقيق التحسن والاستقرار في قيمة الدينار العراقي.

في أواخر عام 2003 أقام البنك المركزي العراقي مزاد العملة الاجنبية ليضع حد للتعددية الرسمية لأسعار الصرف في العراق وما أفرزته من تشوهات، واعتماد نظام الصرف المعموم المدار كما أعلن De jure، إذ يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة وارشاف البنك المركزي لخطورة وأهمية سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

وأضحى مزاد العملة الاجنبية يمثل المجال الملائم في تحديد سعر الصرف الذي ترمي إليه السياسة النقدية وتعتمده مثبتاً اسماً Nominal anchor أو هدفاً وسيطاً Intermediate Target للسياسة النقدية بغية تحقيق هدفها النهائي متمثلاً باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية.

ساهم مزاد العملة الاجنبية في تحقيق توازن مابين عرض العملة المحلية (الطلب على العملة الاجنبية) والطلب على العملة المحلية (عرض العملة الاجنبية) (الشبيبي، 2007، 26-27)، مما قاد إلى تحسين واستقرار سعر صرف الدولار/الدينار خلال المدة (2004-2015) وهو مُحَصِّلَةٌ مباشرة لزيادة الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي المتأتية أساساً من جراء قيام الأخير بتنفيذ العوائد النفطية للحكومة التي تمثل المصدر الوحيد للعملة الأجنبية (صالح، 2011، 5)، إذ بلغت الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي ما يقارب 74 مليار دولار في نهاية عام 2013 وهي الأعلى في تاريخ العراق النقدي والتي تعد غطاء للعملة العراقية وساندة لقيمتها.

يلاحظ من خلال الجدول (1) الذي يشير إلى مسارات تطور سعر صرف الدولار/الدينار للمدة (2015-2004)، ارتفاع سعر صرف الدينار بصورة كبيرة نسبياً بعد الشروع بتطبيق مزاد العملة ليبلغ سعر الصرف في عام 2004 (0.000688705 دولار / دينار) حسب سعر مزاد العملة و(0.000688231) حسب السعر في

السوق الموازي، بعد ان بلغ سعر الصرف عام 2003 (0.000516) ، ان الارتفاع والتحسين في سعر صرف الدينار خلال المدة (2003-2004) كان يقارب (50%) في السوق الموازي للصرف.

بعد ذلك عاود سعر صرف الدينار التدهور عام 2005 ليلبغ (0.000680735) حسب سعر مزاد العملة و(0.000679348) في السوق الموازي للصرف، الا أنه يعد تدهوراً طفيفاً ناجماً عن تدهور الأوضاع الأمنية في تلك المدة، إذ عاود الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال المدة (2006-2008) في السوقين المركزية ممثلة بمزاد العملة الأجنبية والسوق الموازية، أما المدة المحصورة بين (2009-2014) فشهد سعر صرف الدينار استقرار ملحوظاً في السوق المركزية للصرف، و أن التحسن في قيمة الدينار العراقي للمدة (2004-2014) كان يقارب (24%) في السوق المركزية للصرف وما يقارب (20%) في السوق الموازية للصرف الجدول(1)، كما أن التحسن الذي حدث في قيمة العملة العراقية خلال هذه المدة زاد من ثقة الافراد بالدينار نسبياً، وضيق نوعاً ما من ظاهرة الدولار التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

يمكن القول بأن الاختلاف بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعره في السوق الموازية بات يضمحل تدريجاً خلال المدة (2004-2014)، واصبح الفارق بين السعيرين طفيف جداً باستثناء 2015 اتسعت الفجوة بين السعيرين قليلاً كما في الشكل(1)، و يعزى ذلك إلى المادة 50 من قانون موازنة 2015 التي تضمنت تحديد سقف المبيعات من العملة الاجنبية في النافذة ب(75)مليون دولار يومياً، وعلى الرغم من تطبيق هذه المادة من قبل المركزي العراقي لأيام قليلة ومن ثم التخلي عنها، إلا أن دخول التوقعات حيز التحفيز لظاهرة إنخفاض سعر صرف الدولار/ الدينار قاد إلى إتساع الفجوة بين السعيرين، فضلاً عن تراجع أسعار النفط العالمية في نهاية عام 2014 والأحداث السياسية والأمنية في البلاد.

تمكن مزاد العملة من إشباع الطلب على العملة الأجنبية خلال المدة (2004-2015) ، وجعله القائد في تحديد سعر الصرف، وبالتالي ولى مزاد المركزي الوعاء الذي منح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي قدرة على التدخل لفرض الاستقرار في قيمة الدينار العراقي متبوعاً بالاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار والحد من تزايد معدلات التضخم.

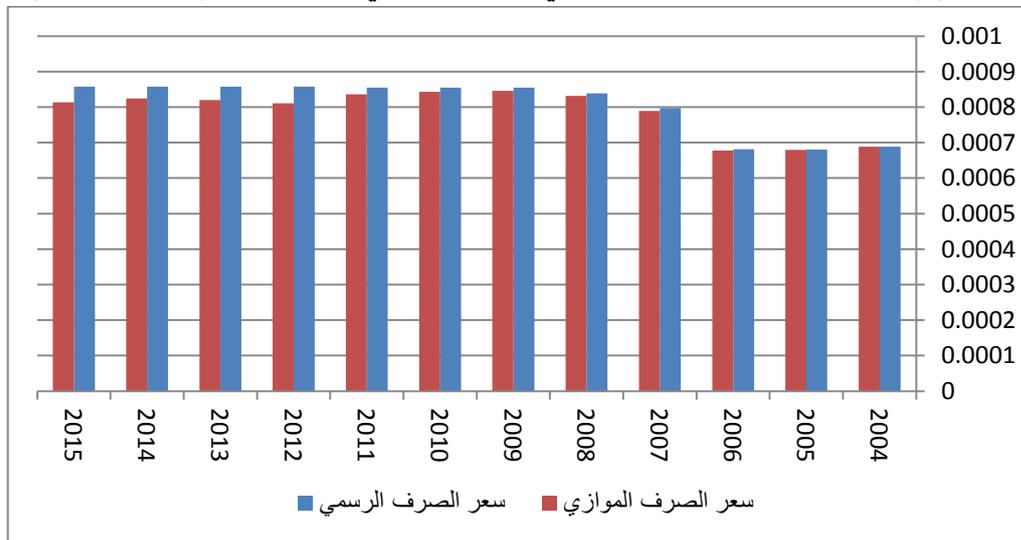
الجدول (1) تطور سعر صرف الدولار / الدينار في السوقين الرسمي والموازي للمدة (2004-2015)

السنوات	سعر الصرف الدولار/الدينار في السوق الرسمي	معدل النمو السنوي %	سعر الصرف الدولار/الدينار في السوق الموازي	معدل النمو السنوي %
2004	0.000688705	—	0.000688231	—
2005	0.000680735	(1.15)	0.000679348	(1.29)
2006	0.000681663	0.13	0.000677966	(0.20)
2007	0.000796813	16.89	0.000789266	16.41
2008	0.000838223	5.19	0.000831255	5.32
2009	0.000854701	1.96	0.000846024	1.77
2010	0.000854701	0	0.00084317	(0.33)
2011	0.000854701	0	0.00083612	(0.83)
2012	0.000857633	0.34	0.00081103	(3.0081)
2013	0.000857633	0	0.000819672	1.11
2014	0.000857633	0	0.000823952	1.44
2015	0.000857633	0	0.000813135	-1.31

المصدر:

- البنك المركزي العراقي. (2004-2014). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- البنك المركزي العراقي. (2015). اسعار الصرف من بداية المزاد ولغاية 2015/2/19، ومن 2015/4/6 ولغاية 2015/11/18، بغداد، مزاد العملة: <https://www.cbi.iq/index.php?pid=CurrencyAuctions>
- معدل النمو من عمل الباحث، القيم داخل الاقواس سالبة.

الشكل (1) تطور سعر صرف الدولار / الدينار في السوقين الرسمي والموازي للمدة (2004-2013)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1).

في خضم هذا كله يُثار تساؤل مفاده: ما هو نظام الصرف المطبق فعلاً من قبل السياسة النقدية في العراق طوال المدة (2004-2013)؟ إذ أصبح هذا الامر مثيراً للجدل في كل مكان، خصوصاً وان الرأي السائد لدى صنّاع السياسة النقدية والمعلن من قبل البنك المركزي العراقي هو ان نظام الصرف في العراق خلال هذه المدة هو نظام الصرف المعوم المدار ⁴ Managed float،

⁴ لم يتضمن قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 نصاً صريحاً يوضح نظام الصرف في العراق، إلا أنّ إلغاء متطلبات غطاء العملة المنصوص عليها وفق المادة 40 من القانون السابق، وفي الوقت نفسه تأكيد القانون الجديد للبنك المركزي العراقي على اهمية

يمكن القول ان نظام الصرف الفعلي المطبق في العراق خلال المدة (2004-2008) هو نظام صرف معوم مدار **Managed float** ، وهو يطابق النظام المعلن من قبل البنك المركزي العراقي. كما أنّ نظام الصرف الفعلي **De facto** المطبق بحكم الواقع في العراق خلال المدة (2009-2013) هو نظام صرف ثابت، بذلك فهو يختلف عن النظام المعلن **De jure** من قبل البنك المركزي العراقي⁵.

4. الاحتياطات الدولية في ظل إدارة سعر صرف الدينار وتدريج أسعار النفط العالمية للمدة (2004-2015).
4-1. تطور الاحتياطات الدولية في العراق وأسعار النفط العالمية للمدة (2004-2015).

تتراكم الاحتياطات الدولية من جراء حركة القطاع الخارجي للاقتصاد أو ميزان المدفوعات (في الجزء الخاص من الحساب الرأسمالي والمالي فقرة التسويات وتغير الاحتياطات وبإشارة محاسبية تغاير واقع التحقق فالإضافة بإشارة سالبة والتناقص بإشارة موجبة)، إذ إنّ هذه الاحتياطات تتغير نقصاناً وزيادة في ظل هذه الحركة الخارجية، كما ان الوظيفة الاساسية التي تمارسها الاحتياطات الدولية تتجسد في الحد من التعرض للأزمات الخارجية، عبر توفير سيولة كافية بالعملة الأجنبية لإمتصاص الصدمات والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية. وفي دولة نفطية مثل العراق، يرتبط ارتفاع او انخفاض الاحتياطات الدولية، اساساً، بالعوائد النفطية من العملة الاجنبية واستخدامات هذه العوائد سواء من قبل الدولة أو القطاع الخاص.

تنامت الاحتياطات الدولية وتطورت لدى البنك المركزي العراقي، بعد احتلال العراق والتغيرات السياسية، بشكل كبير خلال المدة (2004-2013)، بسبب رفع الحصار الاقتصادي عن العراق عملياً وزيادة أسعار النفط كما الجدول في الجدول (2) وصادراته ومن ثم عوائده، إذ أنّ العوائد النفطية تشكل ما يقارب 95% من الاحتياطات الدولية للعراق.

بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية بموجب القانون رقم 56 والصادر عنه عام 2004 انفصلت موارد الحكومة المركزية بالعملة الاجنبية عن الاحتياطات الدولية للبنك المركزي.

يوضح الجدول (2) تطور الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي وأسعار النفط في سلة أوبك، ففي (2004) وما تلاها شهدت الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي واسعار النفط إرتفاعاً مُطرداً بإستثناء العام (2009) إذ انخفضت الاحتياطات بما يقارب (10%) ناجم عن تراجع الطلب على النفط الخام ، وبالتالي انخفاض سعره في السوق العالمية بما يقرب (35%) بفعل الأزمة المالية التي شهدها العالم في ذلك العام، في حين ارتفعت الاحتياطات خلال المدة (2004-2013) بما يقارب (691%) مقترنة بارتفاع أسعار النفط بما

الاحتياطات الدولية وحسن ادارتها والاحتفاظ بها، يفسر كل ذلك على أنه إعلان من قبل البنك المركزي العراقي عن نظام سعر صرف أكثر مرونة، ويمكن وصفه ب(التعويم المدار)(حسن، 2007، 87).

كما أكد صندوق النقد العربي خلال دورة أقالها عن "الاستقرار المالي" أن نظام الصرف في العراق هو نظام (معوم مدار)(جريدة الاتحاد، 2012، www.alittihad.ae).

⁵ للمزيد راجع (داغر ومهوس، 2015، 11-16) (مهوس، 2015، 72-87).

يقرب (193.67%) للمدة نفسها، وهذا ما يوضحه الشكل (2) إذ تسير الاحتياطيات الدولية في العراق باتجاه واحد مع أسعار النفط.

بينما شهدت الاحتياطيات تراجعاً ملحوظاً عامي (2014-2015) إذ وصلت عام 2015 إلى ما يقرب (51.67) مليار دولار الجدول (2) وبنسبة انخفاض عن 2013 تقدر بـ(30.5%) وهذا التراجع جاء بفعل عوامل من أهمها الظروف السياسية والأمنية في العراق واستمرار العمليات العسكرية والحرب ضد داعش مما زاد من استيرادات العراق من الأسلحة والأعتدة لإدامة زخم المعركة ضد الارهاب، فضلاً عن تراجع أسعار النفط العالمية حيث كان متوسط سعر النفط عام 2015 ما يقرب (\$49.4) دولار للبرميل، وعلى الرغم من كل الظروف آنفه الذكر إلا أنَّ البنك المركزي العراقي ملتزمٌ بالدفاع عن سعر الصرف الدينار في نافذة العملة مستهدفاً بذلك المحافظة على استقرار سعري نسبي.

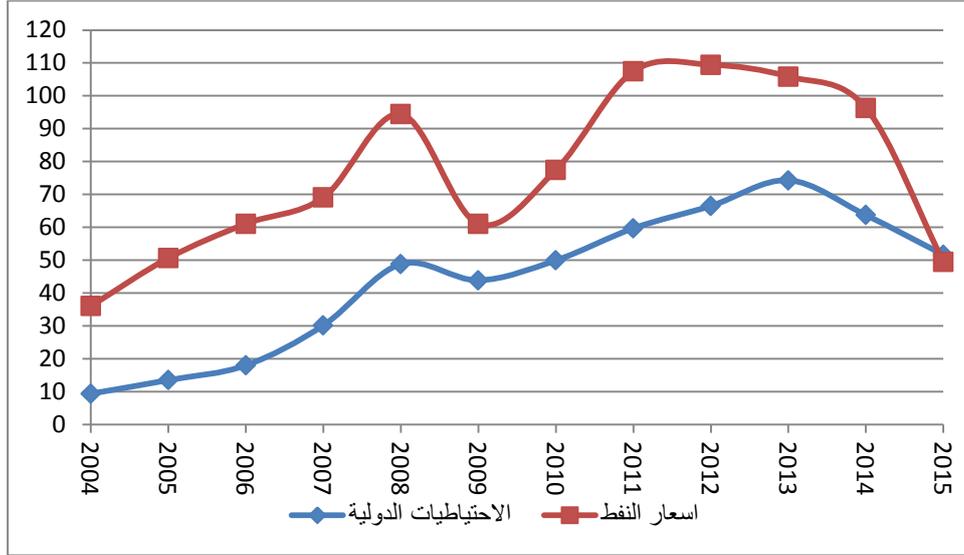
الجدول (2) تطور الاحتياطيات الدولية في العراق وأسعار النفط العالمية للمدة (2015-2004)

السنوات	الاحتياطيات الدولية مليار دولار	معدل النمو %	أسعار النفط في سلة أوبك دولار للبرميل	معدل النمو %
2004	9.3957	----	36.05	-
2005	13.5197	44	50.64	40.47
2006	18.0122	33	61.08	20.61
2007	30.1633	67	69.08	13.09
2008	48.8096	62	94.45	36.72
2009	43.8849	-10	61.06	-35.35
2010	49.9392	14	77.45	26.84
2011	59.7073	20	107.46	38.74
2012	66.5052	11	109.45	1.85
2013	74.3016	12	105.87	-3.27
2014	63.72	-14	96.29	-9.04
2015	51.67	-18	49.49	-48.60

المصادر:

- البنك المركزي العراقي. (2006، 2009، 2012، 2014). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- البنك المركزي العراقي. (2015). المؤشرات المالية الأساسية KFI، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, several issues, (www.opec.org).
- استخدم الباحث لتحويل قيمة الاحتياطيات من الدينار الى الدولار سعر الصرف في السوق الموازية في سنة التحويل.

الشكل (2) تطور الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي واسعار النفط العالمية للمدة (2004-2015)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (2).

4-2. المستوى الامثل للاحتياطيات في العراق للمدة (2004-2015).

لغرض القياس الكمي للحجم الملائم من الاحتياطيات الدولية يجب الأخذ بالحسبان واقع الاقتصاد المعني بذلك القياس من ظروف سياسية واقتصادية وما يتعرض له وما يعانيه من مشاكل وأزمات.

يُعدُّ أكثر المقاييس استخداماً لكفاية الاحتياطيات خاصةً في البلدان النامية، هو المقياس الذي يبين القدرة على تمويل الاستيرادات في حال نقص الاحتياطيات من الصادرات المعبر عنها بعدد شهور الاستيرادات، ولتَمَيِّز الاقتصاد العراقي بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات وإفئقارها للتنوع وإقتصارها على النفط الخام سلعةً أساسيةً للتصدير، في حين توجد درجة عالية من التنوع بالاستيرادات، لذا فأَنَّه من الملائم استخدام نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الاستيرادات (R/IM) لتقييم كفاية الإحتياطيات الدولية. وتعد ستة شهور تغطيةً كافيةً بخلاف المعروف في المصادر (3-4 اشهر) نظراً للريعية الشديدة في الاقتصاد العراقي.

قد يذهب الاعتقاد إلى أنَّ تغطية الاحتياطيات للاستيرادات مفضلة في حالة الشهور الأكثر متناسين أنَّ الاحتياطيات توضع في إدارة استثمارية قريبة للسيولة التامة ولا تشكل عوائدها أثراً كبيراً حارمة الاقتصاد من فرص استثمارية ممكنة عبر الاستثمار طويل الأمد خارج إطار الاحتياطيات. إذن العبرة في الموازنة ما بين التحوط بالشهور الأكثر والعائد المحتمل الأكبر.

يوضح الجدول (3) القيمة السنوية والشهرية للإستيرادات ونسبة الإحتياطيات للإستيرادات للمدة (2004-2015)، إذ يلاحظ أنَّ نسبة تغطية الاحتياطيات إلى الاستيرادات لعام 2004 ارتفعت من 5.2 شهر حتى بلغت اقصاها عام (2007) بما يقارب (21) شهر تقريباً، بعدها تراوحت هذه النسبة حول متوسط 17 شهر تقريباً، مما يعني أنَّ الاحتياطيات الدولية أعلى بكثير من القاعدة الأساسية التي تبلغ 6 أشهر.

الجدول (3)

القيمة السنوية والشهرية للإستيرادات ونسبة الإحتياطيات للإستيرادات للمدة (2004-2015) مليار دولار

السنوات	الاحتياطيات الدولية (1)	قيمة الاستيرادات* سنويا (2)	قيمة الاستيرادات شهريا (3)	نسبة الاحتياطيات للاستيرادات % (4)
2004	9.3957	21.3023	1.7751	5.292780592
2005	13.5197	20.0022	1.6668	8.110927798
2006	18.0122	18.7075	1.5589	11.55399706
2007	30.1633	16.6225	1.3852	21.77528049
2008	48.8096	30.1712	2.5142	19.41305616
2009	43.8849	32.6733	2.7227	16.11771079
2010	49.9392	37.328	3.1106	16.05417917
2011	59.7073	40.6325	3.3860	17.63336246
2012	66.5052	47.7986	3.9832	16.69635512
2013	74.3016	50.44	4.2033	17.67682791
2014	63.72	45.2	3.7666	16.91681416
2015	51.67	44.5	3.7083	13.93348315

المصادر:

- البنك المركزي العراقي. (2006، 2009، 2012، 2014). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- * قيمة الاستيرادات لعام 2015 تقديرات أولية من البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- العمود (3) و (4) من عمل الباحث، قيمة الاستيرادات شهريا العمود (3) تم التوصل اليها باستخراج الوسط الحسابي.

4-3. استنزاف الاحتياطيات الدولية وانضباط السياسة المالية في العراق (2004-2015).

4-3-1. استقرار سعر صرف الدينار واستنزاف الاحتياطيات الدولية.

في ظل نظام مالي يفتقر بشدة للعمق Dis monetizing and nonfinancial depth وارتفاع السيولة المصرفية وأسعار الفائدة الموجهة إدارياً تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي غير فاعلة إلى حد كبير. بالتالي، فإنَّ الأداة الأساسية المتاحة أمام المركزي العراقي هي التدخل في سوق الصرف الاجنبي، إذ أنَّ سعر الصرف الثابت بحكم الواقع De facto عاد بالفائدة على الاقتصاد العراقي (صندوق النقد الدولي، 2013، 19).

إلا أنَّ المحافظة على سعر صرف ثابت ومستقر تحقق من خلال مباشرة المركزي العراقي باستبدال العملة القديمة ودخول العملة الجديدة للتداول، وما لاقته من قبول عام إذ توافر الأمان وصعوبة التزوير والتلاعب بحقوق حاملها، مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد وعدّه خزينةً جيداً للقيمة (المركزي، 2003، 13)، فضلاً عن قيام المركزي بتنظيم مزاد العملة وضخ جزء كبير من العملة الأجنبية من أجل تحقيق توازن حقيقي بين الطلب

والعرض على العملة الأجنبية في سوق الصرف، إذ بلغت مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية 6.1 مليار دولار عام 2004، استمر الارتفاع في مبيعات المركزي من العملة الأجنبية حتى بلغت أعلى مستوى لها عام 2013 ما يقارب 53.8 مليار دولار بنسبة ارتفاع تقارب 781.4% بالمقارنة مع عام 2004 (الجدول 4). يُلاحظ من الجدول (4) ارتفاع مشتريات المركزي من الدولار من وزارة المالية من عام 2003 حتى وصلت لأعلى مستوى لها عام 2013 بواقع 62 مليار دولار، ومن ثم عاودت الانخفاض عام 2014 إلى ما يقارب 47 مليار دولار بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الناجم عن انخفاض أسعار النفط إذ وصلت مشتريات المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية إلى ما يقرب 32.5 مليار دولار عام 2015. يوضح الجدول (4) تطور مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية ومبيعاته من العملة الأجنبية في المزاد ونسبتها إلى الاحتياطيات الدولية التي بحوزته، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للمدة (2012-2004) ما يقارب 67%، في ما بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها عام 2014 بما يقارب 81%، أخيراً عام 2015 بلغت هذه النسبة 68%، هذه النسب المرتفعة توضح مدى استنزاف الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي للدفاع عن استقرار سعر صرف الدينار أملاً في تحقيق الاستقرار السعري.

(4) الجدول

مزداد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي للمدة (2015-2004) مليار دولار

السنوات	مشتريات البنك المركزي من العملة من وزارة المالية	مبيعات البنك المركزي من العملة في المزاد	الاحتياطيات الدولية	نسبة المبيعات للاحتياطيات %
2004	10.352	6.108	9.3957	65
2005	14.854	10.462	13.5197	77
2006	18	11.175	18.0122	62
2007	26.7	15.98	30.1633	52
2008	45.5	25.869	48.8096	52
2009	23	33.992	43.8849	77
2010	41	36.171	49.9392	72
2011	51	39.798	59.7073	66
2012	57	48.649	66.5052	73
2013	62	53.838	74.3016	72
2014	47.5	51.728	63.72	81
2015	32.5	35.34	51.67	68

المصادر:

- البنك المركزي العراقي. (2003، 2006، 2009، 2012، 2014، 2015 تقديرات أولية). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- البنك المركزي العراقي. (2015-2004) بيانات النافذة، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

في خضم هذا كله يثار التساؤل الآتي : ما هي القيود التي تولد ميول تضخمية تخل بالاستقرار السعري وتجعل البنك المركزي العراقي يستنزف قدرًا كبيراً من الاحتياطيات الدولية للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار؟ هذا ما يحاول الباحث تفسيره في الفقرة التالية من هذا المبحث.

4-3-2. ثبات سعر صرف الدينار وانضباط السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2015).

يمول الانفاق الحكومي في العراق ، كما هو الحال في الدول النفطية النامية الأخرى، بشكل أساسي عن طريق الإيرادات النفطية، حيث تبادل الحكومة العملة الأجنبية مع البنك المركزي العراقي للحصول على مبالغ كافية من العملة المحلية لتمويل انفاقها في الداخل، في هذه الحال تتوسع القاعدة النقدية تبعاً لهذه الآلية.

يمكن توصيف الانفاق الحكومي وحركته في الاقتصاد العراقي وفق مرحلتين :

الأولى: إنَّ الطلب الكلي الفائض على السلع القابلة للمتاجرة Tradable الذي يولده التوسع الكبير في الانفاق الحكومي وفي جانبه الجاري (الاستهلاكي) يتم اشباعه عن طريق الاستيرادات التي تعني ضمناً زيادة الطلب على العملة الأجنبية الأمر الذي يقود الى ميول تضخمية تقيد أهداف السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار السعري وتزيد من تكلفة سياسة التدخل في سوق الصرف للبنك المركزي العراقي عبر ضخ مبالغ كبيرة من الاحتياطيات الدولية، وبالتالي استنزاف هذه الاحتياطيات (صالح، 2012، 1) .

الثانية: الطلب الكلي على السلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة Non Tradable (اراضي، سكن، خدمات ادارية، مجاري، وغيرها كثيرا)، فعندما يكون الناتج المحلي للسلع غير القابلة للمتاجرة ذو مرونة عرض منخفضة جداً في الأجل القصير، فبعد نقطة معينة من تزايد الطلب الكلي على هذه السلع تبدأ أسعارها بالإرتفاع ومن ثم تتعدم مرونة العرض عند الوصول الى الطاقة الانتاجية القصوى كما يحدث مثلاً في الاراضي السكنية في العراق، وأنَّ الانفاق الحكومي الداخلي يتحدد نقدياً في بادئ الأمر ثم يتحدد محتواه الحقيقي في ضوء المستوى العام للأسعار وعبر المعادلة الآتية(بريهي، 2012، 111-113):

$$x + ax + bpy = py \text{ --- (1)}$$

وباعادة ترتيب المعادلة نحصل على:

$$(1 + a)x = (1 - b)py \text{ --- (2)}$$

إذ أن:

y : الناتج المحلي الحقيقي من السلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة.

x : الانفاق الحكومي الداخلي بالعملة المحلية: الدينار.

p : المستوى العام للأسعار.

ax : جزء من الانفاق الخاص المرتبط بالانفاق الحكومي الداخلي.

bpy : جزء من الانفاق الخاص المرتبط بالناتج الحقيقي من السلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة.

$$p = \frac{(1+a)x}{(1-b)y} \text{ --- (3)}$$

وبما ان a و b ثابت يمكن ان يختزل المقدار $\frac{(1+a)}{(1-b)}$ الى ثابت ايضاً وليكن f وبذلك تصبح المعادلة كالآتي:

$$p = f x/y \text{ --- (4)}$$

بموجب هذه المعادلات البسيطة، وفي ظل افتراض ثبوت y في الاجل القصير فان المستوى العام للاسعار يتغير بتغير الانفاق الحكومي الداخلي، أي أنّ التغير النسبي في القاعدة النقدية المحفزة بالانفاق الحكومي يساوي مستوى التقلب السعري.

بذلك فإن الميول التضخمية في العراق ناجمة عن فائض الطلب الكلي على السلع القابلة للمتاجرة المتولد من التوسع بالانفاق الحكومي بميل نحو الانفاق الجاري (الاستهلاكي) الذي يتم اشباعه عن طريق الاستيرادات، كذلك تبدأ الضغوط التضخمية بالتصاعد عند زيادة الطلب الكلي واقتران هذه الزيادة بتغير في بنيته لمصلحة السلع غير القابلة للمتاجرة (جورج، 2012، 90).

لكن ثمة مفارقة في الاقتصاد العراقي، إذ أصبحت أسعار السلع غير القابلة للمتاجرة تماثل ما هو عليه في البلدان المتقدمة، وبالتالي فإنّ هذا الاقتصاد راح يخضع لما يعرف بأثر Balassa-Samuelson⁶، على الرغم من كونه اقتصاد ذات طبيعة ريعية عالي الاستهلاك محدود النمو في قطاعاته السلعية والخدمية.

المفارقة الأخرى، هي أنّ العراق أصبح يستورد بشكل كبير الخدمات والمهارات والمتطلبات الخدمية مثل (اتساع الخدمات الطبية الخارجية التي كانت متوافرة محلياً، خدمات الشركات الامنية، شراء السكن خارج العراق، قيام شركات اجنبية بتنفيذ مشاريع اسكان وجلب مستلزمات العمل والبناء، فضلاً عن لوازم البنية التحتية واساسياتها ومتطلباتها وكثير من المهارات). كل هذه الخدمات والمتطلبات تعد جزء كبير من السلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة لكن في العراق تحولت الى سلع وخدمات قابلة للمتاجرة يتم اشباع الطلب الكلي على هذه السلع عبر الاستيراد الكثيف، وبالتالي فانها اخذت تخضع لقانون السعر الواحد، هذا الامر يولد ضغوط تضخمية وقيّد على الاستقرار السعري في العراق ناجم عن نمو الانفاق الحكومي وعلى الخصوص شقه التشغيلي في الموازنة العامة، فضلاً عن الانخفاض الشديد في انتاج السلع غير القابلة للمتاجرة القادرة على منافسة مثيلاتها من الاستيرادات، الامر الذي يؤدي الى الضغط اكثر على تكلفة سياسة التدخل في سوق الصرف واستنزاف المزيد من الاحتياطات الدولية (صالح، 2012، 3).

⁶ أثر Balassa-Samuelson: ليس بخاف أنّ أسعار السلع غير القابلة للمتاجرة في الدول النامية تكون أدنى منها في الدول المتقدمة الغنية أو الصناعية مما يعرف بأثر Balassa-Samuelson، ويعني أنّ متوسط الأجر يميل الى التساوي عبر القطاعات، حيث يتحدد أجر العامل في قطاع السلع القابلة للمتاجرة بموجب قيمة الانتاجية الحدية في هذا القطاع، منه ينتقل هذا الأجر الى قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة ذي الانتاجية الحدية المنخفضة، لذا ترتفع أسعار السلع غير القابلة للمتاجرة (بريهي، 2012، 258-259).

إنَّ التوسع الكبير الحاصل في الانفاق الحكومي مع ميل عالٍ للانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، في ظل اقتصاد عراقي يرتكز على القطاع النفطي بشكل أساس وتدهور واضح في القطاعات السلعية الأخرى، من شأنه أن يولد طلباً كلياً مضاعفاً ضخماً على السلع والخدمات القابلة وغير القابلة للمتاجرة.

إن تمويل الانفاق الحكومي في العراق والتوسع به لا يتطلب تحجيم الدخل القابل للتصرف (تدني شديد في دور أدوات الاستقرار التلقائي Automatic stabilizers مثل الضرائب النسبية) ، ذلك لأنه يمول من الإيرادات النفطية وليس كما في الدول المتقدمة حيث يمول الانفاق الحكومي بالدرجة الأساس من الضرائب المباشرة على الدخل الخاصة والضرائب غير المباشرة على السلع، وبالتالي لا ينخفض الطلب الكلي بزيادة تمويل الانفاق الحكومي في العراق بل على العكس من ذلك، فإنَّ الطلب الكلي الحكومي وغير الحكومي يرتفع عند التوسع في الانفاق العام، مما يفاقم ويثير الضغوط التضخمية (جورج، 2012، 95-96).

ويتم بالنتيجة إشباع هذا الطلب بواسطة الاستيرادات للسلع القابلة للمتاجرة، والجزء الكبير المتحول من سلع غير قابلة للمتاجرة إلى سلع قابلة للمتاجرة كما موضح آنفاً، إذ يرتبط تمويل هذه الاستيرادات بسياسة التدخل في سوق الصرف التي يتبناها المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار المفضي إلى الاستقرار السعري والحد من الضغوط التضخمية، لكن على حساب استنزاف جزء كبير من الاحتياطيات الدولية من العملة الأجنبية، وما لم يتدخل المركزي يومياً في سوق الصرف عبر عمليات السوق المفتوحة متمثلة بمزاد العملة الأجنبية ستظهر ضغوط تضخمية عالية تخل بالاستقرار السعري.

إذن يستنتج وجود إتساق بين الموازنة العامة من جهة وتراكم واستنزاف الاحتياطيات الدولية من جهة أخرى، فالتوسع بالانفاق الحكومي يستنزف الاحتياطيات الدولية وزيادة الإيرادات النفطية تراكمها.

يوضح الجدول (5) الترابط بين الانفاق الحكومي ومبيعات مزاد العملة الأجنبية للمركزي العراقي للمدة (2004-2015) ، ويلحظ أنَّ الانفاق الحكومي يقدر بحوالي 21.6 مليار دولار عام 2004 في حين بلغت مبيعات مزاد العملة الأجنبية لكونه نافذة التدخل للمركزي العراقي ما يقارب 6.1 مليار دولار، وأخذت مبيعات المركزي العراقي من العملة الأجنبية بالارتفاع حتى وصلت أعلى مستوى لها عام 2013 بما يقارب 54 مليار دولار لسحب فائض السيولة وإمتصاص فائض الطلب على العملة الأجنبية المتولد من زيادة الانفاق الحكومي الذي بلغ في ذلك العام ما يقارب 97.6 مليار دولار.

يوضح الشكل (3) العلاقة القوية بين مبيعات مزاد العملة الأجنبية والانفاق العام ، إذ يأخذ إتجاه منحنى مبيعات مزاد العملة الأجنبية إتجاه منحنى الانفاق العام نفسه، مما يعني أنَّ التغيرات في الانفاق العام هي التي تقود إلى التغيرات الحاصلة في مبيعات مزاد العملة الأجنبية.

الجدول (5)

تطور الانفاق العام ومبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية (2004-2015) مليار دولار

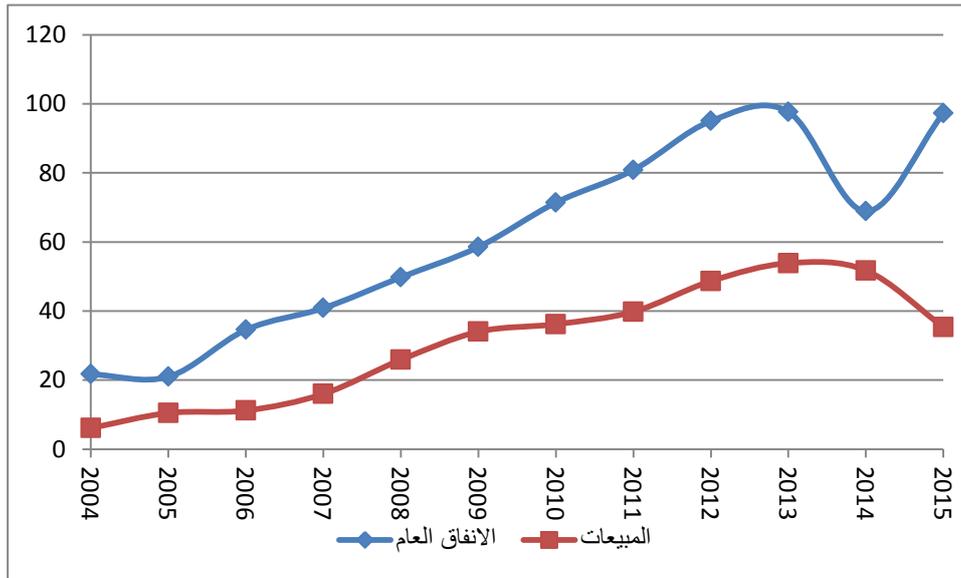
السنوات	الانفاق العام*	مبيعات البنك المركزي من العملة في المزاد
2004	21.693	6.108
2005	20.944	10.462
2006	34.551	11.175
2007	40.826	15.98
2008	49.759	25.869
2009	58.515	33.992
2010	71.38	36.171
2011	80.821	39.798
2012	94.996	48.649
2013	97.645	53.838
2014	68.846	51.728
2015	97.239	35.34

المصادر:

- البنك المركزي العراقي. (2003، 2006، 2009، 2012، 2014، 2015 تقديرات أولية). النشرات السنوية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- وزارة المالية. (2004-2014). الموازنة العامة، بغداد: دائرة الموازنة، الدائرة الاقتصادية.
- * تم تحويل قيمة الانفاق العام من الدينار إلى الدولار بموجب سعر الصرف في السوق الموازية.

الشكل (3)

تطور الانفاق العام ومبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في المزاد للمدة (2004-2015) مليار دولار



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (5)

الآن ومن خلال كل ما سبق، فإن استمرار أسعار النفط بالانخفاض مع البقاء بنفس وتيرة العمل في نافذة العملة للدفاع عن سعر صرف الدينار، يقود ذلك إلى تناقص حاد في الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي، وأحد أهم الحلول التي تطرح للحد من تراجع الاحتياطيات الدولية في العراق هو تخفيض سعر صرف الدينار سواء من خلال تخفيض سعر الدينار المباع لوزارة المالية مقابل شراء الدولار منها و/أو تقليل كمية المبيعات في نافذة العملة (الاتجاه نحو تعويم الدينار العراقي).

يهدف مؤيدي التخفيض في سعر صرف الدينار إلى تغطية جزء من العجز الحاصل في الموازنة العامة عقب انخفاض أسعار النفط العالمية، فضلاً عن الحفاظ على مستوى الاحتياطيات الدولية.

ويمكن القول بهذا الصدد "أن تخفيض سعر صرف الدينار العراقي يغطي نسبة ضئيلة جداً من العجز في الموازنة العامة وقد تكون هذه التغطية أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة، إلا أن التخفيض في سعر الصرف ينعكس بصورة مباشرة في ارتفاع المستوى العام للأسعار، ذلك لأن درجة انتقال آثار سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار تزيد كلما كانت مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية منخفضة ومرونة العرض الأجنبي مرتفعة، فضلاً عن ارتفاع حصة السلع والخدمات في سلة الاستهلاك الرئيسية (التي يعبر عنها بالـ CPI) في العراق، أي أن الانفتاح الاقتصادي للعراق كبير ويقاس الأخير من خلال نسبة حصة الاستيراد إلى النشاط الكلي أو إلى إجمالي السلع المستهلكة وهي درجة مرتفعة في الاقتصاد العراقي لا شك".*

ويتضاعف الارتفاع في مستوى الأسعار عند دخول التوقعات Expectations حيز التحفيز للظاهرة التضخمية ويصعب مواجهة التضخم Anti-Inflation مع اشتعال فتيل العملية التضخمية وتداخل الاسباب في استمراره، خصوصاً وأن الاقتصاد العراقي مستورد صافي للسلع والخدمات في ظل غياب شبه تام للإنتاج المحلي، والاعراق الذي تشهده أسواقه الداخلية بفعل غياب التعرف الكمركية اللاجمة أو الكابحة التي تحد من الاستيراد وتحفز الإنتاج ولو بنسبة قليلة. وبذلك فإن قدرة الاقتصاد العراقي الداخلية ومثانة بنيته الاقتصادية تعيقه بشكل كبير عن مواجهة التضخم. وأكثر المتأثرين والمتضررين من ارتفاع المستوى العام للأسعار هم أصحاب الدخل الثابت، وهم الشريحة الأكبر في المجتمع العراقي (مهوس، 2016).

كذلك يهدف بعض مؤيدي تخفيض سعر صرف الدينار إلى تقليل الطلب على العملة الأجنبية (أي تقليل الطلب على بعض السلع الأجنبية) على خلفية العلاقة العكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من العملة الأجنبية، وهذا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية التي تُعنى بتقدير دالة الطلب على العملة الأجنبية والهدف منه حساب مرونة الطلب السعرية على العملة الأجنبية.

5. قياس مرونة الطلب السعرية على العملة الأجنبية.

يقوم الباحث بتقدير دالة الطلب على العملة الأجنبية من أجل قياس مرونة الطلب السعرية ومن خلال الدالة الخطية والدالة غير الخطية (اللوغارتمية والمعكوسة).

* للمزيد راجع : (مهوس، 2016)

ويتم القياس باستخدام بيانات نافذة العملة اليومية لعامي 2013 و 2014 ، إذ تمثل عروض (طلبات) المصارف لشراء العملة الأجنبية بشقيها النقد والحوالة الطلب الكلي على العملة الأجنبية Demand for Foreign Currency (DFC)، و يمثل سعر صرف الدينار/ الدولار في سوقه الموازي سعر الصرف Exchange Rate (EX) في المعادلة التقديرية والبيانات موضحة في الملحق (4). ويتم التقدير من خلال النماذج الآتية:

$$DFC = \alpha + \beta EX + \mu \text{ --- (1)}$$

$$\log(DFC) = \alpha + \beta \log(EX) + \mu_i \text{ --- (2)}$$

$$\log(DFC) = \alpha + \beta EX + \mu \text{ --- (3)}$$

$$DFC = \alpha + \beta \log(EX) + \mu \text{ --- (4)}$$

DFC يمثل: (Demand for Foreign Currency) الطلب على العملة الأجنبية.

EX يمثل: (Exchange Rate) سعر الصرف.

5-1. اختبارات السكون⁷

تكون الخطوة الأولى لمعظم نماذج الاقتصاد القياسي التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية والتي ترمي إلى اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات شكلاً وإتجاهاً في الأمدين القصير والطويل، هي التعرف على سكون Stationary السلاسل الزمنية من عدمه. وفي هذه الفقرة من البحث التي يرمي الباحث من خلالها إلى قياس مرونة الطلب السعرية على العملة الأجنبية لا أكثر فتكون اختبارات السكون للمتغيرات أقل أهمية، وعلى الرغم من ذلك يقوم الباحث بإجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة وكما موضح في الملحق (1).

إذ تشير نتائج اختبارات السكون الملحق (1) لكل من اختبائي Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Phillips - perron (PP) إلى أن المتغير (DFC) ساكن في المستوى عند حد ثابت وإتجاه عام، بينما تتحقق صفة السكون للمتغير (EX) عند الفرق الأول عند حد ثابت وإتجاه عام.

5-2. تحديد العدد الأمثل للتباطؤات الزمنية لمتغيرات البحث.

يستلزم قبل إجراء تقدير معادلة الطلب على العملة الأجنبية، تحديد العدد الأمثل للتباطؤات وذلك من خلال استخدام المعايير الموضحة في الملحق (2)، ويكون العدد الأمثل للتباطؤات ذلك العدد الذي أجمعت عليه أكثر المعايير، أو التباطؤ الأقل قيمة في التباطؤات المثلى التي تحدها المعايير.

يتضح من نتائج الملحق (2) أن التباطؤ الأقل قيمة في التباطؤات المثلى التي حددتها المعايير هو التباطؤ

(13) الذي تحدد من خلال معيار AIC.

⁷ (المزيد راجع (Gujarati, 2009).

هناك مبرران يؤكدان صحة التباطؤ الأمثل الذي أظهره معيار AIC هما:

الأول: طول عينة الدراسة للمتغيرات المبحوثة جراء استخدام بيانات النافذة وأسعار الصرف اليومية.

الثاني: يتطلب تقديم عروض شراء الدولار من نافذة العملة بشقيها (النقد والحوالة) بأن تقوم المصارف أو الشركات بإيداع مبلغاً بالدينار العراقي يعادل المبلغ المراد شراؤه من البنك المركزي وقبل مدة لا تقل عن 7 أيام وبقيده يُعمل وفق نظام الـ RTGS، في هذه الحالة فإن مبيعات المركزي من الدولار في النافذة ليوم معين هي عبارة عن طلبات شراء مقدّمة من قبل المصارف أو الشركات قبل مدة 7 أيام حدّ أدنى، وإذ أنّ مبيعات المزاد تؤثر في سعر صرف الدينار، وبافتراض أنّ الطلب الكلي على العملة الأجنبية يتأثر بسعر الصرف، بالتالي فعند تقديم عروض الشراء من قبل المصارف ليوم معين والذي يستحق التنفيذ من قبل المركزي بعد مدة 7 أيام حدّ أدنى يؤخذ بالحسبان سعر صرف هذا اليوم فضلاً عن عوامل أخرى.

3-5. قياس مرونة الطلب السعرية على العملة الأجنبية.

بعد تحديد العدد الأمثل للتباطؤات، أصبح بالإمكان إجراء تقدير لدالة الطلب على العملة الأجنبية وقياس المرونة السعرية من خلال المعادلات الأربع الموضحة في الفقرة (5) أعلاه.

تشير نتائج التقدير الموضحة في الملحق (3) بصيغها الأربع إلى أنّ تأثير سعر الصرف (EX) في الطلب على العملة الأجنبية (DFC) - وبهذا التوصيف للدالة (عمر السلسلة الزمنية الذي يمثل 524 مشاهدة لعامي 2013-2014 للبيانات اليومية في نافذة بيع العملة الأجنبية وسعر الصرف، وبهذه المتغيرات الواردة في الملحق (4)، و المعالجة الإحصائية المستخدمة) - موجب أي أنّ ارتفاع سعر صرف الدينار/ الدولار (انخفاض قيمة الدينار العراقي) يقود إلى ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية، و يُعدّ النموذج الأول (الصيغة الخطية) وفق النتائج الإحصائية المتحصلة المبينة في الملحق (3) أفضل النتائج من خلال المنطق الإحصائي، حيث معنوية معلمة سعر الصرف عند مستوى معنوية (10%)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ما يقرب (40%) مما يعني أنّ سعر الصرف يفسر (40%) من التغيرات الكلية الحاصلة في الطلب على العملة الأجنبية والمتبقي (60%) يعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر، فضلاً عن معنوية النموذج المقدر ككل من خلال معنوية إحصائية (F) F-statistic.

يُمكن استخراج المرونة السعرية للطلب على جنبية (الدولار) من خلال (ضرب قيمة المعلمة (β) في حاصل قسمة الوسط الحسابي للمتغير (EX) على الوسط الحسابي للمتغير (DFC)، إذ تبلغ المرونة السعرية وفق النتائج المتحصلة (1.179) الأمر الذي يؤكد أنّ الطلب على العملة الأجنبية (الدولار) طلباً طردياً مرناً.

يُفسّر ذلك اقتصادياً بأنّ الطلب على العملة الأجنبية (الدولار بالخصوص) في العراق يقسم إلى قسمين الأول: طلب لغرض الاستيرادات (يمكن تسميته بالطلب لغرض المعاملات) وهو طلب مستقل يكاد يكون عديم التأثير بمتغير سعر الصرف، إذ يماثل في مفهومه الاستهلاك المستقل Autonomous Consumption في دالة الاستهلاك، الثاني: طلب يتأثر بمتغير سعر الصرف فضلاً عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر

وهو طلب لغرضي التحوط - من قبل الجمهور خصوصاً في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية و دخول التوقعات Expectations حيز التحفيز لظاهرة زيادة الطلب على الدولار خوفاً من المستقبل - و المضاربة - أي طلب الدولار من قبل المصارف والشركات فضلاً عن الجمهور لبيعه في السوق الموازي وتحقيق هامش ربحي من الفرق بين السعر في نافذة العملة والسعر في السوق الموازي مقتنعين بفكرة مفادها أنّ المركزي يحاول إشباع معظم الطلب على العملة الأجنبية للإبقاء على الفرق البسيط بين سعري الصرف الرسمي والموازي، ومما يدل على ذلك أنّ مجموع عروض الشراء لعام 2013 بلغ ما يقرب (64 مليار دولار) لبي المركزي منها ما يقرب (54 مليار دولار) أي مانسبته 84.4% من الطلب الكلي (عروض الشراء) .

وخلص القول إنّ استمرار أسعار النفط على ما هي عليه الآن، وبقاء الإنفاق الحكومي غير منضبط ، في ظل اقتصاد عراقي يرتكز على القطاع النفطي بشكل اساس وتدهور واضح في القطاعات السلعية الأخرى، والذي من شأنه أن يولد طلباً كلياً مضاعفاً ضخماً على السلع والخدمات القابلة وغير القابلة للمتاجرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية للقطاع الخاص، وانعدام تنفيذ الضريبة الجمركية، كل ذلك يقيد البنك المركزي العراقي ويجعله ملزماً في الدفاع عن سعر صرف الدينار مستهدفاً بذلك تحقيق استقرار سعري نسبي. ويمكن عمل مناقشة للأهداف المتوخاة من تخفيض سعر صرف الدينار كالاتي.

1- إذا كان الهدف من تخفيض سعر صرف الدينار (من خلال قيام المركزي العراقي بزيادة سعر شراء الدولار من وزارة المالية) هو سد جزء من عجز الموازنة العامة فإنه لا يغطي سوى نسبة ضئيلة جداً من العجز في الموازنة وكما تم توضيحه بالفقرة (2-3-4) .

2- إذا كان الهدف من تخفيض سعر الصرف (من خلال قيام المركزي العراقي بزيادة سعر شراء الدولار من وزارة المالية، والتخلي أو تقليل الدفاع عن المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار) هو تحفيز النشاط الزراعي والصناعي للتصدير أو إحلال الاستيرادات، فيمكن القول بهذا الصدد أنّ تخفيض سعر الصرف هو النائب المالي (Fiscal proxy) للتعرفة الجمركية، والجانب الايجابي في تخفيض سعر الصرف هو عدم تميزه بين طالب العملة لغرض الاستهلاك وطالبها لغرض الاستثمار في الخارج، إلا أنّ تخفيض سعر الصرف لا يميز بين الأنشطة الاقتصادية التي يُراد دعمها من قبل الحكومة عبر تعرفه جمركية و الأنشطة الأخرى التي لا تريد الحكومة دعمها. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإذا كان تخفيض سعر الصرف يهدف إلى تحفيز النشاط الزراعي والصناعي للتصدير، فيجب أن نعلم بأن مساهمتها المتوقعة ضئيلة. كما أنّ مشكلة الصادرات أو إحلال الاستيرادات في معظمها ليست تنافسية يخلقها سعر صرف منخفض - وحتى إن بالغنا في التخفيض فنحن نعمل مع شركاء تجاريين لديهم تخفيضات غير متناهية بسعر الصرف - بل في:

- سوء الإدارة المالية للقطاع الخاص بشقيه (الزراعي والصناعي).
- الإنفاق الحكومي غير المنضبط فضلاً عن تغليب الشق الاستهلاكي منه على الاستثماري وعدم تنفيذ الأخير بصورة كاملة.

• أزمة تكاليف بسبب الطاقة والأمن.

• انعدام الضريبة الكمركية اللاجئة والمحفزة.

كل ذلك يجعل الاتكاء على تخفيض سعر الصرف كالمستجير من الرمضاء بالنار، لأنه سيؤثر في مستوى الرفاهية المتواضع أصلاً لشريحة الدخل الثابتة، في الوقت الذي لا تستطيع الحكومة القيام بتحويلات لمتضرري التخفيض من الفقراء، وبالتالي فهذا الهدف إذا ما قورن بتأثيراته المحتملة والمجربة يتضاءل، لذا فإن خفض الصرف للعملة الوطنية مشابه للعلاج الكيماوي يتم للجوء إليه في آخر الخيارات لا في مقدمتها كونه سهل التنفيذ (داغر، 2016).

3- إذا كان وراء التخفيض هدف الاحتفاظ النسبي بالاحتياطيات الأجنبية وعدم استنزافها من خلال سياسة تقشفية عبر سعر الصرف المنخفض، فسيكون لذلك تأثيرات أليمة وقاسية على مستوى المعيشة المقومة بالدينار العراقي المدافع عنه بالاحتياطيات الأجنبية. وسواء تم التخفيض أم لم يتم فإن الاحتياطيات تتناقص طالما يدار العراق بسياسة مالية غير منضبطة.

باعتماد المتواضع أن استخدام التخفيض لسعر الصرف في الوقت القريب غير مؤثر دون الأدوات الأخرى والسياسات الأخرى وأن هدف الحفاظ على قوة الدخل فضلاً عن استهداف التضخم يتقدم على الأهداف الأخرى.

إن تحميل السياسة النقدية أعباء غياب سياسة ضريبية وتجارية، وفسادٍ مستشرٍ، وسياسة مالية غير منضبطة لسنوات أمر ليس بالمنطقي ولا بالمعقول.

كل ما سبق لا يعني قدسية المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي إلا أن استقراره ضرورة ماسة على أقل تقدير لحين تهيئة الظروف والإجراءات اللازمة لغرض التخفيض ومن أهمها (تعرفة جمركية كابحة لبعض الاستيرادات غير الضرورية، وسياسة ضريبية فعالة، ووضع إطار لضبط الإنفاق العام سياسةً ماليةً تستجيب لظرف العراق المالي يتم إعدادها مع الأخذ بالحسبان القواعد المالية Fiscal Rules⁸). أما التحجج بعدم قدرة الدولة على خفض عجز الموازنة وتحفيز الانتاج الوطني وإنفاذ القانون، لا سيما تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية والسيطرة على المنافذ الحدودية وضبط فوضى الإنفاق الحكومي الجاري ومكافحة الفساد المستشر، فيمكن القول " ليس فرض الضرائب ومسك الحدود واجبات بدائية لأية دولة، فماذا إذاً تعرضت لأزمة، أليس درء المفاسد يتقدم؟ ، كما أن فقدان السيطرة الكاملة على زيادة الإيرادات العامة بسبب تأثير انخفاض أسعار النفط، لا يعدم امكانية زيادتها كما سيلاحظ، كذلك يستدعي الضغط على النفقات العامة إلى أقصى ما يمكن (داغر، 2016).

⁸ للمزيد راجع (Schaechter et al, 2012, 1-48)

نتائج نهائية:

- 1- الترابط بين الانفاق الحكومي ومبيعات المركزي العراقي من العملة الأجنبية للمدة (2004-2015)، إذ تزداد مبيعات المركزي العراقي من العملة الاجنبية مع التزايد بالإنفاق العام لسحب فائض السيولة وإمتصاص فائض الطلب على العملة الأجنبية المتولد من الزيادة في الانفاق، وبالتالي استنزاف المزيد من العملة الأجنبية.
- 2- إن الاحتياطات الدولية في العراق من 2010 ولغاية 2015 أعلى بكثير من القاعدة الأساسية التي وضعها الباحث والبالغة 6 أشهر إذ تتراوح حول متوسط تغطية 17 شهر من أشهر الاستيرادات، وعلى أساس ذلك يوصي الباحث بأن يتم استثمار جزء من فائض الاحتياطات الدولية بفاعلية - من خلال تفعيل غرفة التداول Dealing Room في البنك المركزي العراقي بكادر يتمتع بالمؤهلات Staff have qualifications - في محفظة استثمارية متنوعة (ودائع، سندات بأنواعها، صكوك وأدوات اسلامية، عملات مختلفة) تؤمن فرص الحصول على عائد مستقر نسبياً، وأن تكون سمة هذه المحافظ الجمع بين الهجومية والدفاعية، قاعدتها الأساسية المواءمة بين السيولة والأمان والعائد. هذا النوع من الستراتيجيات يناسب محفظة البنوك المركزية (إدارة احتياطاتها) لأنه يقوم على قاعدة أساسية هي المواءمة بين العائد المحتمل الأكبر والتحوط بعدد الشهور الأكثر.
- 3- إن تخفيض سعر صرف الدينار العراقي يغطي نسبة ضئيلة جداً من العجز في الموازنة العامة، بينما هذا التخفيض في سعر الصرف ينعكس بصورة مباشرة في ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- 4- يُعدُّ الطلب على العملة الأجنبية لغرضي (التحوط والمضاربة) طلباً موجباً ومرناً بالنسبة لمتغير سعر صرف الدينار / الدولار، بينما يكون الطلب على العملة الأجنبية لغرض الاستيرادات (طلب المعاملات) قليل التأثير بمتغير سعر الصرف.
- 5- استخدام التخفيض لسعر صرف الدينار في الوقت القريب غير مؤثر دون الأدوات الأخرى والسياسات الأخرى لحين تهيئة الظروف والإجراءات اللازمة لغرض التخفيض ومن أهمها (تعرفة جمركية كاجحة لبعض الاستيرادات غير الضرورية، وسياسة ضريبية فعالة، ووضع إطار للسياسة المالية تستجيب لظرف العراق المالي وأن هدف الحفاظ على قوة الدخل فضلاً عن استهداف التضخم يتقدم على الأهداف الأخرى.
- 6- إن استمرار أسعار النفط على ما هي عليه الآن، وبقاء الإنفاق الحكومي غير منضبط، في ظل اقتصاد عراقي يرتكز على القطاع النفطي بشكل اساس وتدهور واضح في القطاعات السلعية الأخرى، فضلاً عن سوء الإدارة المالية للقطاع الخاص، وانعدام تنفيذ الضريبة الجمركية، كل ذلك يقيد البنك المركزي العراقي ويجعله ملزماً في الدفاع عن سعر صرف الدينار مستهدفاً بذلك تحقيق استقرار سعري، وبذلك يوصي الباحث أن يستمر البنك المركزي بسياسته للدفاع عن سعر الصرف وبالمستوى السائد في الوقت الحالي من مبيعات بصورة منتظمة، الذي يتراوح بين (110- 120 مليون دولار يومياً) وعدم الخروج عن إطار هذين

المستويين كثيراً، من أجل عدم إعطاء فرصة للتوقعات أن تفعل فعلها في سوق الصرف الموازي ومن ثم اتساع الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي.

المراجع والمصادر:
أولاً: العربية:

- 1- باشا آغا، عمر. (2009). الأثر المتبادل بين سعر الصرف وحجم الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي. بحث مقدم للحصول على لقب "ماجستير في العلوم الاقتصادية"، جامعة 7 أكتوبر.
- 2- بلقاسم، زيري. (2009). "كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري" مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 7: الصفحات 45-74.
- 3- بلقاسم، زيري. (شباط 2008). "ادارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر" مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة: العدد 41، الصفحات 7-26.
- 4- البنك المركزي العراقي. (2003 ومطلع 2004). التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي. بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، http://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202003_f.pdf
- 5- جبوري، محمد. (2013). تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، اطروحة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة "دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد"، جامعة أبي بكر بلقايد.
- 6- جورج، حاتم. (2012). "دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار وإشكالية السياسة النقدية في العراق" بحوث اقتصادية عربية، العددان 59-60: الصفحات 86-114.
- 7- حسن، باسم عبد الهادي. (2007). "اشكالية الثالث المستحيل: التحدي المحتمل أمام السياسة النقدية في العراق" دراسات اقتصادية بيت الحكمة، العدد 19: الصفحات 80-91.
- 8- خليل، سامي. (2007). الاقتصاد الدولي الكتاب الثاني. د.ط. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 9- داغر، محمود محمد. ومهوس، حسين عطوان. (2016). "سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)"، البنك المركزي العراقي، الصفحات 1-23.
- 10- داغر، محمود. (2016/2/17). "حلول سهلة أم بناء دولة"، مقال منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- 11- دوتاغوبتا، روبا.، فرنانديز، وغيلدا.، و كاراكاداغ، وسيم. (2006) "التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟". صندوق النقد الدولي، ورقة عمل رقم 126/04.
- 12- الشبيبي، سنان. (2007). ملامح السياسة النقدية في العراق. د.ط. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- 13- الصادق، علي توفيق.، البابل، علي احمد. وعمران، محمد مصطفى. (2003). نظم وسياسات أسعار الصرف. أبو ظبي: صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية.
- 14- صالح، مظهر محمد. (2011). "السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف" بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

- 15- صالح، مظهر محمد. (2012). "الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18 العدد 65 : الصفحات 254-264.
- 16- صندوق النقد الدولي. (2009). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (الطبعة العربية)، واشنطن.
- 17- صندوق النقد الدولي. (2013). تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع العراق، <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/cr>
- 18- صندوق النقد العربي: "ثلاثة نظم لصرف العملات ودول التعاون تعتمد آلية الربط بالدولار". (15 ايلول 2012). جريدة الاتحاد، أبو ظبي، استرجع في 1 ايلول 2014، من <http://www.alittihad.ae/details.php?id=89081&y=2012&article=full>
- 19- العباس، بلقاسم. (2003) "سياسات أسعار الصرف" سلسلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد 23.
- 20- عطوان، حسين. (2016/4/23). "تعقيب على مقال الاستاذ حاتم جورج حاتم الموسوم "استقرار سعر الدينار العراقي مقابل الدولار" هل هو حقاً ضرورة تنموية. " منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- 21- عطوان، حسين. (2016/1/31). " تغطية عجز موازنة 2016 من خلال تخفيض سعر صرف الدينار العراقي: التداعيات والآثار " ، مقال منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- 22- علي، أحمد بريهي. (2012) الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية. الطبعة الاولى. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- 23- كريانين، موردخاي. (2010). الاقتصاد الدولي مدخل السياسات. د.ط. محمد أبراهيم منصور (مترجم)، علي مسعود عطية (مترجم). الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.
- 24- مطوق، ليلي بديوي خضير. (2009). تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة 1984-2006، بحث إنهاء للحصول على لقب "ماجستير في العلوم الاقتصادية"، جامعة الكوفة.
- 25- مهوس، حسين عطوان. (2015). سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة (1990-2013)، بحث مقدم للحصول على لقب "ماجستير في العلوم الاقتصادية"، جامعة بغداد.
- 26- الهنداوي، عماد عمر. (2011). علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري. اطروحة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة "دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد"، جامعة الزقازيق.

- 1- Atish, R., Mahvash, S., & Gharalambos, G., (2014). “Friedman redux: External adjustment and exchange rate flexibility ”. *International Monetary Fund*, WP/14/146, pp 1-42.
- 2- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics*. 5th ed., New York, McGraw-Hill Companies, Inc.
- 3- Dominguez, K. M. E. (2011). “Foreign Reserve Management During the Global Financial Crisis.” *University of Michigan and NBER*, PP1-35.
- 4- Frankel. J. & Wei, S. (2008). “Estimation of De Facto Exchange Rate Regimes: Synthesis of the Techniques for Inferring Flexibility and Basket Weights.” *International Monetary Fund*, Vol. 55, No. 3, pp 384-416.
- 5- Genberg, H. & Alexander, K. S. (2004). “Exchange-Rate Regimes: Does What Countries Say Matter?” *Graduate Institute of International Studies*, Geneva – Switzerland, pp 1-12.
- 6- Kesriyeli, M., & Ahmet, N. (1997). “The Real Exchange Rate Definitions And Calculations.” *Central Bank Of The Republic Of Turkey*, Ankara: No. 97, pp1-10.
- 7- Levy-Yeyati, E., & Sturzenegger, F. (2005). “Classifying exchange rate regimes: Deeds vs. words.” *European economic review*, 49, pp1603-1635.
- 8- Reinhart, C. M. & Rogoff, K.S. (2004). “The Modern History Of Exchange Rate Arrangements.” *The Quarterly Journal Of Economics*, Vol. CXIX, pp1-48.
- 9- Schaechter, A. Kinda, T. Budina, N.& Weber, A.(2012). “Fiscal Rules in Response to the Crisis—Toward the (Next-Generation) Rules. A New Dataset” , *International Monetary Fund*, WP 12/187. pp 1-48.
- 10- Bofinger, P. & Wollmeshauer, T. (September 2001). “Managed floating: understanding the new international monetary order ”. *Wurzburg Economic Papers*, No.30, PP 1-82.

انعكاس اثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في العراق

زينب أحمد محمد

Abstract:

لقد كان للتغيرات التي شهدتها العراق بعد عام 2003 اثرها في الضغط على الموازنة العامة خاصة فيما يتعلق بجانب الانفاق العام، اذ اسهمت هذه الضغوط في ترجيح كفة النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) على حساب الانفاق الاستثماري، ولعل من اهمها (تعديل تعويضات الموظفين، الانفاق العسكري، استيراد المشتقات النفطية.....)(جواد،2007).

إن الأتساع الكبير للإنفاق الكلي الذي جاء نتيجة لاتساع المصروفات الحكومية الجارية وما يخلفه من آثار تضخمية جعل السياسة النقدية أمام مسؤوليات كبيرة منها خفض التضخم والعمل على تعزيز قيمة الدينار العراقي استناداً الى المبادئ التي جاء بها قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة طويلة الاجل من الانفاق العام الى عرض النقد في العراق، الامر الذي يجعل التغيرات في عرض النقد تسير في نفس الاتجاه مع زيادة حجم الانفاق العام، ويتضمن الهدف الرئيسي للبحث تحليل و قياس حجم الاثار الناجمة للإنفاق العام على عرض النقود عده أهم أدوات السياسة النقدية في العراق.

1- الانفاق العام والسياسة النقدية(الاطار النظري).

1-1 الانفاق العام:

تستخدم الحكومة عند قيامها بتنفيذ نفقاتها مبالغ نقدية لتحقيق أغراض النفع العام، وعندئذ فان النفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام، أو مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة(عبد الحميد،2005،173)، او مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق النفع العام(ذنيبات،2003،62)

لذا ان النفقة العامة تضم ثلاثة عناصر تمثل صفاتها المميزة لها من غيرها(الجنابي،2011،17).

زينب أحمد محمد / ملاحظ / دائرة الاستثمارات / البنك المركزي العراقي

أ:- مبلغ من النقود:

ان العنصر الاساس للنفقة العامة هو استخدام مبلغ من النقود الذي يمثل الثمن لاحتياجات الدولة من سلع وخدمات اساسية لتأمين سير المرافق العامة.

ب:- صدور النفقة العامة من الدولة او احدى هيئاتها العامة:

تصدر النفقة العامة عن الدولة او هيئة من هيئاتها بما في ذلك هيئات الاقتصاد العام ومؤسساته التي تتمتع بشخصية معنوية.

ج:- هدف النفقة العامة تحقيق نفع عام:

من المعروف بأن النفقات العامة تهدف اساساً الى اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام، ويمكن تبرير ذلك في انه لما كان الافراد متساوون في تحمل الاعباء العامة (الضرائب)، فانهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه.

لمزيد من الاطلاع حول الانفاق العام راجع (علي، عادل فليح ومحمود، طلال، 1988، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الاول) و(العبيدي، سعيد علي، 2011، اقتصاديات المالية العامة).

1-2: السياسة النقدية: المفهوم، الاهداف والادوات:

سيتم توضيح أهداف السياسة النقدية وأهدافها التي تسعى الى تحقيقها والتي تختلف في أولوياتها تبعاً لفلسفة السلطة النقدية وأدواتها المباشرة وغير المباشرة.

1-2-1:- مفهوم السياسة النقدية وأهميتها:

لقد عاشت السياسة النقدية في اطار العديد من المظاهر مع ذلك يمكن القول ان السياسة النقدية تتلخص في ضبط عرض النقود لتحقيق مزيج من الاستقرار بين التضخم والانتاج(Mathai,2009,46)، كما يمكن تعريفها بأنها تلك الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية سواء كانت كمية أو كيفية، وقد عرفت أيضاً بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بهدف التأثير في عرض النقد المتداول وحجم الائتمان وحجم الإنفاق القومي سواء كان لأغراض الاستثمار ام الاستهلاك(هاني، 2002، 142).

1-2-2:- اهداف السياسة النقدية :

يتفق معظم الاقتصاديين حول مجموعة الاهداف والتي تتلخص كالآتي:

أ:- تحقيق الاستقرار في الاسعار: يعد هذ الهدف من اهم اهداف السياسة النقدية فكل الدول تسعى الى الحد من التضخم ومكافحته بسبب التأثير السلبي لارتفاع الاسعار على قيمة النقود وما ينتج عنها من انخفاض القوة الشرائية والتي تترك اثاراً على مستوى الدخل والثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي الاداء الاقتصادي.

ب:- تحفيز النمو الاقتصادي: يعتبر هذا الهدف عام يسعى اليه الجميع من خلال زيادة حجم الانتاج وزيادة دخل الافراد ورفع المستوى المعاشي وزيادة الاستثمار، بالإضافة الى تهيئة الموارد من النقد الاجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

ج:- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:- هناك اختلاف في السياسات الاقتصادية فيما يخص استخدام السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية لأن الامر يتعلق بسعر الصرف وحركة رؤوس الاموال، فسعر الصرف في الواقع مرتبط بهدف استقرار الاسعار في الاقتصاد الوطني فانخفاض الاسعار يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية وزيادة الصادرات ، هذه الزيادة تعني زيادة الطلب على عملة البلد اذا انخفضت فيه الاسعار فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الاخرى(بوخاري،2010،30)، اذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فان سعر الصرف لا يمكن استخدامه مثلا لتحقيق اهداف خاصة بالحساب الجاري وبالمقابل اذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق اهداف خاصة بالحساب الجاري فلا يمكن استخدامه لتخفيض التضخم واذا كان سعر الصرف ثابتا فان السياسة النقدية لن تكون مستقلة بما فيه الكفاية لتصلح كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي وادارة نتائج تدفق رؤوس الاموال قصيرة الاجل.

د:- العمالة الكاملة :- اذ تعتبر العمالة هدفا اساسيا لأي سياسة اقتصادية وكل الآراء تدعم هذا الهدف ،ان السياسة النقدية باستطاعتها ان تساعد على تحقيق هذا الهدف من خلال تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض اسعار الفائدة ويزداد الاستثمار وتتنخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم الدخل.

3:- ادوات السياسة النقدية:

تتميز بوجود نوعين من الادوات:

أ:- الادوات الكمية: أو تسمى الادوات غير المباشرة:

1:- الاحتياطي القانوني.

2:- سعر الخصم.

3:- عمليات السوق المفتوحة.

ب:- الادوات النوعية :

1:- الاقناع الادبي

2:- الرقابة على الائتمان الاستهلاكي .

3:- الاقتراض بضمان السندات مع تحديد هامش الضمان.

4:- التعليمات الصادرة من البنك المركزي.

لمزيد من التفاصيل حول السياسة النقدية راجع(الدليمي، عوض فاضل اسماعيل 1990، النقود والبنوك، جامعة بغداد) و

(يحيى، وداد يونس،2001، النظرية النقدية النظريات- السياسات - المؤسسات، الجامعة المستنصرية)و(Rasche.

R,Williams.M,2005, "The Effectiveness of Monetary Policy",ST.Louis:F.R Bank)

2: توصيف تحليلي للإنفاق العام وعرض النقد في الاقتصاد العراقي.

2-1: تحليل اتجاه الانفاق العام في العراق بعد 2003.

شهد الانفاق العام في العراق تطورات عديدة اثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها توضح بيانات الجدول (1) مستوى تطور الانفاق العام، اذ نلاحظ من خلال الجدول ان حجم الانفاق الحكومي قد ارتفع الى (32117491) مليون دينار عام 2004 بمعدل نمو (1520.00%)، في حين بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (60.33%)، وتعود هذه الزيادة الى زيادة النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديل الرواتب والمخصصات الوظيفية، أي يعزى سبب هذه الزيادة إلى زيادة النفقات الجارية. وقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات، وصلت عام 2008 الى (59403375) مليون دينار بمعدل نمو (52.19%) اما نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت (37.83%)، إلا انها انخفضت عام 2009 الى (52567025) مليون دينار، وكان ذلك بسبب السياسة الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة للأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط.

عاد الانفاق العام الى الارتفاع خلال السنوات اللاحقة ليصل الى 119127556 مليون دينار عام 2013 بمعدل نمو بلغ (13.30%) في حين بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (43.54%)، الا انه عاد الى الانخفاض عام 2014 بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط الخام (داغر، 2016).

جدول (1) الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو للمدة (2003-2014).

(مليون دينار)

السنة	الانفاق العام	المعدل نمو%	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو%	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي
*2003	1982548		29585788.6		6.70
2004	32117491	1520.00	53235358.7	79.93	60.33
2005	26375175	-17.87	73533598.6	38.13	35.87
2006	38806679	47.13	95587954.8	29.99	40.60
2007	39031232	0.57	111455813.4	16.60	35.02
2008	59403375	52.19	157026061.6	40.89	37.83
2009	52567025	-11.50	130643200.4	-16.80	40.24
2010	70134201	33.41	162064565.5	24.05	43.28
2011	78757666	12.29	217327107.4	34.10	36.24
2012	105139576	33.49	254225490.7	16.98	41.36
2013	119127556	13.30	273587529.2	7.62	43.54
2014**	83556226	-29.85	258900633.1	-5.37	32.27

* الانفاق العام لغاية تشرين الثاني 2003.

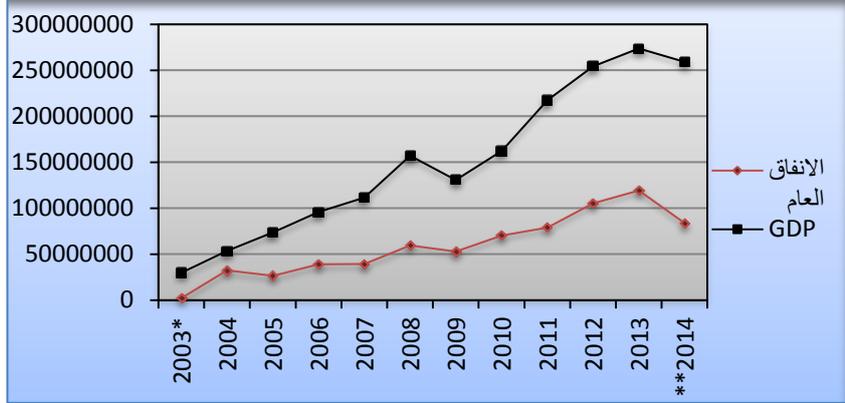
** الناتج المحلي الاجمالي تقديرات سنوية اولية.

-العمود 1 و3، البنك المركزي العراقي. (2004-2014). النشرة السنوية الاحصائية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- العمود 2، 4، 5 من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

(شكل 1)

تطور حجم الانفاق العام والنتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003 - 2014 (مليون دينار)



* الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2-2: تحليل تطور عرض النقد في العراق بعد 2003:

اطلق كينز على عرض النقود اصطلاح (الكمية النقدية) والتي يمكن تعريفها على انها (الاموال ذات القوة الشرائية المباشرة، اي القدرة على التحول مباشرة وفي الحال الى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل وبمعنى اخر هي القدرة على الالبراء من جميع الديون) (بخيت ومطر، 2012، 209).

شهدت المدة بعد 2003 تغيرات عديدة في المجال النقدي كان من اهمها اصدار القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم 56 في 2004 والذي يستهدف الحفاظ على استقلاليته وقيامه بالدور المطلوب للانتقال الى اقتصاد اكثر حرية وقل تدخلاً من جانب الانفاق الحكومي.

وتتجلى استقلالية البنك المركزي العراقي بصورة واضحة في النواحي التالية:

أ: ارتباطه بمجلس النواب وعدم خضوعه لأي جهة اخرى.

ب: عدم قيامه بإقراض الدولة و مؤسساتها او كفالتها لدى الغير، او شراء ادوات الدين العام الحكومي، الا من السوق الثانوية بهدف توفير السيولة للمصارف في الحالات الضرورية وذلك لأحكام المادة 26 من قانونه.

ج: تدقيق حساباته من قبل مدقق دولي، اضافة الى التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية وفقاً للمعايير الدولية.

د: قيامه بنشر تقاريره وبياناته المالية على الموقع الالكتروني، وان هذه البيانات منشورة ومتاحة للمؤسسات المختلفة والجمهور.

لقد انتهج البنك المركزي العراقي سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم اقترنت بركود اقتصادي وتدني مستويات الاستثمار، ان هذه السياسة تسعى الى جعل معدلات عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الانتاجية بحيث تتوازن التدفقات الحقيقية مع التدفقات النقدية.

نلاحظ من خلال الجدول ان عرض النقد قد اخذ بالارتفاع بعد 2003، فقد وصل عرض النقد الى 28189934 مليون دينار عام 2008 بمعدل تغير وصل الى 29.78% بلغت نسبة العملة في التداول الى عرض النقد 65.60% بينما كانت نسبة الودائع الجارية 34.40%، مما يعني ارتفاع نصيب العملة في التداول على الودائع الجارية.

استمرت معدلات الزيادة في عرض النقد خلال السنوات اللاحقة حيث بلغ عرض النقد في 2010 51743489 مليون دينار بنسبة تغير 38.72%، اما نسبة العملة في التداول بلغت 47.04% في حين بلغت نسبة الودائع الجارية 52.96%، بينما وصل عام 2013 الى 73830964 مليون دينار عام 2013 بمعدل نمو 15.84%، بلغت في هذه السنة العملة في التداول 47.40% من عرض النقد، بينما بلغت نسبة الودائع الجارية 52.60%، نلاحظ ارتفاع نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد.

جدول (2) عرض النقد M1 ومكوناته ومعدل نموه (2003-2014)

(مليون دينار)

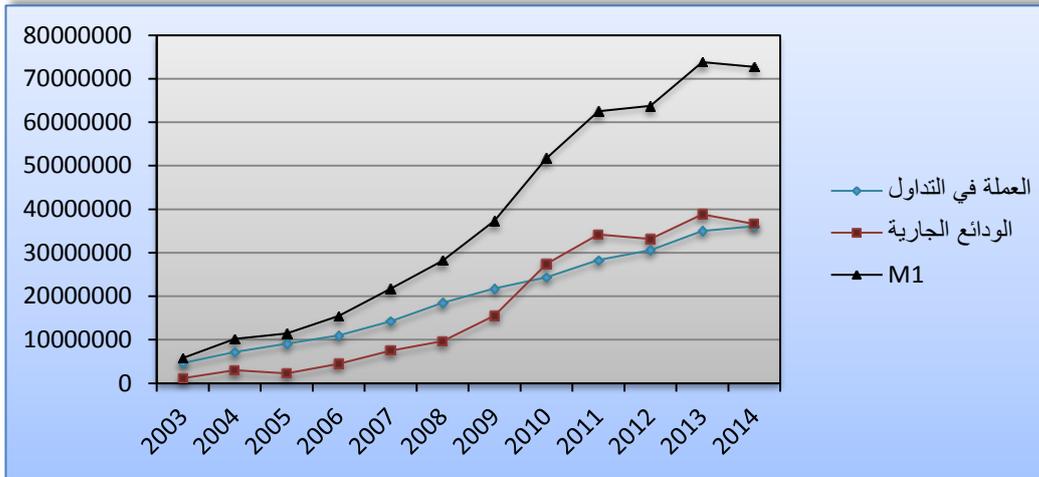
السنوات	العملة في التداول	نسبة العملة الى M1 %	الودائع الجارية	نسبة الودائع الجارية الى M1 %	عرض النقد M1	△ M1 %
2003	4629794	80.19	1143807	19.81	5773601	
2004	7162945	70.58	2985681	29.42	10148626	75.78
2005	9112837	79.94	2286288	20.06	11399125	12.32
2006	10968099	70.94	4491961	29.06	15460060	35.62
2007	14231700	65.52	7489467	34.48	21721107	40.50
2008	18492502	65.60	9697432	34.40	28189934	29.78
2009	21775679	58.38	15524351	41.62	37300030	32.32
2010	24342192	47.04	27401297	52.96	51743489	38.72
2011	28287361	45.28	34186568	54.72	62474000	20.74
2012	30593647	48.00	33142224	52.00	63735871	2.02
2013	34995453	47.40	38835511	52.60	73830964	15.84
2014	36071593	49.62	36620855	50.38	72692448	-1.54

- العملة في التداول + الودائع الجارية، M1، البنك المركزي العراقي، (2004-2014). النشرة الاحصائية السنوية. بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث

- الاعمدة 2، 4، 6 من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

انخفض عرض النقد 2014 الى 72692448 مليون دينار بمعدل نمو سالب -1.54%، نتيجة لتراجع معظم الفعاليات الاقتصادية نهاية عام 2014، ويعزى ذلك الى انخفاض الودائع الجارية قياسا بالعام السابق فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعا بلغ 49.62% قياسا بالعام السابق، الامر الذي يعكس نسبة مساهمة العملة في عرض النقد مقابل تراجع نسبة مساهمة الودائع الجارية وذلك نتيجة لحالة الركود في مستوى النشاط الاقتصادي (البنك المركزي العراقي، 30، 2014).

شكل (2) M1 ومكوناته للمدة (2003-2014)



* الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

2-3: توصيف العلاقة بين الانفاق العام وعرض النقد في العراق .

ان العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقود تعتمد على عدة امور اهمها:

1. مدى تطور الاقتصاد وتنوعه
2. مصادر الايرادات الحكومية
3. استقلالية البنك المركزي

ففي الاقتصادات التي تكون مصادر إيراداتها متأتية بشكل اساس من الضرائب والتعاريف الكمركية وايرادات املاك الدولة (الدومين) لا يكون للإنفاق الحكومي اي تأثير على العرض النقدي اذ ان الايرادات المتأتية يتم انفاقها على مختلف اوجه الانفاق الحكومي بالتالي لا يحدث اي تغيير صاف في عرض النقود ، ويحدث التأثير فقط في الفجوة الزمنية بين استحصال الايرادات وانفاقها .

في حين انه في الاقتصادات الريعية والتي يكون مصدر الايرادات الحكومية فيها خارج عن ما تم ذكره فإن الانفاق الحكومي يصبح هو المحدد للعرض النقدي واي توسع فيه سيؤثر طردياً على العرض النقدي مما قد يسبب ضغوطاً تضخمية، ونظراً لان الانفاق الحكومي خارج سيطرة البنك المركزي مما يؤثر على قدرته في تحقيق اهدافه، يقوم البنك المركزي باتخاذ بعض الاجراءات التعقيمية واعتماد بعض الاليات لامتصاص الاثر السلبي للإنفاق الحكومي عن طريق امتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد.

ان الانفاق الحكومي في العراق يمول عن طريق الايرادات النفطية كما هو الحال في الدول النفطية الاخرى، حيث تقوم الحكومة بمبادلة العملة الاجنبية مع البنك المركزي العراقي للحصول على العملة المحلية لتمويل انفاقها في الداخل ويزداد الاصدار النقدي تبعاً لذلك، هذه الحالة تسمى الهيمنة النفطية - المالية ،اي هيمنة مزدوجة من خصائص الاقتصاد النفطي(العلي،2009،6).

إذا خصوصية الاقتصاد العراقي جعلت من عرض النقد احد متغيرات السياسة المالية من خلال الانفاق العام بسبب تحدد الانفاق العام بالإيرادات النفطية التي يتم تحويلها الى عملة محلية (الدوسكي واخرون، 2011، 109). لقد اتبع البنك المركزي بعد حصوله على الاستقلالية التامة عن الحكومة في رسم سياسته وتسيير ادواته مجموعة من الاجراءات والتدابير لإدارة عرض النقود والتحكم به بما يحقق الاستقرار السعري ويضمن الوصول الى نظام مالي سليم ، وقد عمد الى توجيه تلك الاجراءات والتدابير باتجاه الحفاظ على قيمة العملة أولاً وبالجهاز المصرفي ثانياً كمحاولة لتحجيم التسرب النقدي من المصارف عن طريق تقليل العملة في التداول.

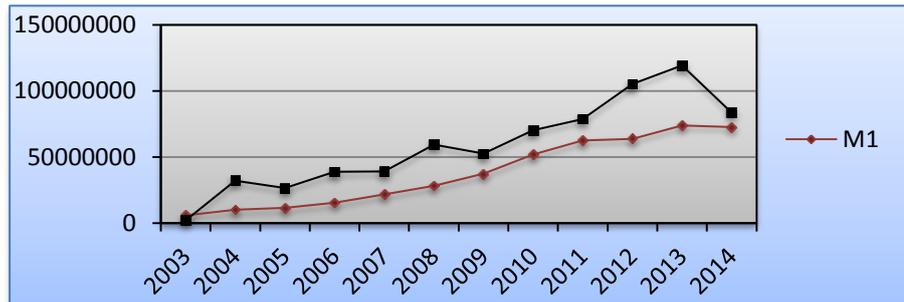
ان السياسة المالية في العراق هي سياسة توسعية بحكم الوضع الامني وزيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام الذي انعكس على مستوى الاقتصاد ككل وعرض النقد بدرجة كبيرة، بينما السياسة النقدية سياسة انكماشية بسبب توسعية السياسة المالية من خلال دعم قيمة الدينار مقابل الدولار ورفع معدلات الفائدة على الايداع والاقراض.

ان التوسع في حجم الانفاق الجاري في ظل ظروف يتمحور فيها النشاط الاقتصادي حول القطاع النفطي وتدهور مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي اصبحت مدعاة لتحقيق فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات الخارجية المستوردة، التي ارتبط تمويلها بسياسة التدخل التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف واستخدام الاستقرار السعري للقيمة الخارجية للنقود كمثبت اسمي لمواجهة التوقعات التي ارتبطت بالقوى الهيكلية التي ولدها الاختلال الاقتصادي بسبب نقص الانتاج والاستثمار المحلي والاعتماد على العرض الخارجي لمواجهة ضغوطات الطلب (صالح، 2012، 7).

لقد اصبح تدخل المركزي في سوق الصرف يرتبط بالموازنة العمومية للبنك المركزي وقدرته على التأثير في مناسيب السيولة المحلية وتعقيم فائض السيولة النقدية التي ولدتها في الاساس النفقات العامة. يستدل من ذلك ان زيادة جم النفقات العامة يرفع الكلفة المالية لسياسة التدخل التي يقوم بها البنك المركزي العراقي للسيطرة على عرض النقد .

ومن خلال ملاحظة الشكل 3 نرى العلاقة القوية بين الانفاق العام وعرض النقد ،فاتجاه منحني عرض النقد يأخذ اتجاه منحني الانفاق العام، مما يعني ان التغيرات في الانفاق العام هي التي تقود الى التغيرات في عرض النقد.

شكل(3) تطورات الانفاق العام وعرض النقد للمدة 2003 - 2014



* الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة.

3- قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العام وعرض النقد.

يختص هذا المحور من البحث بقياس العلاقة بين الانفاق العام وعرض النقد باستخدام منهج التكامل المشترك وانموذج متجه تصحيح الخطأ.

فيما يتعلق بمتغيرات النموذج القياسي المستخدم في البحث فهي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. يمثل الانفاق العام G المتغير المستقل. فيما مثل عرض النقود $M1$ المتغير التابع.

$$M1=f(G)$$

الاساليب القياسية:

اختبارات السكون:

يرجع عدم سكون السلاسل الزمنية في معظم الاحيان الى وجود جذر الوحدة في بيانات هذه السلاسل، ولمعرفة سكون السلسلة الزمنية لكل متغير في النموذج من عدمه يقتضي اجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) للسلسلة الزمنية، تهدف هذه الاختبارات الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغير خلال فتره والتأكد من سكونها (سلامي وشيخي، 2013، 124)، توجد عدة اختبارات لجذر الوحدة الا ان اكثرها شيوعا واهمية هو اختبار ديكي فولر Dicke-Fuller test عام 1979 ، واختبار فيليبس بيرون Phillips – Perron عام 1988.

تتعلق نقطة البدء للكشف عن وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية من خلال المعادلة الاتية:

$$Y_t = pY_t + U_t \dots\dots\dots(1)$$

إذ ان: $-1 \leq p \leq 1$

U_t يمثل حد الخطأ العشوائي ويتوزع توزيعا طبيعيا بوسط حسابي مساوي للصفر (مهوس، 2015، 107).

اختبار التكامل المشترك Co – integration test:

ادت مساهمات كرانجر الى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين او اكثر من الناحية الاحصائية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين، واصبح يستعمل بشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن اهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية (رشاد، 2011، 269).

يوجد ترابط ما بين منهج التكامل المشترك والنظرية الاقتصادية، اذ ان وجود تكامل مشترك بين متغيرات معينة يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين هذه المتغيرات واقترابها من بعضها البعض في الاجل الطويل ولا تتباعد كثيراً، ويشترط في اختبارات التكامل المشترك ان تكون المتغيرات غير ساكنة عند المستوى لكنها متكاملة من الدرجة نفسها.

لذلك فهو منهج اقتصادي كمي يساعد على بيان اثر التغير عبر المسار الزمني وصولا للتوازن من جهة، وتمهيداً للسببية.

مفهوم السببية:

يُشير مفهوم السببية كما عرفها جرانجر (Granger) على أنها التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يُسبب التغير في متغير آخر، أي أن التغير في قيم (X_t) الحالية والماضية يُسبب التغير في قيم (Y_t) ، ويستخدم هذا المفهوم للوقوف على طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن، وذلك لتأثرها بظروف وعوامل مختلفة، لذا فإن هناك مدد للارتداد الزمني تُعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة أو العكس تماماً (عبد الحسين، 2002، 83).

وتعد هذه الاختبارات من أهم الاختبارات في تحديد صيغة النماذج الاقتصادية والكشف عن أسباب الظواهر العلمية والتفسير بين المتغير التابع والمتغير المستقل والهدف هو استخدام السياسات بشكل دقيق وسليم.

انموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM):

يستخدم هذا النموذج عندما تكون المتغيرات الداخلة في النموذج تتمتع بخاصية التكامل المشترك ويعد ذلك شرطاً لازماً لتطبيق النموذج، الذي هو عبارة عن نموذج متجه انحدار ذاتي مضافاً إليه حد تصحيح الخطأ بغية تلافي الأخطاء في توصيف النماذج.

لذلك يمكن القول أن أنموذج متجه تصحيح الخطأ هو بالحقيقة حالة خاصة من أنموذج VAR أو مشتق منه بالنسبة للمتغيرات التي تكون مستقرة في الفروق، ومن أهم مميزات هذه الطريقة أنها تربط العلاقة السببية بتحليل التكامل المشترك، كما يتميز هذا الأنموذج أيضاً بأن له القدرة على توضيح العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل، إذ يمكن استخدام اختبار F للمتغيرات التفسيرية من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير، في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل من خلال اختيار t للقيمة المتباطئة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ.

لذلك يمكن كتابة العلاقتين الآتيتين:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{j=1}^n a_j \Delta y_{t-j} + \sum_{i=1}^m B_i \Delta X_{t-1} + P_1 e_{t-1} \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta X_t = B_0 + \sum_{j=1}^n B_j \Delta X_{t-j} + \sum_{i=1}^m B_j \Delta y_{t-1} + P_2 u_{t-1} \dots \dots \dots (3)$$

إذ تشير Δ إلى الفرق الأول للمتغيرات في حين تشير كل من e_{t-1} و u_{t-1} حدا تصحيح الخطأ اللذان يقيسان سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

سنقوم هنا بإجراء اختبار جذر الوحدة للتعرف على سكون السلاسل الزمنية فإذا افترض اختبار السكون خليط من السلاسل الزمنية متكامل من الرتبة نفسها يتم الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك لمعرفة فيما إذا كانت

المتغيرات تسير بالاتجاه نفسه في الامد الطويل، بعدها يتم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ للعلاقات التي افصح عنها للوقوف على شكل العلاقة.

نتائج القياس وتحليلها:

أ- توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس:

يعتمد الباحث على عرض النقد والنفقات العامة بغية تحديد العلاقة فيما بينهما:

جدول (3) توصيف متغيرات النموذج للمدة 2003-2014

المتغير	max	Min	Mean	S.D
G	119127556	1982548.	58916563	34042153
M1	73830964	5773601.	37872438	25812345

*الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة ومخرجات برنامج (Eviews5)

ب- نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية:

سيتم اعتماد نتائج اختبار Phillip- Perron لأنه أكثر دقة من اختبار ADF في العينات صغيرة الحجم . عند إجراء اختبار فيليبس بيرون (p-p test) لجذر الوحدة لمتغيرات البحث اتضح ان G و M1 غير ساكنة بالمستوى العام والفرق الاول كما مبينه في الجدول 3:

جدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب p p لمتغيرات الدراسة خلال المدة 2003-2014

المتغير	نوع المعادلة	المستوى			الفرق الاول			الفرق الثاني		
		%5	%1	t-stat	%5	%1	t-stat	%5	%1	t-stat
G	£a	-3.93336	-5.12487	-295799	-4.00815	-5.29538	-3.12305	-4.10783	-5.52186	-4.26527
M1	£a	-3.93336	-5.12487	-1.90690	-4.00815	-5.29538	-1.87218	-4.10783	-5.52186	-8.87870

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 5)

يتم التحقق في هذا الاختبار من امكانية رفض فرضية العدم من عدمه، ويوضح الجدول 4 اختبار جذر الوحدة الذي تشير نتائجه في حالة وجود حد ثابت واتجاه زمني الى وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية وتبين النتائج تحقق صفة السكون للمتغيرات عند الفرق الثاني، اذ ان قيمة t المحسوبة اصبحت اعلى من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1% و 5%) الامر الذي يمكن من رفض فرضية العدم $H_0:p=1$ وقبول الفرضية البديلة $H_1:P<1$.

نتائج اختبار التكامل المشترك وفق (Juselius – Johansen)

تشير نتائج هذا الاختبار في الملحق (1) الى وجود تكامل مشترك بمتجه واحد في مدة الدراسة، اذ يشير الاختبار الى ان قيم Trace Statistic البالغة (21.02029) اكبر من القيمة الحرجة (15.49471) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الامد بين متغيرات الدراسة بمتجه واحد، كما يشير اتجاه اختبار القيمة العظمى الى امكانية رفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة، اذ ان قيم Max- Eigen البالغة (20.97918) اكبر من القيمة الحرجة البالغة (14.26460) عند مستوى معنوية 5% .

نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM:

للمتغيرين عند مستواها الاصيلي مما يؤكد على عدم تحقق صفة السكون لهذه المتغيرات ،اذ ان قيمة t المحتسبة اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1% و5%) مما يعني عدم امكانية رفض فرضية العدم، تحليل العلاقة المتبادلة بين المتغيرات:
النموذج الاول

$$M1 = a + bG + ui$$

تشير نتائج النموذج المقدر في الملحق 2 ومن خلال معادلة الاجل الطويل Cointegration Eq وبهذا التوصيف للدالة (عمر السلسلة الزمنية 2003-2014) والمتغيرات موضوع البحث وبهذه المعالجة الاحصائية المستخدمة) الى وجود تأثير طويل الاجل يتجه من الانفاق العام الى عرض النقد موجب ومعنوي من خلال ضعف الانحراف المعياري والبالغ 0.2173 اقل من قيمة المعلمة والبالغة 1.905989 .
بينما توضح نتائج الاجل القصير وبهذا التوصيف للدالة (عمر السلسلة الزمنية 2003-2014) والمتغيرات موضوع البحث وبهذه المعالجة الاحصائية المستخدمة) عدم وجود تأثير قصير الاجل لأنه غير معنوي بسبب ان ضعف الانحراف اقل من قيمة المعلمة .
ان هذه الدالة لا يمكن الاعتماد على نتائجها لان قيمة R² تبلغ 28% .
النموذج الثاني:

$$G = a + bM1 + ui$$

بينما توضح نتائج الاجل القصير وبهذا التوصيف للدالة (عمر السلسلة الزمنية 2003-2014) والمتغيرات موضوع البحث وبهذه المعالجة الاحصائية المستخدمة) وجود تأثير معنوي لان ضعف الانحراف المعياري والبالغ 0.75754 اقل من قيمة المعلمة والبالغ 3.660356 .
الا ان النموذج الثاني مخالف للنظرية الاقتصادية.
نتائج ختامية:

- 1:- تلعب السياسة المالية من خلال الانفاق العام في العراق دورا كبيرا في التأثير بمجمل الاقتصاد العراقي من خلال قنوات متعددة اهمها حجم الكتلة النقدية لذا يتطلب تعزيز التعاون والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية بالشكل الذي يحد او يحول دون تحقيق الاهداف اي تقليل التعارض بينهما الى اقل حد ممكن.
- 2:- تشير نماذج الاقتصاد القياسي الى ان الانفاق العام لا يلعب دورا في التأثير على عرض النقد في الاجل القصير وهذا ما وضحه النموذج الاول من اختبار متجه تصحيح الخطأ الا ان الانفاق العام يؤثر على عرض النقد في الاجل الطويل من خلال معادلة الاجل الطويل في نفس النموذج.
- 3:- اشار النموذج القياسي الثاني من متجه تصحيح الخطأ الى وجود علاقة في الاجل القصير من عرض النقد الى الانفاق العام من خلال النتائج التي اوضحها النموذج الثاني الا ان النموذج الثاني يعتبر مخالف للنظرية الاقتصادية.
- 4:- جاءت النتائج القياسية للبحث وبهذا التوصيف للدالة (عمر السلسلة الزمنية 2003-2014) والمتغيرات موضوع البحث وبهذه المعالجة الاحصائية المستخدمة كما ذكرنا سابقا بالاعتماد على عرض النقد والانفاق العام فقط دون ادخال متغيرات اخرى للنموذج.

المصادر :

- 1:- سرمد عباس جواد، 2007، تشخيص عوامل الضغط على الموازنة العامة الحديثة في العراق، دراسة منشورة على موقع وزارة المالية www.mof.gov.iq
- 2:- عبد الحميد، عبد المطلب 2004-2005: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية .
- 3:- ذنبيات، محمد جمال، 2003، المالية العامة والتشريع المالي، ط1 ، الدار العلمية والدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 4:- الجنابي، طاهر، 2011، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية طبعة منقحة .
- 5:- Mathai, K, 2009, “*What Is Monetary Policy?*”, Finance & Development, September.
- 6:- هاني، حسين بني، 2002، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان.
- 7:- . Rasche, Robert H and Williams, Marcela M., 2005, *The Effectiveness of Monetary Policy*, Working Paper , FEDERAL RESERVE BANK OF ST. LOUIS, July.
- 8:- بوخاري، لحو موسى، 2010، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي) 2010، مكتبة حسن العصرية بيروت.
- 9:- البنك المركزي العراقي (2004-2014)، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، بغداد.
- 10:- داغر، محمود، 2016، العلاقة بين الموازنة العامة وميزانية البنك المركزي، محاضرة القيت في البنك المركزي العراقي، بغداد.
- 11:- بخيت، حيدر نعمة ومطر، فريق جباد، 2012، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية مجلد 8 عدد 25.
- 12:- البنك المركزي العراقي، 2014، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد.
- 13:- العلي، احمد ابريهي، 2009، التضخم والسياسة النقدية ،البنك المركزي العراقي، www.cbi.iq
- 14:- الدوسكي، ازاد احمد واخرون، 2011، اثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية عدد 23.
- 15:- صالح، مظهر محمد، 2012، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، www.cbi.iq.
- 16:- سلامي، احمد وشيخي، محمد، 2013، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011) ،مجلة الباحث، عدد 13.

- 17:- مهوس، حسين عطوان 2015، سعر صرف الدينار العراقي ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار
السعري في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
- 18:- رشاد، ندوى خزل، 2011، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية
للعلوم الاحصائية، عدد 19.
- 19:- عبد الحسين، هناء 2002، اختبار السببية بين الصادرات السلعية والنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد
العراقي للمدة 1970-1980"، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، العدد 6.

اثر اسعار الفائدة على حجم الائتمان المصرفي في العراق للمدة من (2006-2014)

نزار رافع محمد

المستخلص:

تناول البحث متغيرين مهمين هما اسعار الفائدة والائتمان المصرفي حيث تعد اسعار الفائدة من أهم ادوات السياسة النقدية لما لها من أثر كبير على الاستقرار الاقتصادي وما لها من علاقة قوية تربطها بالائتمان النقدي. نظراً لهذه الأهمية الكبيرة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الطلب على النقود والعرض النقدي تخصص هذا البحث في بيان هذه الأهمية، ونظراً للمرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد العراقي فإنه كان من المهم بيان الدور الذي تلعبه اسعار الفائدة داخل أي اقتصاد على الائتمان المصرفي، وكان بناء الجانب العملي على اسلوب احصائي يبين أثر وارتباط بين اسعار الفائدة والائتمان المصرفي توصل اليه البحث الى اهم الاستنتاجات وهي أنه على الرغم من محدودية هذه الاداة في الاقتصاد العراقي الا انه اثبتت اسعار الفائدة الدور الكبير في التحكم على حجم الائتمان النقدي وان كان ضعيفاً، الا ان هذه الاداة لها دور كبير جداً في الاقتصاديات العالمية المتقدمة، نوصي بأن يكون هناك تشجيع للمصارف العراقية على منح الائتمان بالشروط والضوابط الملائمة بالتزامن مع خفض اسعار الفائدة وذلك من اجل الوصول الى الاهداف المرسومة من اجل الاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

This research deals with two important elements Interest Rate, Credit where Interest Rate is one of the most important monetary policy tools as it has significant impact on economic stability and its close relation with cash credit. Due to the great importance in achieving economic balance between money demand and money supply that this research focus on, given the transitional phase experienced by the Iraqi economy, It was important to state the Interest Rate role in any economy related to credit building the practical side based on statistical approach to state impact and correlation between Interest Rate and Credit.

The research reached into the most important conclusion is that, despite the limitations of this tool in the Iraqi economy, but it has shown great interest in the role of price control on the size of the cash credit even it was weak, but this tool has a very big role in the developed world economies. We recommend to encourage Iraqi banks on the granting of credit conditions and appropriate controls in conjunction with the reduction of interest rates in order to reach the set goals of economic stability.

نزار رافع محمد / ملاحظ / دائرة الاستثمارات / البنك المركزي العراقي

nazar_alfrkahe@yahoo.com

المقدمة:

تحتل البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم بمكانة هامة بين مختلف المؤسسات الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها وسياساتها المختلف. قبل عام 2003 كان البنك المركزي العراقي عبارة عن جهة تقوم بطبع وضخ النقود لسد احتياجات الانفاق العام وادى ذلك الى ضعف الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتدهور النمو وقلّة فرص الاستثمار، أما بعد عام 2003 اخذ البنك المركزي العراقي الاستقلالية الكاملة وكان الاعتماد عليه بشكل كبير من قبل الدولة من أجل استخدام ادوات السياسة النقدية بشكل صحيح من اجل الوصول الى اقتصاد مزدهر ومتقدم.

تعتبر اسعار الفائدة من أهم الادوات المستخدمه في السياسة النقدية من قبل البنك المركزي وذلك لما لها من اثر كبير على الاستقرار المالي داخل الاقتصاد وما تؤديه من عملية توازن بين الطلب على النقود والعرض النقدي. وتنعكس اثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولاً الى تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة اخرى.

جاء المبحث الثاني في هذه الدراسة عن اسعار الفائدة من حيث المفهوم والاهمية وما هو عرض النقود واثره وكذلك تناول مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته، أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب العملي وما هو أثر اسعار الفائدة على الائتمان المقدم من قبل المصارف للجمهور.

الجانب النظري

المحور الأول: ادارة السياسة النقدية من خلال اسعار الفائدة

تتحدد أسعار الفائدة بناء على قوى العرض والطلب فإذا ارتفعت معدلات الطلب على ما هو معروض من أموال سوف يقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وفي الوقت ذاته سيعمل على تخفيض معدلات الإقراض في الدائرة الاقتصادية ، تتأثر أسعار الفائدة بحجم ارتفاعها وانخفاضها داخل أسواق المال المختلفة ، حيث تترابط الأسواق المالية نتيجة لحركة الأموال داخل هذه الأسواق ، فالسوق المالي الذي تتسم أسعار فائدته بالارتفاع تجذب إليها رؤوس الأموال بحثاً عن ربحية أعلى فيزيد المعروض من هذه الأموال ، وهذا بدوره يقود إلى انخفاض سعر الفائدة مستجيباً لقوى العرض والطلب.

أولاً: مفهوم اسعار الفائدة

توجد مفاهيم كثيرة لسعر الفائدة تبعاً لمبررات استخدامها فهي ثمن الحصول على السلع او المواد الآن بدلاً من المستقبل، أي ان سعر الفائدة يقيس ثمن السلع والمواد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم وبالتالي فهو ثمن مثل أي شيء يتحدد بالعرض والطلب فسعر الفائدة (ماير واخرون، 2002، ص352) هو المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، وبذلك يكون فيها كلفة وايراد حيث ان المقرض للاموال يكون بالنسبة له سعر الفائدة ايراد على الاموال التي يمنحها واما بالنسبة للمقترض تكون عليه كتكلفة نظير استخدام الاموال المقترضة لفترة زمنية محددة.

هنا يظهر ما هو معروف بتكلفة الفرصة البديلة وهو يخص المقرض للاموال بحيث اذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من عملية الاقراض(علي والعيسى، 2004، 298).

وكما هو معروف يختلف سعر الفائدة باختلاف خصائص الادوات المالية ودرجة مخاطرها وبذلك فانه توجد عدة انواع لاسعار الفائدة ولا يوجد نوع واحد فقط فمثلا اسعار الفائدة على القروض المصرفية تختلف عن اسعار الفائدة على السندات التي تصدرها الحكومة او الشركات المقترضة، كما انها تختلف باختلاف شروط لاداء نفسها فيمكن مثلاً لشركة واحدة ان تصدر سندات مختلفة وباسعار فائدة مختلفة.

عندما نقوم باخذ اسعار الفائدة فيجب التعرف على اسعار الفائدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية وبالنسبة للنظرية الحديثة (الكينزية).

بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك فسروا سعر الفائدة بنظرية الارصدة القابلة للاقتراض وبمقتضى هذه النظرية يتحدد سعر الفائدة عند تقاطع منحنى الطلب والعرض على الارصدة القابلة للاقتراض والاقتراض، ولكن كينز يقرر ان سعر الفائدة ما هو الا ظاهرة نقدية تحدد بالعرض والطلب على النقود وليس بالارصدة القابلة للاقتراض والاقتراض. أما مارشال فيعتبر سعر الفائدة هو ذلك العائد الذي اصبح محل الاهتمام لانه يمثل العائد الطبيعي الذي يجب ان يتقاضاه اصحاب رؤوس الاموال عن قيامهم بالاستثمارات.

ان نظرة الكلاسيك على اسعار الفائدة انها اداة ضرورية تحفز الافراد على الادخار ويجاد التراكمات الاساسية لنمو الاقتصاد وهكذا فان الفائدة في النظرية الكلاسيكية هي ثمن الادخار اي ثمن قيام الفرد بعملية الادخار. اما في النظرية الكينزية فقد قدم كينز في النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود عرضاً مفصلاً وتحليلاً دقيقاً لمسألة النقود معتمد في ذلك على مجموعة عوامل مؤثرة في طلبها وعرضها وكذلك العوامل المؤثرة بها فالافراد يطلبون النقود ليس لغرض استخدامها في مبادلاتهم كوسيط فقط وانما لان النقود تطلب لذاتها أيضاً لانها اصل مالي كامل السيولة تتمتع بمزايا تنفرد بها دون غيرها من الاصول الاخرى ويستند الطلب على النقود في الاقتصاد الرأسمالي.

ومن التعاريف السابقة الذكر يمكن لنا القول ان سعر الفائدة هو مقدار العائد او النسبة التي يحصل صاحب رأس المال مقابل ايداع مبلغ معين في البنوك، كما يمثل مقدار العائد او النسبة التي يدفعها للبنك مقابل اقتراضه لمبلغ معين من النقود.(النحيفي، 2006، 235)

اي انه عندما يرتفع سعر الفائدة على القروض سيؤدي الى تشجيع المصارف على فتح المزيد من القروض وبالتالي سيزيد ذلك من عرض النقد. عند القيام بزيادة سعر الفائدة فان ذلك يؤدي في الغالب على تشجيع الافراد على اقراض المصارف وذلك سوف يؤدي الى انخفاض في عرض النقد، ان ما يدفع الجمهور الى اقراض المصارف هو سعر الفائدة المرتفع والسبب الثاني هو كلفة الاحتفاظ بالارصدة النقدية السائلة لدى الافراد وستكون مرتفعة مما يشجعهم على زيادة ايداعاتهم في المصارف التجارية بسبب سعر الفائدة المرتفع. الا انه ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي الى زيادة كلفة القروض الاستهلاكية والاستثمارية التي تقدم من قبل المصارف للافراد، ان هذا الاقتراض صحيح ويرتبط بتوقعات المستثمرين المستقبلية المستندة الى الازواج الاقتصادية القائمة اي انه عند تغطية ارتفاع كلفة قروض الافراد المستهلكين او مستثمرين يعتمد على الكفاية الحدية رأس المال خاصة فيما يرتبط او يتصل بحجم العوائد المتوقعة من الاستثمار (www.amana capital.com).

ثانياً: مفهوم العرض النقدي واثره على سعر الفائدة

يعرف عرض النقد او الكتلة النقدية (MS) بأنه حجم النقد المتداول في الاقتصاد ما ويتكون من العملة النقدية والورقية (MS1) ومن ودائع الطلب (MS2) اي مبالغ الافراد المودعة لدى البنوك التجارية، والذي يمكن تمثيله من خلال المعادلة الآتية:

عرض النقد = ودائع الطلب + عملة النقدية والورقية

او هي تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة السلطات النقدية او هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع انواعها وعليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم اساسية.

• **عرض النقد بالمعنى الضيق M1:** يسمى هذا النوع ايضاً بنقد العمليات التجارية ويشمل M1 العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة Money in Circulation ويرمز لها بالرمز CR ويضاف اليها حجم النقود في البنوك على شكل حسابات جارية او تسمى ودائع تحت الطلب Demand Deposits ويرمز لها بالرمز DD وبالتالي فإن معادلة عرض النقد M1 هي: $M1=DD+CR$.

• **عرض النقد بالمعنى الواسع M2:** يشمل هذا النوع M1 يضاف اليه الودائع لأجل Time Deposits ويرمز لها بالرمز TD وكذلك حسابات التوفير Saving ويرمز لها بالرمز S وتكون معادلتها $M2=M1+TD+S$.

• **مفهوم السيولة المحلية:** وتشمل على (M2) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وهي اقل سيولة من (M2) اذن فالمعروض النقدي كمية النقود يتم تحديدها من طرف السلطات النقدية وفقاً لعدة عوامل منها اثر الكمية النقدية على مستوى الاسعار معدل التضخم ومرحلة الدورة الاقتصادية حالة النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: كيف يستخدم البنك المركزي اسعار الفائدة كأداة اقتصادية

عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض اسعار الفائدة الغاية تكون من هذا التخفيض من اجل تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي فان هذه البنوك تكون قادرة على اقراض الافراد والقيام بتمويل المشاريع ايضاً وبهذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة انتعاش وتجنب الركود.

وكما هو معروف ان العلاقة طردية بين اسعار فائدة البنك المركزي واسعار فائدة البنوك التجارية اي انه في حالة خفض سعر فائدة البنك المركزي تقوم البنوك التجارية بخفض فائدتها ايضاً وهنا يزيد عرض النقد وينتفش الاقتصاد وعلى العكس من ذلك في حالة مكافحة التضخم.

يعتبر البنك المركزي المحرك الرئيسي لاداء سعر الفائدة وعن طريقه يتم التحكم بعرض النقد وحسب الوضع الاقتصادي في البلد، وبدورها تقوم المصارف بضخ الاموال الى الافراد والمشاريع وفي حالة عدم تعاون البنوك التجارية مع البنك المركزي فبهذه الحالة سوف يفقد تأثير تغير اسعار الفائدة على الوضع الاقتصادي الذي يتطلبه هذا التغير والذي على اساس هذا الوضع يتم تخفيض او رفع اسعار الفائدة.(الشمري، 2013، 327-328)

لقد اعتمد البنك المركزي على القيام باجراء ما يسمى بتسهيلات الايداع القائمة وذلك من أجل تسهيل احتجاز اكبر قدر ممكن من ودائع الجمهور. ان هذه الاداة تمتاز بالبساطة الشديدة حيث تقوم المصارف بإيداع السيولة الفائضة اي ما يقصده هنا الفائضة عن الائتمان والاحتياطي القانوني، وبهذا الاجراء يتم الاعتماد هنا على اداة سعر الفائدة التي تكون معلومة لدى المصارف.

وهناك تنوع في المديات الزمنية لهذه الودائع فمنها يكون ليوم واحد وتسمى تسهيلات الايداع الليلي ولمدة اسبوع وكذلك ثلاثة شهور وهنا يقوم البنك المركزي بالتغير في اسعار الفائدة حسب الوضع الاقتصادي، تقوم المصارف بالتوديع لدى البنك المركزي وذلك لسببين الأول من أجل سعر الفائدة المرتفع والاستفادة منه والسبب الثاني الابتعاد عن المخاطرة لانه عند توديع الاموال لدى البنك المركزي يكون هناك الغياب التام للمخاطرة والتي يقابلها المخاطرة العالية في سوق الائتمان الخاص، وكذلك يقوم البنك المركزي باصدار حوالات تكون فيها مدة زمنية والمصارف تقوم بشرائها بسعر فائدة يزيد قليلاً على سعر الفائدة المعلن لتسهيلات الايداع.

المحور الثاني: الائتمان المصرفي وأهميته

الائتمان ضرورة جوهرية للاقتصاد فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة ويمكن لاصحاب الأعمال مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة انتاج رأس المال ، يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى ، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

تنوعت وتعددت التعاريف حول الائتمان المصرفي شأنه شأن لكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، الادارية، الاجتماعية، وعلى العموم فهو يرتكز بصورة اساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

ان اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقراض اما اصطلاحاً فهو يعني التزام جهة لجهة اخرى بالاقراض او المداينة وهي تعني في الاقتصاد الحديث ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بانواعها.(الدغيم واخرون، 2006، 194).

إن القرض المصرفي يعني انه تلك الخدمات التي تقدم للعملاء والتي يتم من خلالها تزويد الافراد والمؤسسات بالاموال اللازمة وبالمقابل يتعهد الشخص او المؤسسة الحاصلة على المال بسداد تلك الاموال والفوائد المترتبة عليها تقديم الضمانات التي تضمن للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد.

ثانياً: اهمية الائتمان المصرفي

عندما تقوم البنوك بتقديم الائتمان في النشاط الاقتصادي له اهمية بالغة من حيث تأثيره على الاقتصاد الوطني وبالتالي نمو هذا الاقتصاد، وتعتمد البنوك في جزء كبير من مواردها على رأسمالها وعلى ما كونته من احتياطات، ويأخذ القطاع البنكي الشكل الهرمي في عملية تمويله الائتماني والتي يكون على رأسها البنك المركزي وعلى جانبيها المصارف التجارية والمتخصصه. ويمكن توضيح اهمية الائتمان في مجموعة من النقاط : (الدوري والسامرائي، 2013، 76-77)

1. زيادة الانتاج: في اغلب الاحيان تحتاج المشاريع الصناعية والزراعية الجديدة وحتى القائمة الى موارد مالية

مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، بسبب ضخامة هذه المشاريع وعدم قدرة بعض الافراد وحتى المؤسسات في بعض الاحيان على تمويل مشاريعها ولذلك تلجأ الى الائتمان في البنوك او اصدار السندات وطرحها على الجمهور من اجل توفير الموارد المالية وهنا تلعب المصارف المتخصصة دوراً اكبر في توفير مثل هذه الاموال، وممكن مما سبق القول بأنه البنوك تلعب دور الوسيط ما بين المدخرين والمستثمرين في المساهمة بتمويل او زيادة الانتاج والاستثمار في الاقتصاد.

2. **زيادة الاستهلاك:** من الامور التي يساهم فيها الائتمان هي حصول المستهلكين من اصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، وبالتالي سوف ترتب عليهم دفع قيم تلك الاموال عندما ترتفع دخولهم المستقبلية او من خلال ما يدخروه في المستقبل وهذا يعني بأنه سوف ينتشط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الانتاج وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني.

3. **توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الانشطة الاقتصادية:** عندما يكون هناك عملية ائتمان صحيحة سوف توزع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية وهذا ما يضمن الاستخدام الكفوء لهذه الموارد من خلال توزيعها على الجميع وفقاً لاحتياجاتها وهذا يحقق نمو اقتصادي يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.

4. **تشغيل الموارد العاطلة:** يمكن الاستفادة من الاموال العاطلة في تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الاجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات تحقق لها دخلاً مريحاً وبالمقابل فان المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

ثالثاً: السياسة الائتمانية

في كل بلدان العالم يكمن النشاط الاقتصادي فيها ضمن دائرتين الاولى مادية والثانية نقدية. تسمى الدائرة الاولى بالعرض الكلي وذلك لانها تمثل التدفقات السلعية، اما الثانية تعرف بالطلب الكلي وهي تمثل تدفقات نقدية، ومن اجل نجاح هذا النشاط الاقتصادي لابد من وجود تعادل بين معدل التغير في كلا التدفقين وهنا يأتي دور الجهاز المصرفي بالربط بين الدائرتين ان ما تقوم به البنوك التجارية دور محوري وذلك بسبب قدرتها على تعبئة المدخرات واستغلالها بكفاءة ضمن الاطار المرسوم من قبل السلطة التنفيذية وسياسة البنك المركزي.

ان عمل البنوك التجارية هو افضل من بقية المؤسسات المالية وذلك بسبب الوعاء الادخاري الاكثر شيوعاً والاكثر انتشاراً داخل الاقتصاد لما تقدمه من قدرات فائقة في قبول الودائع واستخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية في الاهمية للاقتصاد والتي يبرز منها الائتمان المصرفي. (الزبيدي، 2004، 62)

ويمكن تعريف الائتمان على انه النشاط المصرفي الاكثر اهمية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني او بالنسبة لادارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الاخرى، ولكن البعض يعتبر الائتمان من الادوات الاقتصادية ذات الحساسية العالية وذلك لانه في حال وجود اثار ضارة بسبب الاخطاء في تنفيذ السياسة الائتمانية فان هذه الاثار لا تتوقف فقط على مستوى البنك او المؤسسة المالية المشرفة على عملية الائتمان وانما ايضاً يظهر تأثيرها على الاقتصاد الوطني اذا لم يحسن ادائه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي الى كساد وفي حالة الافراط به يؤدي الى ضغوط تضخمية وفي كلا الامرين له اثار اقتصادية غاية في الخطورة ويسبب اختلالات هيكلية قد تصعب معالجتها. (شحاته، 1999، 104).

المبحث الأول: الجانب العملي

التحليل الكمي:

اعتمد التحليل الكمي على البيانات والمعلومات التي اخذت من البنك المركزي العراقي (المديرية العامة للاحصاء والابحاث والمديرية العامة للعمليات وادارة الدين) وهذه البيانات جرى تحليلها بطريقة الارتباط من اجل توضيح وجه العلاقة بين سعر الفائدة والائتمان النقدي المقدم الى الجمهور وكذلك تم استخدام معاملة الانحدار وذلك من اجل بيان اثر العلاقة بين المتغير التابع والمستقل (x.y)، والبيانات التي تم استخدامها هي اسعار الفائدة من المدة 2006 الى 2014 وكذلك الائتمان النقدي.

تم اختيار العينة تحديدا لهذه الفترة وذلك بسبب التغيرات التي حدثت فيها حيث لو نلاحظ جدول اسعار الفائدة فانه في سنة 2006 تم تغير معدلات الفائدة لكثر من مرة وذلك كان حسب السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل هذا البنك، يتم عادةً التغير في اسعار الفائدة حسب الوضع الاقتصادي للبلد وذلك من اجل التحكم بالعرض النقدي في السوق المحلية وبالتالي فانه كما يعلم الجميع فان العلاقة بين سعر الفائدة والائتمان النقدي هي علاقة عكسية اي انه عند رفع اسعار الفائدة فإنه سوف ينخفض الائتمان النقدي وذلك لان سوف يكون هناك رغبة من قبل المصارف بايداع المبالغ لدى البنك المركزي من اجل الابتعاد عن المخاطرة وبالتالي سوف يتم في هذه الحالة سحب السيولة من الاسواق من اجل مواجهة الافراط النقدي او تكون العملية بالعكس اي انه عند خفض اسعار الفائدة فإنه سوف تبتعد المصارف عن الايداع لدى البنك وتزيد من الائتمان النقدي للجمهور.

لو نلاحظ من الملاحق ان اسعار الفائدة بدأت بالتغير بعد النصف الاول من سنة 2006 وبالصعود التدريجي حتى وصلت في سنة 2007 الى 18% وهذا رقم يعتبر بالنسبة للاقتصاد كبير جداً. ثم بعد ذلك بدأت العملية بالانخفاض حتى 2010 وثبتت فيها اسعار الفائدة حتى نهاية سنة 2013 عند 4%. حتى وصلت في نهاية 2014 الى 1%.

اما بالنسبة للائتمان النقدي كما هو مبين ايضاً في الملاحق كان هناك ارتفاع في عملية الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الى الجمهور، ولكن هنا قد لوحظ بأنه المبالغ الائتمانية المقدمة هي كبيرة جدا وهنا كانت سياسة البنك المركزي العراقي واضحة وبالتالي فإنه في هذه الفترة بالذات كان الاقتصاد بحاجة الى ضخ الاموال من أجل دفع عجلة التنمية وتحريك الاقتصاد العراقي نحو الامام.

بالنسبة للائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف للجمهور لو نلاحظ انه في سنة 2007 و2008 كانت العلاقة بين سعر الفائدة والائتمان علاقة طردية وليست عكسية على عكس النظرية اي انه زادت اسعار الفائدة وبالمقابل نلاحظ زيادة في الائتمان النقدي على عكس بقية السنوات والسبب في ذلك انه في ذلك الوقت فإنه كانت هناك زيادة في النفقات العامة وبالنهائية زادت النفقات الحكومية بشكل كبير وبعدها بدأ الاقتصاد بالتحسن وعادت العلاقة العكسية بين اسعار الفائدة والائتمان النقدي.

*التحليل الكمي لآثر اسعار الفائدة على حجم الائتمان المصرفي:

جدول (1)

يبين معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين سعر الفائدة والائتمان النقدي

	x	y
--	---	---

x	Pearson Correlation	1	-.681 **
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	108	108
y	Pearson Correlation	-.681 **	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	108	108

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لبيان العلاقة بين سعر الفائدة والائتمان النقدي كما مبين في جدول (1) ويتضح من قيمة معامل ارتباط بيرسون والبالغة (-0.681) وهذا يعني أنه هناك علاقة قوية جداً وسالبة أي عكسية بين سعر الفائدة والائتمان النقدي أي انه هذا مايبثت النظرية التي تبين انه اذا زاد سعر الفائدة ينخفض الائتمان النقدي، علماً ان عدد المشاهدات في التحليل الكمي هي 108 .

جدول (2)

يبين خلاصة نموذج الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.681a	.464	.459	6.45486E6

جدول (3)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.818E15	1	3.818E15	91.629	.000 ^a
Residual	4.417E15	106	4.167E13		
Total	8.234E15	107			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

يتضح من الجدولين (2) و(3) اعلاه بأنه قيمة الارتباط هي (0.681) وهي علاقة قوية جداً ويبين فيها قيمة $R^2 = 0.464$ بأن نموذج الانحدارفسر 46% من الانحرافات المشاهدة للنموذج هي نتيجة جيدة لتفسير الانحرافات ، وبما أنه ظهرت فيه قيمة (sig=0.00) وهي اقل من (0.05) فان نموذج الانحدار معنوي بمستوى دلالة 0.05. وهذا يعني هناك علاقة قوية تربط بين سعر الفائدة والائتمان النقدي وكما هو معلوم في علم الاقتصاد وهنا في هذا الاختبار تم اخذ معادلة الانحدار وذلك من اجل بيان أثر سعر الفائدة على الائتمان النقدي.

جدول (4)

معاملات الانحدار

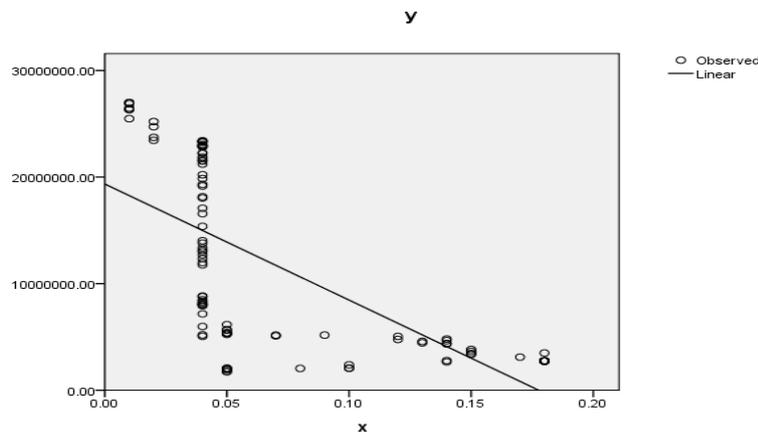
2Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.935E7	1.032E6		18.753	.000
	x	-1.090E8	1.138E7	-.681-	-9.572-	.000

يتضح من الجدول اعلاه نموذج الانحدار التقديري والذي يمكن تمثيله بالمعادلة الاتية

$$\hat{y} = b_0 + b_1x_1 \quad \dots (1)$$

$$\hat{y} = 1.935E7 - 1.090E8x_1 \quad \dots (2)$$

بما أنه ظهرت قيمة ($b_1 = -1.090E8$) سالبة مما يعني هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (X) والذي يمثل سعر الفائدة والمتغير التابع (y) الذي يمثل الائتمان النقدي وبذلك تعني المعادلة انه كلما زاد سعر الفائدة وحدة واحدة فان مقدار التغير في الائتمان النقدي سينخفض بمقدار (1.090E8).



شكل (2)

يبين خط الانحدار لسعر الفائدة والائتمان النقدي

المبحث الثاني: الاستنتاجات:

الاستنتاجات:

1. أهمية سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي كونها واحدة من الادوات المهمة في تحديد مستوى العرض النقدي والتحكم بمستوى الائتمان.
2. قدرة اسعار الفائدة على تحديد السعر التوازني بتعادل عرض النقد مع الطلب على النقود في فترة زمنية معينة وذلك من خلال التحكم بكمية النقود المتوفرة لدى الجمهور والمصارف.
3. على الرغم من محدودية الدور لاسعار الفائدة في اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي الا انه قد ثبتت ان لهذه الاداة دور في التحكم بحجم الائتمان وان كان ضعيفاً.
4. تعد اسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة واحدة من اهم الادوات المحركة للاقتصاد ولها الدور البارز والواضح في دفع عجلة التنمية الا ان هذا الدور غير واضح في الاقتصادات النامية ومنها الاقتصاد العراقي.
5. تبرز أهمية الائتمان المصرفي في دعم أي اقتصاد ومنها الاقتصاد العراقي وذلك بمساهمته في توفير السيولة النقدية التي تحتاجها قطاعات الاعمال المختلفة.

المراجع والمصادر :

1. البيرماني، خزعل.(1987). **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بغداد: مكتبة النهضة العربية، 1987، ص194-195.
2. توماس ماير وآخرون.(2002). **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ، ص352.
3. الدغيم، عبدالعزيز وآخرون.(2006). "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، المجلد28، العدد3، ص194.
4. الدوري، زكريا. والسامرائي، يسرى. (2013). **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار اليازوري العلمية ص76-77.
5. الزبيدي، حمزة محمود.(2004). **ادارة المصارف**، دارالوراق للنشر والتوزيع، ص62.
6. السيد علي، عبد المنعم. و العيسى، نزار سعدالدين.(2004). **النقود والمصارف والاسواق المالية**، ط1، دار الحامد، ص298.
7. شحاته، حياة.(1999). **مخاطر الائتمان في المصارف التجارية(مع اشارة خاصة لمصر)**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ص104.
8. الشمري، ناظم محمد نوري.(2013). **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، ص327-328.
9. النجيفي، سالم توفيق. (2006). **أساسيات علم الاقتصاد**، جامعة الموصل، ص235.
- 10.Kasumovich. M. (no date).*Interpreting Money-supply and Interest-rate Shocks as Monetary-policy shocks.*
- 11.[www.amana capital.com](http://www.amana-capital.com).
- 12.www.arabtranslator.org/banking.

(مدى تطبيق المعايير الدولية وأثرها في دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي)

دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في قسم التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي

Over the application of international standards and their impact on the role of internal audit of the Central Bank of Iraq

نزار حميد شرقي

الملخص:

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في (البنك المركزي العراقي)، وذلك من خلال التعرف على مدى توافق ممارسات التدقيق الداخلي بهذه المؤسسة حسب المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، ومن ثم تقديم التوصيات الملائمة لرفع مستوى فعالية وظيفة التدقيق بهذا البنك، وكما هدف هذا البحث الى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك المركزية، علماً ان هنالك تفاوت في تطبيق هذه المعايير مما يستوجب الامر مراعاة الأصول المهنية والعلمية في هذا الخصوص، ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياتها، فقد تم تصميم استبيان موجه إلى جميع المدققين الداخليين العاملين بعينة مكونة من (50) ، تم اختيارها وفق معايير موضوعية تتناسب مع أهداف البحث، و قد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (50)، وأستخدم أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي، لوصف وتحليل بيانات البحث، واختبار فرضياتها.

وقد توصل البحث إلى أن ممارسات التدقيق الداخلي في البنك المركزي محل البحث تتوافق إلى حد كبير مع معايير التدقيق الداخلي الدولية، وأن العوامل المتعلقة بأفراد العينة، والعوامل المتعلقة بنشاط التدقيق الداخلي لها تأثير ذو دلالة إحصائية على فعالية وظيفة التدقيق الداخلي بهذه المؤسسات. كذلك توصل البحث بضرورة الاهتمام أكثر بتكوين الكفاءات البشرية الملائمة لإحتياجات وظائف التدقيق الداخلي، والعمل على نشر ثقافة التدقيق الداخلي داخل هذه المؤسسة، وتوفير البيئة التنظيمية الملائمة، لأداء دوره بفعالية عالية.

نزار حميد شرقي / محاسب أقدم / دائرة التدقيق الداخلي / البنك المركزي العراقي

1- المعايير الدولية للتدقيق

معايير التدقيق الداخلي Standards of Internal Audit

عرف معهد المدققين الداخليين المعيار بأنه إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أدائه (IIA,2004:8) ومن المقومات الأساسية لأية مهنة متطورة، هي ضرورة وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة، ويعملون على وفق هذه المعايير في كافة مراحل العمل (عبد الله، 1998، 25).

لمحة تاريخية

يمكن تحديد بدايات التدقيق الداخلي سنة 1941 بتأسيس معهد المدققين الداخليين في فلوريدا - أمريكا، ومعه بدأت تتضح مفاهيم ومنهجية التدقيق الداخلي، وأصبح يشعر المدققون الداخليون بالمستوى المهني اللائق.

The Institute المعهد

المعهد هو هيئة عالمية للعاملين في مجال التدقيق الداخلي، تضم أكثر من 175000 عضواً.

The Standards المعايير

ترتكز المعايير الى عدد من المبادئ وتوفر إطاراً لأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي، كما تعد المعايير متطلبات إلزامية وتتألف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي من الأتي (الوردات، 2014، 167).

1-1 مفهوم معايير التدقيق الداخلي

لقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) المعيار بأنه : "إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداء التدقيق الداخلي" (IIA, 2004, p8).

كما عرف (المغني، 2003: 42) معايير التدقيق الداخلي بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقاً لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين IIA".

1-2-2-1 2-1-2-1 قد تمثلت الأهداف التي من أجلها وضعت هذه المعايير بالاتي:(IIA,2004,7)

1-2-1-1 بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب أن يكون عليها التدقيق الداخلي.

1-2-2-1 وضع إطار عام لأداء التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.

1-2-3-1 وضع أسس لقياس أداء المدققين الداخليين.

1-2-4-1 التأسيس لعمليات معالجات تنظيمية متطورة وتشجع إدخال تحسينات عليها.

1-3-3-1 أما عن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيمكن تحديدها بما يأتي (عبدالمغني، 2003، 45).

1-3-1-1 تعد معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الأساسية والتي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.

1-3-2 تعد معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التقارير التي يقدمونها عند أدائها لوظائفهم في المنشأة.

1-3-3 تعتبر وجود معايير تدقيق يلتزم بها المدققون الداخليون ضرورية بالنسبة للمدقق الخارجي، لأنها تطمئنه على متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.

1-3-4 يسترشد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

- أن هذه المعايير تصدر عن جمعيات وهيئات مهنية، مثل معهد المدققين الداخليين (IIA) الذي أصدر مجموعة معايير خاصة بالتدقيق الداخلي، إذ حدد مجموعتين من المعايير وهما الاتي (الوردات، 2014، 73-74).

1-4 معيار الصفات Attribute Standards

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات (معيار ذو العدد 1000) أهداف ومسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي، ومعيار ذو العدد (1100) الاستقلال والموضوعية، و معيار ذو العدد (1200) الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة، و معيار ذو العدد (1300) برنامج ضبط الجودة وتطوير عملية التدقيق الداخلي) وللتفصيل ينظر المصدر (الوردات، 2014، 74) و ((IIA, 2012, 10-16)) و (الذنيبات 2008، 77) و (الامارة، 2007، 53) و ((IIA, 2012, 15-16)).

1-5 معيار الأداء (Performance Standards).

فهي تصف طبيعة النشاط التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها، إذ تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي، وكذلك تعطي معياراً للجودة وبصورة عامة يمكن ان يقاس أداء تلك الخدمات، كما تعطي وصفاً لتطبيق معايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم بها المدققون الداخليون. ويحتوي هذا القسم على مجموعة من المعايير أهمها: (IIA, 2012: 17-18).

- 1-5-1 معيار ذو العدد (2100) طبيعة العمل (Nature of Work).
- 1-5-2 معيار رقم (2200) تخطيط عملية التدقيق (Planning).
- 1-5-3 معيار ذو العدد (2300) أداء وتنفيذ عملية التدقيق (Performing the Engagement).
- 1-5-4 معيار ذو العدد (2400) توصيل نتائج التدقيق الداخلي (Communicating Results).
- 1-5-5 معيار ذو العدد (2500) مراقبة تنفيذ التوصيات (Monitoring Progress).
- 1-5-6 معيار ذو العدد (2600) مستوى المخاطر المقبولة بعد تنفيذ التوصيات (Management's Acceptance of Risks Monitoring Progress Resolution of).

التفاصيل ينظر المصادر التالية (17-18:2012, IIA)، (احمد،،2009،33)، (جمعية المدققين الداخليين،2010،23-24)، (المظلوم،2012، 289)، (26:2012, IIA).

3- مدخل مفاهيمي للتدقيق الداخلي Conceptual entrance for the Internal Audit

تمهيد:

يعد التدقيق الداخلي إحدى الوسائل المهمة التي تختص بمراجعة البيانات والمعلومات والسجلات المحاسبية وغيرها فضلاً عن مسؤوليتها في أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات والبنوك وهي نشاط تقييمي وتقويمي مستقل ويعد التدقيق الداخلي عنصراً مهماً من عناصر نظام الرقابة الداخلية، إذ تساعد عملية التدقيق الداخلي في الوصول الى أهداف المنشأة وذلك من خلال الالتزام ببرنامج تدقيقي ملائم يصمم بعد قيام المدقق بالتعرف على بيئة العمل والمخاطر الموجودة فيها وذلك من خلال التزام المدقق اثناء التدقيق بمجموعة معايير مهنية تعتمدها جمعيات ومنظمات مهنية.

بناء على ما تقدم يتناول هذا المبحث مفهوم التدقيق الداخلي، وأنواع التدقيق الداخلي، وكذلك التدقيق الداخلي في المصارف من حيث طبيعته والأسس التي يستند اليها والأهداف والمهام.

3-1 مفهوم التدقيق الداخلي: concept of Internal Audit

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي وطبيعته وأهدافه وسوف تصنف هذه المفاهيم من خلال المرتكزات ووجهات النظر التي تعتمدها المنظمات والباحثين والكتاب الذين تطرقوا لمفهوم التدقيق الداخلي وكما موضح في جدول (1).

جدول رقم (1)

مفاهيم التدقيق الداخلي

أ- من جانب استقلالية التدقيق الداخلي	
(Ushnak & Arvind,2009,20)	- وظيفة إدارية مستقلة تنطوي على تقييم مستمر وتنتقد أداء البنك بغية اقتراح تحسينات عليها ويضيف قيمة لها وتعزيز آلية الحكم العام للمنشأة بما في ذلك إدارة المخاطر إستراتيجية للبنك ونظام الرقابة الداخلية.

ب-من جانب مجال عمل التدقيق الداخلي	
(عبد الكريم، 2011، 23)	<p>- نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى تدقيق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة فهي رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى.</p>

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ان نستنتج الآتي :

- 3-1-1 ان التدقيق الداخلي نشاط مستقل ويتصف بالموضوعية مبتعداً عن التحيز خلال تأدية مهامه التدقيقية.
- 3-1-2 ينصب هدف نشاط التدقيق الداخلي على مساعدة المؤسسة في تحقيق اهدافها وذلك من خلال التركيز على تفعيل ادارة المخاطر وعمليات التحكم في المؤسسة
- 3-1-3 يقدم الاستشارات اللازمة عند الضرورة لمجلس الإدارة، أو الإدارة العليا.
- 3-1-4 يعتمد في عمله على الأسلوب العلمي والمهني للحصول على نشاط توكيدي.
- 3-1-5 التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات والتأكد من أن السياسات والإجراءات الموضوعية سوف تطبق فعلاً.

3-2 أنواع التدقيق الداخلي: Types of Internal Audit

هناك عدة أنواع للتدقيق الداخلي، وذلك على وفق مجال الاهتمام الذي ينصب عليه نشاط التدقيق الداخلي وكما يأتي:

3-2-1 التدقيق المالي: Financial Audit

- يهتم هذا النوع من التدقيق في مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على الاساليب الآتية: (سواد، 2009، 95).
- 3-2-1-1 تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة.
- 3-2-1-2 اختبار الوثائق التي يقوم بإعدادها المصرف مثل القوائم وموازن المراجعة.
- 3-2-1-3 التحقق من الوجود الفعلي للموجودات من خلال اختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام والجرد الفعلي فضلا عن التأكد من صحة معالجته محاسبياً في القوائم.

3-2-2-2-2-3 التدقيق التشغيلي: Operational Audit

التدقيق التشغيلي هو دراسة شاملة للوحدة لغرض قياس الأداء واستعراض عمليات التدقيق التشغيلي لكل أو جزء من إجراءات التشغيل المصرف لتقييم كفاءة هذه العمليات وفعاليتها وهو مقياس ما إذا كان المصرف يحقق أهدافه ويظهر مدى كفاية استخدام المصرف لموارده لتحقيق أهداف العمليات التشغيلية، ويمكن أن يشمل هذا النوع من التدقيق تقييم الهيكل التنظيمي والتسويق وطرائق الإنتاج، العمليات الحاسوبية أو أية منطقة يشعر المصرف أنها بحاجة إلى تقييم وتقديم توصيات إلى الإدارة لتحسين العمليات (Hayes, et.al, 2005, 14).

3-2-3-3-2-3 تدقيق الالتزام: Compliance Audit

ويسمى أيضاً (تدقيق الرقابة)، وهو ذلك النوع من التدقيق الذي يتم فيه التأكد من تطبيق السياسات، والتعليمات، والإجراءات للضوابط الرقابية المالية والتشغيلية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعية بصورة أصولية، فضلاً عن التأكد من إن إجراءات الجودة التي تضعها المؤسسة، أو جمعيات مهنية قد طبقت بصورة جيدة. (التميمي، 2006، 24) أي ان تدقيق الالتزام يتوقف على وجود البيانات والمعايير، والمعايير تتمثل بالقوانين العلمية المعترف بها واللوائح والسياسات والإجراءات المتعلقة بموظفي المحاسبة. (Hayes, et.al, 2005, 14).

3-2-3-4-2-3 التدقيق الإداري: Managerial Audit

ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المصرف كما أن هذا النوع من التدقيق يتجاوز دور المدقق الداخلي في الناحية المحاسبية إلى جميع أقسام المنشأة وذلك لأجل معرفة مدى الالتزام بتنفيذ سياسة الإدارة، وهو مصطلح يعبر عن أهمية دور المدقق الداخلي في مجال خدمة الإدارة. (إبراهيم، 2009، 23).

3-3-3 وظائف التدقيق الداخلي Internal audit function

أن خدمات التدقيق الداخلي تشمل الآتي (الوردات، 2014، 36).

3-3-3-1 خدمات التأكيد والتي تهتم بالتأكيد الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو أستنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيره من الموضوعات، ويوجد بشكل عام ثلاث أطراف مشاركة في خدمات التأكيد هي:-

3-3-3-1-1 الشخص أو المجموعة المشاركة مباشرة في العملية.

3-3-3-2-1 الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم (المدقق الداخلي).

3-3-3-3-1 الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقييم (المستخدم).

3-3-3-2 الخدمات الاستشارية التي هي بطبيعتها توجيهات، وتنفذ بناءً على الطلب الخاص من الزبون، حيث أن طبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للاتفاق مع الزبون وتشمل الخدمات الاستشارية على طرفين هما:-

3-3-3-1-2 الشخص أو مجموعة الذي يقدم الخدمة. المدقق الداخلي.

3-3-3-2-2 الشخص أو المجموعة التي تبحث عن وتتسلم النصيحة. (عميل النصيحة، صاحب العمل المطلوب).

3-4 أهداف ومهام التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي عدة أهداف هي (الوردات، 2014، 37).

3-4-1 التأكد من مدى ملاءمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.

3-4-2 التأكد من التزام الإدارات والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معنية.

3-4-3 اقتراح الاجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والانشطة، تأكيداً للمحافظة على الممتلكات والموجودات.

3-4-4 مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما شتمت عليه من مراكز الخطر.

3-4-5 مراجعة فعالية الاساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

3-4-6 التأكد من القوانين والانظمة المعمول بها.

3-4-7 إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعها الى أعلى سلطة تنفيذية.

3-5 مخاطر عدم تحقيق الأهداف

إن عدم نجاح التدقيق الداخلي في تحقيق واحد أو أكثر من أهداف التدقيق الداخلي قد يؤدي إلى مخاطر نذكر منها الآتي:

3-5-1 عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.

3-5-2 عدم التقيد وإتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة والقوانين والتنظيمات المعمول بها.

3-5-3 ضياع أو فقدان الأصول .

3-5-4 الإستخدام غير الاقتصادي للموارد.

3-5-5 عدم تحقيق الاهداف الموضوعة والمخططة.

3-5-6 إمكانية زيادة نسبة الخطأ و/ او الغش.

4- وصف لمتغيرات البحث وتشخيصها وتحليل النتائج

1-4 وصف مفردات عينة البحث

اعتمد الباحث في اختياره للعينة من العاملين في المنظمة المبحوثة (البنك المركزي العراقي، قسم التدقيق الداخلي) ممن لديهم المعرفة بأعمال التدقيق فاخترت عينة مكونة من (50) شخص في اسلوب التحليل الوصفي وكما موضح في جدول (2) .

جدول (2) وصف لأفراد عينة البحث

ت	المتغيرات	الفئات المستهدفة	التكرار	النسبة
1	العمر	اقل من 30 سنة	6	%12.0
		31 - 40	18	%36.0
		41 - 50	21	%42.0
		51 - 60	4	%8.0
		61 فأكثر	1	%2.0
	المجموع		50	%100.0
2	التحصيل الدراسي	الاعدادية	10	%20.0
		دبلوم	1	%2.0
		بكالوريوس	39	%78.0
		دبلوم عالي	0	%0.0
		ماجستير	0	%0.0
		دكتوراه	0	%0.0
	المجموع		50	%100
3	العنوان الوظيفي	معاون ملاحظ	8	%10.0
		ملاحظ	1	%2.0
		رئيس ملاحظين	19	%38.0
		معاون مدير	16	%32.0
		مدير	3	%6.0
		مدير أقدم	3	%6.0
		المجموع	50	%100
4	عدد سنوات الخدمة	اقل من 5 سنوات	7	%14.0
		6-10 سنوات	--	%0.0
		11-15 سنة	3	%6.0
		16-20 سنة	21	%42.0
		21 فأكثر	19	%38.0
		المجموع	50	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى استمارة الاستبانة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2)

بأن النسبة الكبيرة من المبحوثين الذين تم اختيارهم بحسب الفئات العمرية كانت الفئة العمرية (41-50) سنة وبنسبة (42%) وتليها الفئة العمرية (31-40) سنة وبنسبة (36%) وتليها الفئة العمرية (اقل من 30 سنة) وبنسبة (12%) وتليها الفئة العمرية (51-60) وبنسبة (8%) اما الفئة التي اتت في المرتبة الاخيرة كانت للفئة العمرية (اكبر من 60) وبنسبة (2%).

اما النسبة الكبيرة من المبحوثين الذين تم اختيارهم بحسب التحصيل الدراسي كانت متمركزة للذين يحملون شهادة البكالوريوس وبنسبة (78%) وتليها حملة شهادة الاعدادية وبنسبة (20%) وتليها للذين يحملون شهادة الدبلوم وبنسبة (2%).

وكذلك نسبة المبحوثين حسب العنوان الوظيفي كانت متمركزة للذين يحملون عنوان ر.ملاحظين وبنسبة (38%) وتليها الذين يحملون عنوان م.مدير وبنسبة (32%) وتليها الذين يحملون عنوان م.ملاحظ وبنسبة (16%) وبعدها الذين يحملون عنوان مدير أقدم وبنسبة (6%) ، والذين يحملون عنوان ملاحظ وبنسبة (2%).

وبالنسبة للمبحوثين الذين تم اختيارهم بحسب عدد سنوات الخدمة في المنصب الحالي كانت للذين لديهم (16-20) سنة وبنسبة (42%) وتليها للذين لديهم 21 سنة فأكثر وبنسبة (19%) وللذين لديهم اقل من 5 سنوات وبنسبة (14%) وتليها للذين لديهم (11-15) سنة وبنسبة (6%) واخيرا للذين لديهم (6-10) سنة وبنسبة (0.0%).

2-4 عرض وتفسير نتائج الاوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لآراء عينة البحث بخصوص المعايير الدولية.

1-2-4 مدى تطبيق المعايير الدولية : بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لهذا المتغير (3.99) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المتغير متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (0.56)، ويحتوي هذا المتغير على محورين هي:

1-1-2-4 معيار الصفات: من خلال الجدول رقم (3) بلغت قيمة الوسط الحسابي لمحور (معياري الصفات) ضمن المتغير (تطبيق المعايير الدولية) (3.85) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (0.62)، ومن خلال النتائج يتضح أن التدقيق الداخلي يطبق المعايير الدولية من خلال صلاحياته ومسؤولياته الممنوحة لمجلس الادارة للقيام بأعماله بكفاءة، وكذلك وضع الخطط التصيلية التي تغطي اعمال كافة نشاطات البنك وبإشراف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب الخطوات الموضوعية لتحقيق الاهداف كذلك حرص المدقق الداخلي على تطوير مهاراته ومتابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي.

جدول (3)

نتائج الاوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لإجابات عينة البحث بصدد محاور معيار الصفات

الفقرات	أتفق تماماً		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق تماماً		الانحراف المعياري
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
1	18	36	21	42	7	14	3	6	1	2	0.97
2	9	18	36	72	3	6	2	4	-	-	0.64

1.10	3.62	-	-	22	11	20	10	32	16	26	13	تغطي اعمال قسم التدقيق كافة نشاطات البنك المركزي العراقي.	3
1.05	3.62	-	-	20	10	20	10	38	19	22	11	توجد لوائح مكتوبة باختصاصات وصلاحيات المدقق الداخلي.	4
1.07	3.42	-	-	24	12	30	15	26	13	20	10	تخضع كافة الملفات لأساليب الرقابة الوقائية.	5
العناية المهنية													
0.79	4.32	-	-	4	2	8	4	40	20	48	24	يشرف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب خطوات البرنامج المعتمد.	1
1.09	3.5	4	2	16	8	24	12	38	19	18	9	لدى المدققين الداخليين إلمام كافي بمعايير التدقيق الداخلي.	2
0.81	3.96	2	1	2	1	16	8	58	29	22	11	يحرص المدقق الداخلي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهارته.	3
0.79	3.84	-	-	6	3	22	11	54	27	18	9	يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي ويستند إليها عند أداء عمله.	4
0.75	4.18	-	-	2	1	14	7	48	24	36	18	يحرص مدير التدقيق على تأمين التعميمات الملائمة للمرؤوسين في بداية كل عملية مراجعة.	5
0.62	3.85	الوسط الحسابي العام											

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

4-2-1-2 معيار الأداء: من خلال الجدول رقم (4) بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لمحور (معيار الأداء) ضمن المتغير (تطبيق المعايير الدولية) (4.14) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (0.55)، ومن خلال النتائج الظاهرة يتضح ان قسم التدقيق الداخلي يعمل ضمن تعليمات مصادق عليها من الإدارة العليا، وكذلك يعنى ببرامج التنمية والتطوير للأفراد العاملين مع توافر معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق، ولتنفيذ مهمة التدقيق يقوم القسم بتحديد اهداف النشاط الذي سيتم مراجعته والطرق التي يستخدمها في التدقيق مع التحليل المستخدم في المعلومات المالية والغير مالية للتأكد من تطابقها وبعد ذلك يتم تحديد الاجراءات الواجب اتباعها ومتابعة المشاكل التي تظهر في التقرير.

جدول (4)

نتائج الاوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لإجابات عينة البحث بصدد محاور معيار الاداء

الانحراف المغياري	الوسط الحسابي	لأنتق تماماً		لأنتق		محايد		أنتق		أنتق تماماً		الفقرات	ت
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
إدارة نشاط التدقيق الداخلي													
0.79	4.1	-	-	4	2	14	7	50	25	32	16	1	يوجد لدى إدارة القسم كراس مصادق عليه من الادارة العليا ومجلس الادارة محدد فيه غرض ومسؤوليات وصلاحيات إدارة قسم التدقيق الداخلي.
0.95	3.86	-	-	12	6	16	8	46	23	26	13	2	تنشئ إدارة قسم التدقيق الداخلي برامج تطوير وتنمية الافراد العاملين في القسم.
0.80	3.88	-	-	8	4	14	7	60	30	18	9	3	يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة.
0.53	4.36	-	-	-	-	2	1	60	30	38	19	4	يجب على المدقق الداخلي الحصول على معلومات مسبقاً تستخدم كأساس لعملية التدقيق.
0.96	3.94	-	-	8	4	24	12	34	17	34	17	5	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية وموزعة بكفاءة.
تنفيذ المهمة													
0.65	4.16	-	-	2	1	8	4	62	31	28	14	1	تقوم إدارة التدقيق بتحديد أهداف النشاط الذي ستتم مراجعته والطرق التي يتم استخدامها.
0.65	4.22	-	-	-	-	12	6	54	27	34	17	2	عند الحصول على المعلومات المتعلقة بالتدقيق يتم تحليلها والمقارنة بين المعلومات المالية وغير المالية والتأكد من تطابقها وعدم اختلافها قبل استخلاص النتائج.
0.82	4.24	-	-	6	3	6	3	46	23	42	21	3	لا يتم سحب أي مستند او وثيقة من

												قبل أي جهة بدون استحصال موافقة إدارة القسم.
0.67	4.28	-	-	2	1	6	3	54	27	38	19	4 يتم تحديد الاجراءات الواجب اتباعها بعد اعداد برنامج تدقيق لكل مهمة تدقيقية.
0.57	4.4	-	-	-	-	4	2	52	26	44	22	5 يتم متابعة المشاكل التي تظهرها التقارير وتحتاج الى متابعة سريعة وفورية.
0.55	4.14	الوسط الحسابي العام										

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

3-4 عرض وتفسير نتائج الاوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لآراء عينة البحث بخصوص دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي.

لمعرفة اجابات اتجاهات العينة لكل فقرة ولكل محور من محاور البحث تم استخدام النسب والتكرارات والايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت النتائج كما يلي:

4-3-1 دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي : بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير (4.15) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المتغير متجه نحو الاتفاق والاتفاق التام، وبانحراف معياري (0.44)، ويحتوي هذا المتغير على محور واحد يبين وضوح دور التدقيق الداخلي ومدى فعاليته في اداء مهامه وتحقيق اهدافه ويمارس نشاطاته وفق المعايير المهنية وكذلك يعتبر من الوظائف الاساسية في البنك وملم بواجباته وقادر على اعداد التقارير التي توفر المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا والجدول رقم (5) قيم الاوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لمتغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي.

جدول (5)

نتائج الاوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لإجابات عينة البحث بصدد دور التدقيق الداخلي.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	لأنتفق تماماً		لأنتفق		محايد		أنتفق		أنتفق تماماً		الفقرات	ت
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
0.79	4.10	-	-	4	2	14	7	50	25	32	16	يوجد لدى البنك المركزي العراقي نظام ضبط داخلي.	1
0.70	4.14	-	-	4	2	6	3	62	31	28	14	يخضع نشاط التدقيق الداخلي للتقييم سواء كان (تقييماً داخلياً أو خارجياً) لبيان مدى توافق النشاط مع المعايير المهنية للتدقيق الداخلي.	2
0.58	4.44	-	-	-	-	4	2	48	24	48	24	يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للبنك المركزي العراقي حين يسهم في فاعلية وكفاءة العمليات.	3
0.60	4.64	-	-	-	-	6	3	24	12	70	35	تمثل وظيفة التدقيق الداخلي إحدى الوظائف الاساسية في البنك المركزي العراقي.	4
0.93	3.48	2	1	10	5	40	20	34	17	14	7	تتوفر لوظيفة التدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي الموارد المالية والبشرية الكافية.	5
0.73	4.04	-	-	4	2	12	6	60	30	24	12	الواجبات المهنية لإدارة التدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي محددة بدقة.	6
0.82	3.34	-	-	16	8	40	20	38	19	6	3	يمتلك المدققين الداخليين المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين.	7
0.72	4.08	-	-	2	1	16	8	54	27	28	14	غرض ومسؤوليات ونطاق إدارة التدقيق الداخلي واضحة ومعلنة ومحددة بدقة.	8

0.81	4.42	-	-	4	2	8	4	30	15	58	29	تعتبر تقارير التدقيق الداخلي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة العليا.	9
0.76	4.48	-	-	2	1	10	5	26	13	62	31	يستطيع التدقيق الداخلي توفير المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة النظم والإجراءات فيها .	10
0.79	4.06	-	-	6	3	10	5	56	28	28	14	يمتلك المدقق الداخلي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرif السجلات والقوائم المالية.	11
0.58	4.56	-	-	-	-	4	2	36	18	60	30	من مهام التدقيق الداخلي فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والادارية، والالتزام كذلك بالقوانين والتشريعات.	12
0.64	4.20	-	-	2	1	6	3	62	31	30	15	تؤدي مهام التدقيق الداخلي بمهارة مع توخي العناية المهنية اللازمة الى المخاطر الهامة عند أداء العمل التدقيقي.	13
0.44	4.15	الوسط الحسابي العام											

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

5- اختبار فرضيات الارتباط والتأثير

1-5 اختبار فرضيات الارتباط

لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة (المتغير المستقل) والمتمثل في متغير مدى تطبيق المعيار الدولية ومحاوره (معيار الصفات، معيار الأداء) مع المتغير المعتمد والمتمثل في متغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي أذ تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان وكانت النتائج كما يلي:

- الارتباط بين متغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي ومتغير مدى تطبيق المعايير الدولية

لاختبار الفرضية القائلة (هناك ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي ومتغير تطبيق معيار الصفات ومحاوره) ومن خلال الجدول رقم (6) نلاحظ :

جدول (6)

يبين معامل ارتباط سبيرمان بين متغير مدى تطبيق المعايير الدولية ومحاوره (معيار الصفات، معيار الأداء) ومتغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي.

الدلالة	دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي	مدى تطبيق المعايير الدولية
علاقة طردية ايجابية معنوية	0.752**	تطبيق المعايير الدولية (اجمالياً)
علاقة طردية ايجابية معنوية	0.756**	معيار الصفات
علاقة طردية ايجابية معنوية	0.626**	معيار الأداء

ملاحظة: (***) تمثل التأثير معنوي وعالي بمستوى دلالة (0.01).

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

اشر الجدول (6) نتائج تحليل البيانات على وفق الاتي:

5-1-1 لقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي ومعيار الصفات (0.756) وهي قيمة موجبة ذات دلالة معنوية ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي ومعيار الصفات.

5-1-2 لقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي ومعيار الأداء (0.626) وهي قيمة موجبة ذات دلالة معنوية ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي ومعيار الأداء.

5-1-3 لقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي ومدى تطبيق المعايير الدولية (اجمالياً) (0.752) وهي قيمة موجبة ذات دلالة معنوية ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي و مدى تطبيق معيار الصفات.

5-1-4 ومن خلال ما تبين اعلاه هنالك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين حيث لا يمكن العمل بفاعلية وتحقيق الاهداف المرجوة من التدقيق الداخلي بعيدة عن المعايير الدولية. وبهذه النتائج قد تم اثبات الفرضية الرئيسية.

2-5 اختبار فرضيات الانحدار

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير متغير البحث (المتغير المستقل) والمتمثل في متغير مدى تطبيق المعايير الدولية ومحاوره (معيار الصفات ، معيار الأداء) مع المتغير المعتمد والمتمثل في متغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي وكانت النتائج كما يلي:

- تأثير ابعاد محاور متغير مدى تطبيق المعايير الدولية على متغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي

لاختبار الفرضية القائلة (هناك تأثير ذات دلالة معنوية لأبعاد متغير مدى تطبيق المعايير الدولية على متغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي) .
ظهرت النتائج من خلال الجدول رقم (7):

جدول (7)

يبين تأثير لأبعاد متغير مدى تطبيق المعايير الدولية ومحاوره على متغير دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي

المتغيرات المستقلة	المتغير المعتمد	قيمة الثابت	قيمة معامل الانحدار β	قيمة معامل التحديد $R^2\%$	قيمة T المحسوبة	الدلالة
متغير مدى تطبيق المعايير الدولية (اجمالي)	دور التدقيق الداخلي في البنك المركزي	1.64	0.62	%63.5	9.13	تأثير معنوي
معيار الصفات		1.98	0.56	%63.2	9.07	تأثير معنوي
معيار الأداء		1.74	0.58	%52.2	7.24	تأثير معنوي

ملاحظة: (**) تمثل التأثير معنوي وعالي بمستوى دلالة (0.01).

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يؤشر الجدول (7) الاتي:

5-2-1 تأثير متغير مدى تطبيق المعايير الدولية (اجمالي): نلاحظ بان قيمة T المحسوبة والبالغة (9.13) هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لمدى تطبيق المعايير الدولية (اجمالي) على دور التدقيق في البنك المركزي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 1.64 + 0.62 X$$

حيث ان:

Y: تمثل دور التدقيق في البنك المركزي

X: تمثل مدى تطبيق المعايير الدولية (اجمالي)

5-2-2 تأثير متغير معيار الصفات : نلاحظ بان قيمة T المحسوبة وبالبالغة (9.07) هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لمعيار الصفات على دور التدقيق في البنك المركزي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 1.98 + 0.56 X_1$$

حيث ان:

Y: تمثل دور التدقيق في البنك المركزي

X₁: تمثل معيار الصفات

5-2-3 تأثير متغير معيار الأداء: نلاحظ بان قيمة المحسوبة وبالبالغة (7.24) هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لمعيار الأداء على دور التدقيق في البنك المركزي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 1.74 + 0.58 X_2$$

حيث ان:

Y: تمثل دور التدقيق في البنك المركزي

X₂: تمثل معيار الأداء

5-2-4 كلما زادت نسبة المعايير الدولية اتضح دور التدقيق الداخلي داخل المنظمة لتنفيذ المهمة والعناية المهنية ذلك يؤيد من دور التدقيق وهذه النتائج اظهرت هذه الفرضية.

6-1 الاستنتاجات

يتضمن هذا المحور اهم الاستنتاجات المتعلقة بالجانب النظري والتطبيقي في تحليل البيانات وتقييم النتائج من خلال البحث في مدى تطبيق المعايير الدولية وأثرها في دور التدقيق الداخلي للبنك المركزي العراقي.

6-1-1 الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري

- اوضح البحث ان البنك المركزي العراقي يطبق المعايير الدولية بدرجة كافية.
- هنالك دور واضح وملموس للتدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي وهذا الدور يحتاج الى تعزيز وتنمية.
- يتبنى قسم التدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي المعايير الدولية وهذا يؤثر بالإيجاب على ضبط وتحسين اداء ودور قسم التدقيق الداخلي.
- تتوفر الاستقلالية لقسم التدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي وهذا ما عزز دوره في ادائه للأعمال الخاصة به.
- هنالك اهتمام واضح من قبل قسم التدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي بمعيار الصفات ومحاوره وكذلك معيار الاداء ومحاوره اضافة الى استقلاليته وهذا ما اكدته عينة البحث من خلال ارتباط التدقيق

الداخلي بالإدارة العليا وهذا يدل على توافر الحيادية في عمل المدقق الداخلي وابتعاده عن تأثير الجهة الخاضعة للتدقيق.

2-1-6 الاستنتاجات المتعلقة بالإطار العملي

- تحقق وجود علاقة ارتباط معنوية لكل متغير من متغيرات تطبيق المعايير الدولية وبين متغير دور التدقيق الداخلي.
- تحقق وجود تأثير معنوي لكل من متغير تطبيق المعايير الدولية في متغير دور التدقيق الداخل.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

القران الكريم

1-الكتب العربية

- سواد، زاهر توفيق 2009،"مراجعة الحسابات والتدقيق"، عمان، دار الياية للنشر والتوزيع،. الطبعة الاولى.
- التميمي ،هادي، 2006، "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة .
- إبراهيم، إيهاب نظمي، 2009، " التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور"، عمان، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الاولى.
- عبد الله ، خالد امين ، 1998، "التدقيق والرقابة في البنوك"، عمان، دار وائل للطباعة والنشر،
- الذنيبات، علي، 2008، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية"، عمان، الجامعة الاردنية. الطبعة الاولى.

2- الرسائل والاطاريح

- عبد الكريم، عمر محمد عارف، 2011، "كفاية تأهيل المدقق الداخلي ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء المادية"، بحث مقدم الى المعد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية.
- عبد المغني، فضل علي، 2003، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية" رسالة ماجستير منشورة، عمان، جامعة اليرموك.
- الامارة، ظمياء محمد جواد، 2007، " مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم المخاطر المصرفية "، بغداد، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد.

2-المصادر باللغة الأجنبية

- Ushnak & Arvind, Patparganj,2009 ,**What is an Internal Audit**", New Delhi, India, First Edition.

Hayes,Rick&Dassen,Roger&Schilder,Arnold&Wallage,Philip,2005,"**Principles of Auditing An Introduction to International Standards on Auditing**, - 2 ed, by McGraw-Hill International (UK) Limited.

- IIA,2004, " New Governance Rules Require Internal Auditing" Ton at the Top, Issue 21, February.

استخدام كل من نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر
NSFR كاجراء رقابي وقائي لسيولة المصارف العاملة في العراق

إعداد:

- 1- أ.د. محمود محمد داغر / مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين / البنك المركزي العراقي.
- 2- كرامة مهدي عباس / مدير قسم الاحتياطي الالزامي في دائرة العمليات المالية وإدارة الدين / البنك المركزي العراقي.
- 3- وفاء نزار عبد الله / رئيس ملاحظين / دائرة العمليات المالية وإدارة الدين / البنك المركزي العراقي.
- 4- أركان بدران صبر / ملاحظ / دائرة العمليات المالية وإدارة الدين / البنك المركزي العراقي.
- 5- عدي سعدي إبراهيم / ملاحظ / دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان / البنك المركزي العراقي.
- 6- محمد محسن علي / دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان / البنك المركزي العراقي.

المستخلص :

تتأتى عملية تقوية الجهاز المصرفي من خلال مجموعة من الاساليب الداعمة لهذا الجهاز كونه الاكثر حساسية ضمن المنظومة الاقتصادية بالاضافة الى تشعب تأثيراته المؤثرة في اغلب المتغيرات الاقتصادية (الكلية والجزئية) . عليه فمن اساليب الرقابة المركزية على الجهاز المصرفي ان يتم الاعتماد على المعايير المناسبة للرقابة ومن هذه المعايير هي استخدام معايير السيولة التي اقرتها لجنة بازل III في الحفاظ على وضع مستقر وآمن للسيولة المصرفية والتي تمثل السبب الرئيسي في انهيار اي مصرف عند تدنيها فضلا عن ان هذين المعيارين يعدان من الاختبارات الاستباقية Prudential ، وهي كل من :-

- معيار تغطية السيولة LCR

- ومعيار صافي التمويل المستقر NSFR

الذان تم استعراضهما من خلال هذه الدراسة التي بحثت في امكانية تطبيق النسبتين المذكورتين ، فضلا عن ذلك فقد تم اختبار النسبتين المذكورتين على بيانات مجموعة من المصارف العاملة في النظام المصرفي العراقي .

1- تحقيق كل من المصارف عينة الدراسة لنسب متفاوتة عكست الاوضاع الحقيقية للمصارف عينة الدراسة (D,C,B,A) لنسبة تغطية السيولة LCR ما نسبته (70% و 140% و 46% و 118%) على التوالي عن بيانات 2015\12\31 و (107% و 133% و 11% و 106%) على التوالي عن بيانات 2016\3\31 والتي تعكس مستوى استقرارية السيولة في الامد القصير خلال 30 يوم اللاحقة لتاريخ البيانات المالية المشار اليها اعلاه.

2- تحقيق المصارف عينة الدراسة (D,C,B,A) لنسبة صافي التمويل المستقر NSFR ما نسبته (67% و 98% و 84% و 237%) على التوالي عن بيانات 2015\12\31 و (80% و 64% و 89% و 122%) عن بيانات 2016\3\31 والتي تعكس مستوى استقرارية السيولة للمصارف المعنية خلال سنة اي قدرة المصرف على تلبية التزاماته خلال السنة اللاحقة.
هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى بحث امكانية تطبيق كل من نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR على النظام المصرفي العراقي كاجراء رقابي ووقائي للحد من حالات العسر المالي ومن ثم التدهور المالي لدى المصارف، من خلال موائمة كل من جانبي مصادر التمويل (التمويل المتاح) ، وجانب الاصول (التمويل المطلوب) في قائمة المركز المالي للمصرف.

المقدمة:-

تهتم العديد من الاقتصاديات بصورة كبيرة بالنظام المصرفي والمالي لما له من أهمية كبيرة في تحقيق العديد من الاهداف الداعمة للنشاط الاقتصادي من جهة واطاحة جهاز تمويلي رصين قادر على تجاوز الاختلالات الناتجة بفعل الازمات الاقتصادية والمالية من جهة اخرى. بالاضافة الى ذلك فأن الاهتمام برصانة ومثانة الجهاز المالي والمصرفي يتطلب الاهتمام بالادوات الرقابية المتبعة من قبل البنك المركزي وبما يكفل الحفاظ على ثقة الجمهور بالنظام المصرفي من جهة وتعزيز الدور الاستثماري الداعم لمستويات الربحية لدى المصارف من جهة اخرى ، كذلك فأن هذا الامر يتطلب الاهتمام بالاجراءات الرقابية وتطويرها بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية عالمياً ، ومن هذه الاجراءات هي تطبيق نسب السيولة وفق ما افرزته مقررات لجنة بازل III والتي تكون كأجراءات رقابية لسيولة المصارف من قبل الجهات الرقابية ، وفي نفس الوقت تسمح هذه النسب ان تكون مكمل او داعم للاجراءات الرقابية الموجودة حالياً.

وبالتالي فأن تقوية ودعم الاجراءات الرقابية من قبل البنك المركزي يتطلب السعي الى ايجاد المعايير المناسبة لجعل النظام المصرفي اكثر مثانة ورصانة بما يدعم القدرة التنافسية ويعزز الثقة لدى الجمهور والعالم الخارجي بالنظام المصرفي العراقي.

المحور الاول :

مفهوم وآلية احتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

اولاً : مفهوم وآلية احتساب نسبة تغطية السيولة LCR

نسبة تغطية السيولة (Liquidity coverage Ratio) وتحسب بنسبة الاصول السائلة عالية الجودة التي يحتفظ بها المصرف الى حجم 30 يوماً من صافي التدفقات النقدية للمصرف والتي يجب ان لا تقل عن نسبة 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً. وهذه النسبة تستخدم في التعرف على السيولة في الامد القصير وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الاصول السائلة عالية الجودة}}{100}$$

صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم

عليه فان احتساب النسبة اعلاه يتطلب الوصول الى صافي التدفقات النقدية وبالتالي التعرف على مدى قدرة المصرف على مواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً خلال الامد القصير (اي خلال الثلاثون يوماً اللاحقة) ، مع العلم انه في حالة احتساب مقام نسبة LCR فانه يجب ان يكون (عادة) صافي التدفقات النقدية الخارجة اكبر من التدفقات النقدية الداخلة ، ولكن في حالة العكس فانه يتم اخذ نسبة (75%) من التدفقات

النقدية الخارجة (ايهما اقل) اي مقارنة التدفقات النقدية الداخلة مع نسبة (75%) من التدفقات النقدية الخارجة .

عليه فان آلية احتساب صافي التدفقات النقدية الخارجة تكون وفق الصيغة :

صافي التدفق النقدي = التدفقات النقدية الخارجة - ايهما اقل
(75% من التدفقات النقدية الخارجة أو التدفقات النقدية الداخلة)

اما تصنيف البنود المساهمة في احتساب الاصول ذات السيولة المرتفعة (بسط النسبة) فتكون وفق اوزان ترجيحية للاصول السائلة لدى قائمة المركز المالي للمصرف وكما يلي :

صنفت الاصول السائلة الى مستويين اثنين هما :

1- أصول المستوى الاول والتي تعطى وزن ترجيحي 100% وتتضمن :

- اوراق النقد والمسكوكات المعدنية .
- الارصدة لدى البنك المركزي.
- ادوات الدين / الصكوك الصادرة عن البنك المركزي او الحكومة .
- ادوات الدين / الصكوك القابلة للتسييل المصدرة او المضمونة من البنك المركزي او الحكومة .
- ادوات الدين / الصكوك بالعملة المحلية الصادرة عن الحكومة او البنك المركزي في البلد الذي تنشأ فيه مخاطر السيولة او البلد الام للمصرف والتي تعطى وزن مخاطر اكثر من الصفر .
- ادوات الدين / الصكوك بالعملة الاجنبية الصادرة عن البنك المركزي او الحكومة بما لايزيد على قيمة صافي التدفقات النقدية الخارجة بالعملة الاجنبية .

2- اصول المستوى الثاني) بحد اقصى 40% من اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة)

وتشمل فئتين اثنين هما :

أ - الفئة (أ) والتي تعطى وزن ترجيحي 85% وتتضمن :

- ادوات الدين / الصكوك القابلة للتسييل المصدرة او المضمونة من الحكومات او البنوك المركزية او مؤسسات القطاع العام ذات وزن مخاطر اقل من 20% .
- ادوات الدين / المصدرة من المصارف او المؤسسات المالية وغير المالية المصنفة ذات تصنيف ائتماني AA⁻ فما فوق.

ب - اصول المستوى الثاني / الفئة (ب) (بعد اقصى 15% من الاصول السائلة عالية الجودة) والتي تعطى وزن ترجيحي 50% وتتضمن :

- ادوات الدين / المصدرة من الحكومات والبنوك المركزية ذات وزن مخاطر اكثر من 20% .

- ادوات الدين / المصدرة من المصارف او المؤسسات المالية وغير المالية المصنفة ذات تصنيف ائتماني اقل من AA-

-شهادات الايداع التي لديها مدة استحقاق اقل او يساوي 30 يوماً.

وعليه فإن الأصول السائلة عالية الجودة = أصول المستوى الأول + اصول المستوى الثاني/الفئة (أ) + المستوى الثاني/ الفئة (ب).

وبخصوص تصنيف البنود المساهمة في احتساب صافي التدفقات النقدية الخارجية (مقام النسبة) فتكون وفق اوزان ترجيحية تمثل معاملات التدفق وكما يالي :-

اولا : المطلوبات التي تعطى معامل تدفق للخارج 100% .

1- ودائع المصارف (والتي تستحق خلال 30 يوماً او اقل).

2- ودائع الافراد والشركات ذات الطبيعة جارية .

3- ودائع الافراد والشركات الثابتة (ذات استحقاق اقل من شهر).

4- ودائع الافراد والشركات الاخرى.

5- الحسابات والارصدة الدائنة مع البنك المركزي.

6- الاقتراض الداخلي والخارجي (والتي تستحق خلال 30 يوماً او اقل).

7- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية مطروحا منها التامينات.

8- الالتزامات الاخرى.

ثانياً : المطلوبات التي تعطى معامل تدفق للخارج 85% : والتي تشمل ودائع التوفير للشركات.

ثالثاً : المطلوبات التي تعطى معامل تدفق للخارج 80% : والتي تشمل ودائع التوفير للافراد.

بالاضافة الى المبالغ الغير مستخدمة من السقف الائتماني الممنوح مع المصارف.

رابعاً : المطلوبات التي تعطى معامل تدفق للخارج 40% والتي تشمل :

1- ودائع القطاع الحكومي (والتي تستحق خلال 30 يوماً او اقل).

2- المبالغ الغير مستخدمة من السقف الائتماني الممنوح ماعدا المصارف.

خامساً: ودائع الافراد والشركات الجارية والتي تعطى معاملات تدفق للخارج حسب فئة الوديعة ،

حيث تتباين معاملات تدفقها بين 10% و 15% و 20% و 25% وحسب ما مصنف في

استمارة احتساب نسبة LCR.

اما بخصوص تصنيف البنود المكونة للتدفقات النقدية الداخلة فتكون وفق اوزان ترجحية تمثل معاملات التدفق وكما يالي :-

اولاً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق 100% والتي تشمل الديون الغير مضمونة بأصول ضمن الديون المنتجة.

ثانياً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق 60% والتي تشمل الديون المضمونة بأصول المستوى الثاني (أ) ضمن الديون الغير منتجة .

ثالثاً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق 50% والتي تشمل :

1- الديون المضمونة بأصول المستوى الثاني (ب) ضمن الديون المنتجة.

2- الديون المضمونة باي اصول اخرى ضمن الديون المنتجة.

رابعاً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق 30% والتي تشمل: اي موجودات اخرى ضمن قائمة المركز المالي.

خامساً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق 25% والتي تشمل الديون الغير منتجة والمضمونة بأصول المستوى الثاني (ب).

سادساً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق 15% والتي تشمل الديون المنتجة المضمونة باصول المستوى الثاني (أ) .

سابعاً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق 10% والتي تشمل الديون الغير المنتجة المضمونة باصول المستوى الاول .

ثامناً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق 5% والتي تشمل الديون الغير المنتجة المضمونة باصول اخرى.

تاسعاً : التدفقات النقدية الداخلة المعطاة معامل تدفق صفر % والتي تشمل الديون المنتجة المضمونة باصول المستوى الاول ، وكذلك الديون الغير مضمونة بأي اصول .

ثانيا : مفهوم وألية احتساب نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

مفهوم نسبة صافي التمويل المستقر (Net stable funding Ratio) وتستخدم لقياس السيولة في الامد المتوسط والطويل، والتي من خلالها يتم توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف ، وتحسب بنسبة مصادر التمويل للمصرف (المطلوبات + حقوق الملكية) الى استخدامات هذه المصادر ، والصيغة الرياضية لاحتساب هذه النسبة هي :

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر NSFR} = \frac{\text{حجم التمويل المستقر المتاح}}{\text{حجم التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100$$

ان هذه النسبة او المعيار تتمحور حول التأكد من ان التمويل المستقر المتاح لدى المصارف يكون كاف لمواجهة التمويل المستقر المطلوب من قبل المصارف في ضوء هيكل المطلوبات والموجودات الخاصة بكل مصرف .

ويعرف التمويل المستقر المتاح بانه مصادر التمويل على جانب حقوق الملكية والمطلوبات لكل مصرف التي لها صفة الاستقرار .

اما التمويل المستقر المطلوب فيعرف بانه استخدامات مصادر التمويل على جانب الاصول داخل وخارج الميزانية .

اذن ومن خلال ما تم توضيحه فان الية احتساب كل من حجم التمويل المستقر المتاح والمطلوب يتم وفق اوزان ترجيحية للبنود المكونة لجانب المطلوبات والموجودات من قائمة المركز المالي (وكما موضحة بأستمارات الاحتساب وتفصيلاتها).

عليه فان احتساب نسبة صافي التمويل المستقر يجب ان لا تقل عن 100% وبالتالي فان ذلك يعني ضمان ان يكون التمويل المصرفي مستقرا خلال الامد المتوسط والطويل .

مكونات نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) هي :-

أ- مكونات صافي التمويل المستقر المتاح:-

يتم قياس قيمة التمويل المستقر المتاح بالاستناد الى خصائص الاستقرار النسبي في مصادر تمويل المصرف ويتم احتساب قيمة مصادر التمويل المتاح من خلال تصنيف مصادر راس المال والالتزامات ضمن واحدة من الستة فئات ادناه وكما يلي :

1- الالتزامات وادوات راس المال المعطاة معاملة التمويل المستقر المتاح 100% حيث تشمل هذه

الفئة من الالتزامات كل من :

أ- المبلغ الكامل لراس المال الرقابي قبل تطبيق الاستقطاعات بما يشمل المخصصات العامة المحتسبة ضمن راس المال الرقابي ، باستثناء الجزء من ادوات الشريحة الثانية ذات فترة استحقاق متبقية اقل من سنة واحدة .

ب- مجموع قيم اي من أدوات راس المال غير المدرجة في الفقرة (أ) اعلاه والتي لها فترة استحقاق فعلية متبقية سنة واحدة او اكثر ، باستثناء الادوات التي تتضمن خيارات صريحة اوضمنية التي بدورها قد تقوم بتقليل فترة الاستحقاق المتوقعة الى اقل من سنة واحدة في حال تمت ممارستها .

ت- مجموع الاقتراض والالتزامات (بما فيها الودائع لأجل) المضمونة وغير المضمونة والتي لها فترة استحقاق فعلية متبقية سنة واحدة او اكثر 0 ولا تتأهل التدفقات النقدية الخارجة التي تقع خلال فترة سنة واحدة والتي تنتج عن الالتزامات ذات فترة استحقاق اكثر من سنة واحدة لمعامل التمويل المستقر المتاح 100%.

2- الالتزامات المعطاة معامل التمويل المستقر المتاح 95% ، والتي تشمل كافة الودائع التي لها اجل استحقاق سنة واحدة او اكثر وكذلك ادوات راس المال الغير مذكورة في الفقرة (1) اعلاه.

3- الالتزامات المعطاة معامل التمويل المستقر المتاح 90% ، والتي تشمل ودائع القطاع الحكومي (والتي ليس لها اجل استحقاق او ان اجل استحقاقها سنة فما دون).

4- الالتزامات المعطاة التمويل المستقر المتاح 20% والتي تشمل ودائع المصارف التي تستحق اقل من سنة واحدة .

5- الالتزامات المعطاة المعامل التمويل المستقر المتاح 50% والتي تشمل هذه الفئة مايلي :

أ- الحسابات والارصدة مع البنك المركزي (الارصدة الدائنة).

ب- الاقتراض والذي يشمل الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي.

6- الالتزامات المعطاة معامل التمويل المستقر المتاح بين (10% و 15% لكل من الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية و ودائع التوفير ، و 80% للودائع الاخرى و 90% للودائع الثابتة (التي لها اجل استحقاق اقل من سنة).

7- الالتزامات المعطاة معامل التمويل المستقر المتاح صفر % والتي تشمل :

أ- جميع الالتزامات التي لم يتم ادراجها في الفئات اعلاه ، بضمنها التمويل الذي له فترة استحقاق اقل من ستة اشهر المقدمة من البنك المركزي العراقي اوالمؤسسات المالية.

ب- الالتزامات الاخرى ليس لها فترة استحقاق محددة ،وتشمل هذه الفئة المراكز المكشوفة والمراكز ذات فترات استحقاق المفتوحة ويستثنى من هذه الفئة :

- الضرائب المؤجلة في جانب المطلوبات التي يجب ان تعامل بحسب اقرب وقت

يمكن ان تحقق فيه.

- حقوق الاقلية التي يجب ان تعامل بحسب فترة الاستحقاق الادنى.

ب - مكونات صافي التمويل المستقر المطلوب NSFR

فيما يلي عرض لفئات معامل التمويل المستقر المطلوب ضمن جانب الاصول في ميزانية المصرف :

1- الاصول المعطاة معامل التمويل المستقر المطلوب صفر %، حيث تشمل هذه الفئة من الاصول مايلي:

أ- النقد والمسكوكات المتاحة بشكل فوري لمقابلة الالتزامات.

ب- الارصدة لدى البنك المركزي (المتضمنة الاحتياطات المطلوبة والاحتياطات الفائضة) استثناء ارصدة الاحتياطي الالزامي.

ت- الارصدة والحسابات لدى المصارف المحلية .

ث- ادوات الدين والتي تشمل حوالات خزينة جمهورية العراق وحوالات البنك المركزي والسندات الحكومية.

2- الاصول المعطاة معامل التمويل المستقر المطلوب 5%، حيث تشمل هذه الفئة الاصول السائلة عالية

الجودة باستثناء الاصول المعطاة معامل تمويل مستقر مطلوب صفر % ، وتشمل هذه الفئة مايلي :

أ- الاوراق المالية القابلة للتسويق والتي تمثل مطالبات على او مضمونة من حكومات او بنوك مركزية او مصارف المعطاة وزن مخاطر صفر %.

ب- الاوراق المالية القابلة للتسويق والتي تمثل مطالبات على او مضمونة من الجهات الحكومية وبنوك المركزية غير معطاة وزن مخاطر صفر %.

3- الاصول المعطاة معامل التمويل المستقر المطلوب 20%، حيث تشمل هذه الفئة من الاصول :

أ- الاصول السائلة عالية الجودة من المستوى الاول / الفئة (أ) غير مرهونة والتي تتضمن :

- الاوراق المالية القابلة للتسويق والتي تمثل مطالبات او مضمونة من حكومات او بنوك مركزية او مصارف والمعطاة وزن مخاطر اقل 20% .

- ادوات الدين (الاوراق التجارية) السندات المغطات والتي لها تصنيف ائتماني طويل الاجل من فئة (AA -) او ما يعادله كحد ادنى.

4- الاصول المعطاة معامل التمويل المستقر المطلوب 50%، حيث تشمل هذه الفئة من الاصول :

أ- الاصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني / الفئة (ب) والتي تشمل :

- ادوات الدين (الاوراق التجارية) والسندات المغطاة المصدرة من الشركات والتي لها تصنيف ائتماني طويل أجل اقل من (AA -) .

- ادوات الدين المصدرة من الحكومات والبنوك المركزية ذات وزن مخاطر اكثر من 20%.

- شهادات الايداع والتي لها فترة استحقاق سنة واحدة او اكثر.

- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية مطروحا منها التامينات.

5- الاصول المعطاة معامل التمويل المستقر المطلوب 85%، حيث تشمل هذه الفئة من الاصول :

الائتمان النقدي الممنوح لكل من الحكومة (المركزية المحلية) والتي تشمل الحكومة ، الوزارات ،

الضمان الاجتماعي ، الشركات الغير المالية.

6- الاصول المعطاة معامل التمويل المستقر المطلوب 100%، حيث تشمل هذه الفئة من الاصول :

أ- اي موجودات اخرى داخل الميزانية المذكورة اعلاه.

ب- الموجودات الثابتة (المادية)

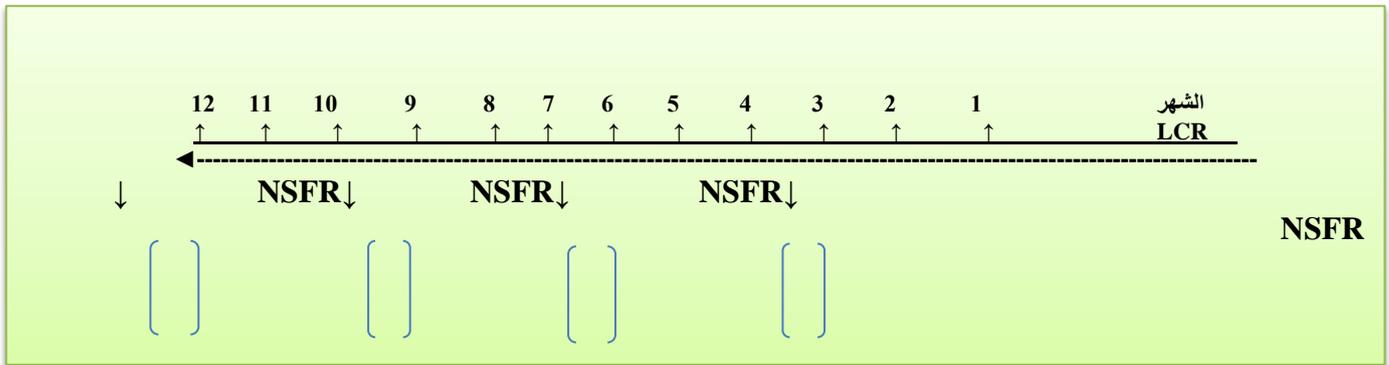
اذن وبعد التعرف على كل من النسبتين المذكورتين في اعلاه وآلية احتسابهما ، نلاحظ بان النواتج

المستقرة لكلا النسبتين هي نسبة 100% وبالتالي فان مسالة الزام المصارف بالالتزام بالايفاء نسبة

100% لكل من النسبتين ستكون على مراحل حيث سيتعين على المصارف الايفاء بحد ادنى محدد

من قبل هذا البنك كمرحلة اولى ثم تزداد الحدود الدنيا للنسبتين تدريجيا في المراحل القادمة حسب

ما يقتضي الوضع المالي للمصارف العاملة من جهة ، والسماح للمصارف بأعادة تكييف هيكل المطلوبات والموجودات لديها بالصورة التي تسمح بالايفاء بنسبة 100% بالكامل من جهة اخرى . ان الغاية من وراء اعتماد نسبة تغطية السيولة LCR شهريا ، هو لضمان التزام المصرف بالتوافق فيما بين موجوداته ومطلوباته بالصورة التي تضمن الحفاظ على استقرارية السيولة لدية لمواجهة مطلوباته خلال الشهر اللاحق ، وبالتالي سيكون احتساب نسبة صافي التمويل المستقر NSFR مؤكدا للوضع الحقيقي على طول السنة المالية ، ونتيجة ذلك فان المصرف عندما يكون ملزما بالايفاء بمتطلبات الحدود الدنيا المحدد لكلا النسبتين سيكون بمقدوره تكييف موجوداته مع مطلوباته بالصورة التي تجعل المصرف في وضع مستقر ماليا وسيكون احتساب نسبة تغطية السيولة LCR مهياً لاستقرار السيولة المصرفية ومعزراً لاستقرار نسبة صافي التمويل المستقر NSFR وكما موضح بالمخطط الاتي :



يلاحظ من خلال المخطط التوضيحي اعلاه الذي يوضح آلية احتساب كلا النسبتين خلال السنة المالية حيث ان نسبة LCR والتي تحتسب شهريا للتعرف على سيولة المصرف خلال الـ 30 يوما اللاحقة ، وبالتالي فإن احتسابها سيكون شهريا ، ولكن من اجل اعطاء نسبة LCR ما يكفي من البيانات المالية بهدف اعطاء وضع سيولة حقيقي ، لذلك فانها تحتسب فصليا (ربع سنوي) ، وبالتالي سيكون احتساب LCR و NSFR فصليا ، اي ستحدد LCR وضع السيولة المصرفية لـ 30 يوماً التي تلي البيانات المالية الفصلية للمصرف ، اما NSFR فسوف تحدد صافي التمويل المستقر للمصرف للسنة التي تلي البيانات المالية الفصلية للمصرف.

المحور الثاني :

الجانب التطبيقي للدراسة :

بعد التعرف على مفهوم وآلية احتساب كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر ، ومن اجل اعطاء هذا المفهوم بعدا كميا فقد تم اختبار هاتين النسبتين (NSFR،LCR) على عينة من المصارف العاملة في النظام المصرفي العراقي ، حيث تم احتساب النسبتين للمصارف وبموجب المدد المبينة ازاءها وكما يوضحه الجدول (1) ادناه :

جدول (1) حساب LCR، NSFR لعينة المصارف

ت	المصرف	المدة	LCR	NSFR
1	A	31/12/2015	70%	67%
		31/3/2016	107%	80%
2	B	31/12/2015	140%	98%
		31/3/2016	133%	64%
3	C	31/12/2015	46%	84%
		31/3/2016	11%	89%
4	D	31/12/2015	118%	237%
		31/3/2016	106%	122%

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا ان المصارف التي تم تعيينها للدراسة عكست نسب متباينة عند تطبيق هاتين النسبتين فيما بينها ولذات المصرف ايضا وكالاتي:-

أ- **المصرف A:** كانت نسبة LCR والتي تعني نسبة تغطية السيولة للمدة المنتهية في 2015/12/31 مانسبته 70% اي ان المصرف المذكور لديه الامكانية لتلبية 70% من التزاماته خلال الـ 30 يوماً اللاحقة لـ 2015/12/31، بينما شكلت نسبة NSFR والتي تعني نسبة صافي التمويل المستقر مانسبته 67% للمدة ذاتها اي ان المصرف لديه القدرة على تلبية التزاماته تجاه الغير بنسبة 67% خلال العام الذي يلي التاريخ 2015/12/31، اما فيما يخص المدة المنتهية في 2016/3/31 للمصرف المذكور وجد بأن نسبة LCR

كانت مانسبة 107% اي ان المصرف لديه القدرة على تغطية التزاماته بما يعادل 100% اضافة الى 7% ضمن الاصول السائلة عالية الجودة ، بينما شكلت نسبة NSFR مانسبة 80% أي ان المصرف المذكور لديه القدرة على تغطية التزاماته بنسبة 80% خلال العام الذي يلي تاريخ 2016/3/31.

ب- المصرف B : كانت نسبة LCR والتي تعني نسبة تغطية السيولة للمدة المنتهية في 2015/12/31 مانسبته 140% اي ان المصرف لديه الامكانية لتلبية جميع التزاماته خلال الـ 30 يوماً اللاحقة لـ 2015/12/31 بالاضافة الى 40% كزيادة في الاصول السائلة عالية الجودة ، بينما شكلت نسبة NSFR والتي تعني نسبة صافي التمويل المستقر مانسبته 98% للمدة ذاتها اي ان المصرف لديه القدرة على تلبية 98% من التزاماته تجاه الغير خلال العام الذي يلي التاريخ 2015/12/31، اما فيما يخص المدة المنتهية في 2016/3/31 للمصرف المذكور ،حيث وجد بأن نسبة LCR كانت مانسبة 133% اي ان المصرف لديه القدرة على تغطية التزاماته بما يعادل 100% اضافة الى 33% ضمن الاصول السائلة عالية الجودة ، بينما شكلت نسبة NSFR مانسبة 64% أي ان المصرف المذكور لديه القدرة على تغطية التزاماته بنسبة 64% خلال العام الذي يلي تاريخ 2016/3/31.

ج- المصرف C : هو من ضمن المصارف التي لديها مشاكل سيولة تتمثل في عدم القدرة على الوفاء بكامل الالتزامات ، نلاحظ بأن نسبة LCR للمدة كما في 2015/12/31 مانسبته 46% والذي يوضح لنا بأن المصرف لديه القدرة على تلبية 46% من التزاماته خلال الـ 30 يوماً اللاحقة لتاريخ 2015/12/31 ، بينما شكلت نسبة NSFR مانسبته 84% وهو مايعني ان المصرف يستطيع تلبية 84% من التزاماته خلال السنة اللاحقة لتاريخ البيانات المالية المنتهية في 2015/12/31، وكذلك نلاحظ بأن نسبة LCR للمصرف المذكور خلال المدة المنتهية في 2016/3/31 كانت مانسبته 11% وهذا التدني في هذه النسبة يؤكد بأن المصرف المذكور غير قادرة على تلبية سوى 11% من التزاماته خلال الـ 30 يوماً اللاحقة لتاريخ البيانات المالية 2016/3/31 ، بينما شكلت نسبة NSFR مانسبة 89% أي ان المصرف المذكور لديه القدرة على تغطية التزاماته بنسبة 89% خلال العام الذي يلي تاريخ 2016/3/31، مما يعكس قدرة اعلى للسيولة خلال المدة الاطول بسبب وجود مصادر لتعزيز السيولة في الامد الاطول .

د- المصرف D: كانت نسبة LCR والتي تعني نسبة تغطية السيولة للمدة المنتهية في 2015/12/31 مانسبته 118% اي ان المصرف لديه الامكانية لتلبية جميع التزاماته بالاضافة الى 18% ايضاً خلال الـ 30 يوماً اللاحقة لـ 2015/12/31، بينما شكلت نسبة NSFR والتي تعني نسبة صافي التمويل المستقر للمصرف المذكور مانسبته 237% للمدة ذاتها اي ان المصرف لديه القدرة على تلبية التزاماته تجاه الغير بمعدل اكثر من ضعفي النسبة خلال العام الذي يلي التاريخ 2015/12/31 وهي نسبة تنطبق مع الواقع التحفظي لاداء المصرف والتزاماته ، اما فيما يخص المدة المنتهية في 2016/3/31 للمصرف المذكور وجد بأن نسبة LCR كانت مانسبة 106% اي ان المصرف لديه القدرة على تغطية التزاماته بما يعادل 100% اضافة الى 6%

ضمن الاصول السائلة عالية الجودة ، بينما شكلت نسبة NSFR مانسبة 122% أي ان المصرف المذكور لديه القدرة على تغطية التزاماته بنسبة اكثر من الضعف خلال العام الذي يلي تاريخ 2016/3/31 .

وعليه يلاحظ بأن النسب المحتسبة في الجدول (1) اعلاه اعطت لنا صورة عن واقع حال المصارف (عينة الدراسة) عند تطبيق هاتين النسبتين على المصارف التي تم تعيينها للدراسة وكما مبين:-

اولاً- ان النسب المرتفعة من (LCR) تدل على ان المصرف يمتلك اصول سائلة عالية الجودة متكونة من (نقد وارصدة لدى البنك المركزي وارصدة لدى المصارف الاخرى بالاضافة الى حوالات البنك المركزي وحوالات الخزينة) وهذا يعني ان المصرف تزداد قدرته على تغطية التزاماته نتيجة ارتفاع الاصول المشار اليها في اعلاه ، واما التدني في النسبة فهذا يعني انخفاض في الاصول المذكورة اعلاه قياساً بالتدفقات النقدية الخارجة المتمثلة بالمطلوبات (الخصوم) على المصرف .

ثانياً- ان النسب المرتفعة من (NSFR) تدل على ان المصرف يمتلك تمويلاً مستقراً متاحاً والذي يتضمن مصادر الاموال الذاتية التي تشمل (حقوق الملكية) ومصادر الاموال الخارجية التي تشمل (المطلوبات للغير المتضمنة الودائع بانواعها) اكبر من التمويل المستقر المطلوب والذي يتضمن (تمويل الاصول في جانب الموجودات) وكما مبين في نتائج مصرف المنصور المذكور اعلاه ، اما النسب المنخفضة فهي تدل على ان المصرف لديه تمويل مستقر متاح لايوازي (او اقل) من ما مطلوب من تمويل في جانب الموجودات وكما هو الحال في نتائج كل من المصارف (A ، B ، C).

المحور الثالث :

الاستنتاجات :

1- كانت هنالك نسب متفاوتة لكلا النسبتين (NSFR , LCR) للمصارف عينة الدراسة فيما بينها فضلاً عن تباين النسب للمصرف نفسها في المدد الزمنية للبيانات المالية المعتمدة لاحتساب النسب قيد الدراسة .

2- عكست النسب المشار اليها للمصارف (A,B,C,D) واقع حال المصارف في المدة المبينة لتاريخ البيانات المالية .

3- امكانية احتساب النسب قيد الدراسة وفق ماتيحه البيانات المالية الفصلية للمصارف كافة وبما يكفل دقة وسهولة الاحتساب .

1-the liquidity coverage ratio and liquidity monitoring tools, bank for international settlement, Jan2013.

2-Tom Farin & Jeff Goebel, measuring Asset – Based liquidity with the liquidity coverage ratio, American bankers Association.

3- net stable founding ratio disclosure requirements finalized by the basel committee , bank for international settlement , June2015.

آخر المنشورات والكتب المتوفرة في مكتبة البنك المركزي العراقي

سنة النشر	المصادر العراقية	ت
	المطبوعات الصادرة عن البنك المركزي العراقي	
2013-2014	البنك المركزي العراقي - التقرير الاقتصادي السنوي	1
2013-2014	البنك المركزي العراقي - النشرة الاحصائية السنوية	2
2013-2014	تقرير الاستقرار المالي في العراق	3
2013-2014	تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي	4
سنة النشر	المطبوعات الصادرة عن وزارة التخطيط	ت
2015	دليل باهم التوصيات للبحوث والدراسات المعدة في جهازي ومركز ودوائر وزارة التخطيط للمدة 2003-2014	1
2016	الموجز الاحصائي للمحافظات	2
2016	مؤشرات الانذار المبكر للربع الاول / 2016 - الجهاز المركزي للاحصاء	3

ت	المجلات العراقية	جهة الاصدار
1	مجلة دراسات اقتصادية لعام 2011 - 2015	بيت الحكمة
2	مجلة كلية التراث الجامعة للأعوام 2010 - 2011	كلية التراث
3	مجلة صدى الخليج للأعوام 2010 - 2011	مصرف الخليج التجاري
4	مجلة الصناعة والمستهلك للأعوام 2013 - 2014	الجمعية الوطنية لحماية المستهلك
5	مجلة كلية المأمون للأعوام 2014 - 2015	كلية المأمون
6	مجلة العلوم الاقتصادية والادارية للأعوام 2010 - 2012	جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
7	مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية للأعوام 2008 - 2011	جامعة القادسية
8	المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية للأعوام 2013 - 2014	الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد
9	مجلة الادارة والاقتصاد للأعوام 2015 - 2016	الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد
10	مجلة دراسات محاسبية ومالية - للأعوام 2012 ، 2013	جامعة بغداد - المعهد العالي للدراسات المالية
11	مجلة ابحاث عراقية لعام 2007	مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
12	المجلة العراقية للعلوم الاحصائية للاعوام 2012 - 2013	جامعة الموصل
13	مجلة التجارة العراقية للأعوام 2009 - 2012	وزارة التجارة
14	مجلة صدى الخارجية للأعوام 2011 - 2012	وزارة الخارجية

ديوان الرقابة المالية	مجلة المراقب العام 2014 - 2015	15
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل	مجلة تنمية الرافدين لعام 2013 - 2014	16
جامعة بغداد/كلية ادارة واقتصاد	مجلة الادارة والاقتصاد للأعوام 2013 - 2015	17
مصرف الرشيد	مجلة الرشيد المصرفي للأعوام 2001 - 2002	18
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	مجلة كلية بغداد لعام 2013 - 2014	19
نقابة الصحفيين العراقيين	مجلة الملف الاقتصادي للأعوام 2011-2012	20
كلية الرافدين الجامعة للعلوم	مجلة كلية الرافدين الجامعة للأعوام 2013 - 2014	21
معهد التقدم للسياسات الانمائية	مجلة الحوار للأعوام 2011 - 2012	22
رابطة المصارف الخاصة في العراق	مجلة المصارف العراقية 2015-2016	23
الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين	مجلة المحاسب القانوني 2014 - 2015	24
كلية المنصور الجامعة	مجلة المنصور الجامعة 2014	25
تصدر عن مجلس الاعمال الوطني العراقي	مجلة الاعمال والاقتصاد 2015	26
تصدر عن اتحاد الغرف التجارية العراقية	مجلة السوق 2014-2015	27
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة	وقائع المؤتمر العلمي (الاقتصاد العراقي ملامح الانهيار. وفرص الاختيار) 2016	28

المصادر العربية

ت	الكتب العربية	اسم المؤلف	سنة النشر
1	البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول	د. يوسف حسن يوسف	2015
2	معايير الرقابة والمراجعة الداخلية / وفقاً لأحدث الاصدارات الدولية	د. عبد الوهاب نصر علي	2015
3	مراجعة حسابات المؤسسات المالية	د. عبد الوهاب نصر علي وآخرون	2015
4	الإدارة والجودة الشاملة	نخبة من الخبراء المتخصصين	2014
5	الإدارة المالية / النظرية والتطبيق	د. عدنان تايه النعيمي وآخرون	2014
6	جرائم الرقابة على النقود / دراسة مقارنة	د. سامر عبد الله	2015
7	الدور الرقابي لهيئات الرقابة المالية المستقلة (دراسة مقارنة)	أ - علي عبد العباس نعيم	2016
8	التخطيط الاستراتيجي / مفهوم التخطيط - انواع التخطيط - تقنيات دعم التخطيط الاستراتيجي - الاحصاء والتنبؤ - الخطة الاستراتيجية	د. مصطفى أحمد عبد الرحمن المصري	2015
9	التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية	د. محمود يونس وآخرون	2015
10	التمويل الدولي عبر الشركات متعددة الجنسيات واثره في القدرة الاقتصادية للدولة (دراسة لنماذج نامية مختارة)	د. فايق حسن جاسم الشجيري	2016
11	مبادئ الاقتصاد الكلي/ الحسابات القومية - هيكل التدفق الدائري للدخل القومي - السياسات المالية ومستوى النشاط الاقتصادي - التضخم - البطالة	د. محمد فوزي أبو السعود وآخرون	2015
12	دور المحاسبة الادارية في التخطيط واتخاذ قرارات الاستثمار والرقابة وطرق اعداد الموازنات	أ.د. عبد الوهاب نصر علي وآخرون	2015
13	تحليل التقارير المالية / محاسبي - مالي - ائتماني	أ.د. - محمد سامي راضي	2015

2015	أ.د. - محمد ابراهيم عبد الرحيم	اقتصاديات النقود والبنوك الجزء الاول الاساسيات / انواع ووظائف النقود - سعر الصرف - الائتمان - البنوك التجارية - البنك المركزي والسياسة النقدية - الفساد المالي العالمي - تاريخ الازمات المالية - المؤسسات المالية الدولية - منظمة التجارة العالمية	14
2016	أ.د. صادق راشد الشمري	الصناعة المصرفية الاسلامية الواقع والتطبيقات العملية	15
1992	د. خليل محمد حسن الشماع	الادارة المالية	16
2016	د. فالح عبد الكريم عباس الشبخلي	في تاريخ الاقتصاد العراقي / الاصلاح الزراعي	17
1990	د. فالح عبد الكريم عباس الشبخلي	معالم المديونية الخارجية للدول النامية	18
2015	د. فالح عبد الكريم عباس الشبخلي	المنطلقات الاصلية عند العلامة ابن خلدون	19

ت	المجلات العربية	جهة الاصدار
1	مجلة اتحاد المصارف العربية لعام 2016	اتحاد المصارف العربية - لبنان
2	مجلة المستقبل العربي للأعوام 2015 - 2016	مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان
3	مجلة البيان الاقتصادية للأعوام 2015 - 2016	لبنان
4	مجلة المركزي للأعوام 2013-2014	عمان
5	مجلة الاقتصاد والاعمال للأعوام 2015 - 2016	لبنان - بيروت
6	مجلة الاقتصاد المعاصر للأعوام 2001 - 2002	الاردن

2014	اصلاح دعم الطاقة في الدول العربية	6
2015	النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية	7
2014	الرقابة على صيرفة الظل	8
2014	طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الاجنبية تجارب بعض الدول العربية	9
2014	التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية	10
2014	الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه	11
2014	التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة	12
2015 - 2014	التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام	13

ت	المطبوعات الصادرة عن الامم المتحدة (الاسكوا)	سنة النشر
1	الاتجار بالنساء والاطفال في المنطقة العربية منظور اقليمي	2013
2	مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي تحديات واقتراحات	2013
3	القطاع الامني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي الموروثات والمهام والتصورات	2013
4	من أجل عالم عربي يسوده الرخاء والعدل	2014
5	القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية الابتكار والاستثمار	2013
6	السياسة الاجتماعية المتكاملة	2014

2013	رصد الانتقال الى الاقتصاد الاخضر في المنطقة العربية	7
2014	مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية	8
2011	تقرير المياه والتنمية	9
2009	تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الاداء الاقتصادي في منطقة الاسكوا	10
2015	نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية	11
2015	تقرير الهجرة الدولية	12
2015	تقرير المياه والتنمية السادس	13
2015	مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية	14
2015	تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003-2015	15
2015	ماذا تبقى من الربيع مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية / دراسة حالة مصر وتونس والغرب	16
2015	معا من اجل العدالة والتنمية المستدامة/التقرير السنوي	17

المصادر الاجنبية

ت	الكتب الاجنبية	اسم المؤلف
1	The Courage to act Amemoir of Crisis its aftermath	O.Ben S. Bernanke / 2015
أصدارات صندوق النقد الدولي - IMF		
1	International Financial Statistics /Nov , Dec	2013
2	International Financial Statistics/Jan , Feb , Mar , Apr ,May	2014
3	Direction of Trade Statistics quarterly June	2013-2014
4	Direction of Trade Statistics - yearbook	2013
5	Global Financial Stability Report Oct.	2015
6	Global Financial Stability Report Apr.	2016
7	World Economic Out Look Oct.	2015
8	World Economic Out Look Apr.	2016
المطبوعات الصادرة عن بنك التسويات		
1	Bank for International Settlements / Quarterly Review - March	2016
2	Bank for International Settlements / Quarterly Review - June	2016
3	Bank for International Settlements /86th annual report	2016
المطبوعات الصادرة عن الدول الاجنبية		
1	Turkiye Cumhuriyet Merkez Bankasl / inflation Report	2016
2	Bank Negara Malaysia - quarterly Bulletin 1،2،3	2015
3	Bank Audi /annual report	2015
4	Norges Bank - monetary Policy Report / 2 ،3 ،4	2015

5	Turkiye Cumhuriyet Merkez Bankasl / inflation Report	2015
6	Sveriges Riksbank / financial stability report 2	2015
7	Central Bank of Swaziland / annual report	2013
8	Hong Kong - Monetary Authority / Annual Report	2015
9	Banque Centrale de Madagascar / Rapport Annuel	2012
10	Japan Bank for International Cooperation - Annual Report	2015
11	Asian Clearing Union /Annual Report	2013
12	Board of Governors of the Federal Reserve system / Annual Report	2015
13	Organization of the petroleum Exporting Countries / Annual Report	2015
14	Turkiye Cumhuriyet Merkez Bankasl / inflation Report	2016
15	Turkiye Cumhuriyet Merkez Bankasl /Financial Stability Report-may	2016
16	Sveriges Riksbank /Annual Report	2015
17	Bank on Germany - Global Public Investor	2016
18	Banco Central De Brasil /Dezember	2014
19	Banco Central De Brasil /Dezember ‘Junho	2015

ت	المجلات الاجنبية	سنة النشر
1	The Banking Executive	2016
2	Journal of Risk Management in Financial Institutions	2014
3	OPEC bulletin	2015 - 2016
4	The Banker	2013-2014
5	Finance and Development	2015 - 2016
6	The Economist	2012 - 2016